

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية:

الإعداد للقرن الحادي والعشرين

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ID/2001/4
13 August 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية:
الإعداد للقرن الحادي والعشرين

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٢

02-0003

توطئة

كان من أهم توصيات مؤتمر الخبراء، الذي استندت هذه الدراسة الى أوراق العمل التي قدمت فيه، توصية خاصة تدعو لترجمة هذه الدراسة، التي أعدت باللغة الانكليزية، الى اللغة العربية، بأسرع وقت ممكن، من أجل، تعميم الفائدة منها على أوسع قطاع من المعنيين بوضع السياسات الصناعية في الأقطار العربية، وعلى المستفيدين من هذه السياسات ومن هذه الدراسة عموماً، من باحثين وعاملين في منظمات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية.

وتجاوباً مع هذه الدعوة، تحملت مؤسسة فريدريش ايبرت في عمّان، مشكورة، كلفة الترجمة. وكانت هذه المؤسسة قد شاركت في تمويل الاجتماع نفسه واستضافته في عمّان.

ولمؤسسة فريدريش ايبرت جزيل الشكر على هذه المبادرة الكريمة، التي اضطلعت بدور واضح في تسريع إنجاز الترجمة لتنتشر الدراسة باللغة العربية في وقت متزامن مع نشر الأصل باللغة الانكليزية.

تمهيد (*)

تستند هذه الدراسة أساساً إلى اجتماع فريق الخبراء لاستعراض السياسات الصناعية الرامية إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في إطار السياق العالمي والمعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وكان الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع هو دراسة القضايا التي تساعد على وضع إطار للاستراتيجيات الصناعية في البلدان العربية، وبوجه خاص في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتعرض هذه الدراسة مجموعة من البيانات المقدمة في هذا الاجتماع والمناقشات التي دارت فيه.

واستهدف الاجتماع المشار إليه متابعة ما تم في الاجتماع المعني بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية المنعقد في البحرين عام ١٩٩٥، ومواجهة العديد من القضايا التي نشأت مجدداً منذ ذلك الحين والتي تخلق ظروفاً جديدة أكثر تعقيداً.

وقامت الإسكوا بتنظيم الاجتماع بالتعاون مع وكالات أخرى، تشمل ما يلي:

- (أ) إتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية؛
- (ب) منتدى البحوث الاقتصادية للبلدان العربية وإيران وتركيا؛
- (ج) مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، مكتب عمان.

ومن جهة أخرى، فإن تنوع المنظمات المشاركة وحضور مستشارين وخبراء يمثلون طائفة من الخلفيات المتعددة، قد أتاحا التعمق والشمول اللازمين لمناقشة القضايا المعروضة.

وقدمت ورقات الاجتماع المواضيع الأساسية الرئيسية التالية:

- (أ) نشر تحرير التجارة من خلال اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛
- (ب) تزايد هيمنة الشركات عبر الوطنية؛
- (ج) التكتلات الإقليمية التجارية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والتي توحد الأسواق وتهمش الغرباء؛
- (د) تصاعد التغيير التكنولوجي، لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات والذي يغزو جميع جوانب التصنيع والخدمات؛
- (•) القلق العالمي الواسع النطاق بشأن البيئة مما يضع ضغوطاً متزايدة على كاهل الحكومات والشركات.

وشددت مناقشات الاجتماع ودراسات الحالة على المسائل التالية:

(أ) بدأت البلدان العربية في إعادة هيكلة قطاعاتها الصناعية واستعراض سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، إلا أن القطاع الصناعي في المنطقة ما زال غير مستعد بعد لمواجهة التحديات؛

(ب) لا تزال الصناعة في معظم البلدان الأعضاء قائمة أساساً على الموارد وغير قادرة على الانتقال إلى إنتاج سلع متعاطمة القيمة المضافة قائمة على مزيد من المعرفة؛ ولم تستجب البلدان العربية بالقدر الكافي لحقائق الابتكار التكنولوجي وتأثير الثورة التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) على الرغم من أن معظم البلدان في المنطقة أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو في طريقها إلى الانضمام إليها أو تستعد للشروع في هذه العملية، فإن كثيراً من الأطراف المؤثرة في المنطقة ليس لديها بعد قدر كبير من الفهم لجوانب عديدة في منظمة التجارة العالمية؛

(د) تفاوض كثير من البلدان العربية على عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ودخل في عملية الشراكة الأوروبية-المتوسطية، إلا أن تأثير ذلك ما زال بعد محدوداً.

استضافت مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب عمّان الاجتماع الذي عقد في عمّان وأسهمت إسهاماً كبيراً في نشر هذه الدراسة وكان من بين المواضيع الرئيسية الخاصة التي تصدى لها الاجتماع ما يلي:

- (أ) منطقة التجارة الحرة العربية؛
- (ب) دور جديد للدول العربية؛
- (ج) أدوار جديدة للقطاع الخاص ومؤسساته؛
- (د) المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتستند مناقشة هذه المواضيع الواردة في الفصل الثالث إلى ورقات الاجتماع التالية:

(أ) "هل هناك إمكانية للتكامل العربي الإقليمي؟" مقدمة من منى حداد من الإسكوا عن منطقة التجارة الحرة العربية؛

(ب) "الإدارة العامة والسياسة الصناعية الحديثه"، مقدمة من/كاي فالك من منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) حول دور جديد للدول العربية؛

(ج) "قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وسياسات وبرامج دعم المشاريع" مقدمة من أنطوان منصور، من الإسكوا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، جرت مناقشة حول الآفاق المستقبلية، بما في ذلك إيجاد استراتيجية عربية للانتقال استناداً إلى الورقة المقدمة إلى الاجتماع بعنوان "الانتقال من الاقتصاد القديم الى الاقتصاد الجديد: الحالة العربية، التي عرضها المستشار عاطف قبرصي، ويرد مناقشة هذا الموضوع في الفصل الرابع.

ويتضمن الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في الاجتماع.
المحتويات

الصفحة

| | |
|----|--|
| • | تمهيد..... |
| | <u>الفصل</u> |
| ١ | أولاً- القضايا الرئيسية..... |
| ٣ | ثانياً- استعراض التطورات الأخيرة في البلدان العربية..... |
| ٣ | ألف- مقدمة..... |
| ٣ | باء- المشاكل العامة للاقتصادات العربية..... |
| ٧ | جيم- مشاكل هيكلية في التصنيع..... |
| ١٠ | دال- قضايا جديدة تمس الصناعات التحويلية..... |
| ١٢ | هاء- الاستنتاجات..... |
| ١٤ | ثالثاً- مواضيع خاصة..... |
| ١٤ | ألف- منطقة التجارة الحرة العربية..... |
| ٢٠ | باء- دور جديد للدول العربية..... |
| ٢٥ | جيم- أدوار جديدة للقطاع الخاص ومؤسساته..... |
| ٣١ | دال- المشاريع الصغيرة والمتوسطة..... |
| ٤١ | رابعاً- الانتقال من الاقتصاد القديم الى الاقتصاد الجديد: الحالة العربية..... |
| ٤١ | ألف- مقدمة..... |
| ٤٢ | باء- منطق الانتقال..... |
| ٤٣ | جيم- تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات..... |
| ٤٧ | دال- تدويل الانتاج والتجارة والاستثمار والعمل..... |
| ٤٧ | هاء- نظم بديلة للانتقال الى الاقتصاد الجديد..... |
| ٥١ | واو- نظم الابتكار الوطني..... |
| ٥٧ | زاي- التجربة الماليزية..... |
| ٥٩ | حاء- استدلالات للعالم العربي..... |
| ٦٥ | خامساً- الاستنتاجات والتوصيات..... |
| ٦٥ | ألف- الاستنتاجات..... |
| ٦٩ | باء- التوصيات..... |

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

| | | |
|----|---|----|
| ٥١ | دلالات لسياسة نشر نهج نظم التغيير التقني | -١ |
| ٥٢ | الابتكار الاجتماعي في نظام الابتكار الوطني الياباني (السبعينيات-التسعينيات) | -٢ |
| ٥٣ | سمات المشاريع القديمة والجديدة "الموجهة نحو أداء المهام" | -٣ |
| ٥٥ | نظم الابتكار الوطنية: منظور مقارن | -٤ |

قائمة الأطر

| | | |
|----|---|----|
| ٢٥ | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والإدارة العامة | -١ |
| ٢٦ | برنامج الأونكتاد لتطوير تنظيم المشاريع في المغرب (امبرينيك) | -٢ |
| ٣٠ | تحديث الصناعة اللبنانية | -٣ |
| ٧٢ | المرفق- قائمة بالورقات المقدمة في اجتماع فريق الخبراء | |

أولاً- القضايا الرئيسية

تناقش هذه الدراسة القضايا المتعلقة بالاتجاهات في القطاع الصناعي في البلدان العربية عموماً، وفي منطقة الإسكوا بوجه خاص، في ضوء تأثيرات البيئات العالمية والإقليمية المتغيرة بسرعة.

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات في أواخر التسعينيات لإصلاح القطاع الصناعي في البلدان العربية ككل، بما فيها دول الإسكوا الأعضاء، فإن هذا القطاع ليس على استعداد بعد لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة. ومع تزايد تطلعات المستهلكين والشركات على السواء خلال السنوات الختامية للقرن العشرين، جزئياً نتيجة العولمة، أصاب الركود التنمية الصناعية في المنطقة. أما الضغوط الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة، الناجمة جزئياً عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها تفرض على البلدان العربية إعادة النظر في استراتيجياتها وسياساتها الصناعية آخذة بعين الاعتبار الآثار الرئيسية للتغيرات التكنولوجية السريعة التي تتفاعل بقوة مع غيرها من التطورات العالمية والإقليمية والتي مازال لها تأثير متزايد على الصناعة في بلدان الإسكوا والبلدان العربية بوجه عام.

وقد تفاعل البعض في المنطقة إزاء هذه التطورات مدركاً أنها تشكل أخطاراً بحتة بدلاً من إدراك الفرص التي تنتجها، ودعا الدولة والآخرين إلى توفير الحماية والتدابير الأخرى للحفاظ على الأمر الواقع. وقد تبين أن هذا الموقف لا يمكن تبريره، حيث أنه يترك للمنطقة مصارعة التحديات الاقتصادية الهائلة التي واجهتها في العقود القليلة الماضية. وتشمل الأسئلة الملحة التي تواجه المنطقة ما يلي:

لماذا تخلفت التنمية الصناعية في البلدان العربية؟ ما هي العوامل الرئيسية وراء هذا النمو البطيء؟ ماذا يلزم لعكس مثل هذه الاتجاهات السلبية؟ وهل تستطيع استراتيجيات صناعية لعموم الدول العربية أن تسهم في تحقيق مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً لمنطقة الإسكوا؟ أو هل ينبغي زيادة التركيز على البلدان غير العربية (المجاورة أو غيرها) وعلى المنطقة دون الإقليمية؟ ومن بين أهداف هذه الدراسة بحث هذه المسائل والمساعدة على إنشاء إطار للاستراتيجيات الصناعية للبلدان أعضاء الإسكوا للمنطقة العربية ككل. وفي هذا الإطار، يلزم دراسة مجموعة متنوعة من المواضيع. وهي تدرج في ثلاثة عناوين رئيسية هي:

١- البيئة الدولية المتغيرة وتأثيرها على المنطقة بما في ذلك ما يلي:

(أ) منظمة التجارة العالمية والسوق العالمية الجديدة وتأثيرهما على المنطقة في سياق التطورات الأخيرة فيها، ومن بين أشياء أخرى الحواجز التقنية على التجارة والقيود البيئية؛

(ب) التحدي الذي تمثله التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة ومنها الاتحاد الأوروبي، وتوسيع نطاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال عملية الشراكة الأوروبية-المتوسطية، وكذلك توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي نفسه وقيام كتلتا اقتصادية إقليمية غير عربية؛

(ج) التوحيد القياسي الدولي والمسائل المتصلة به، بما في ذلك ايزو ٩٠٠٠ و ١٤٠٠٠ وتطبيق هذه المعايير كشرط للانضمام إلى الأسواق العالمية؛

(د) أوجه التقدم في تطبيق التكنولوجيا الصناعية والابتكار الصناعي وتأثير ذلك على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في البلدان العربية، مع الإشارة بصورة خاصة إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات والصناعات القائمة على المعرفة، وكذلك الابتكارات في مجالات إدارة الإنتاج والاستعانة بالموارد الخارجية والتسويق والتحالفات؛

(٥) الآثار الاقتصادية لعملية السلام على قطاعات الصناعة التحويلية في بلدان الإسكوا الأعضاء الأقل استعداداً لدخول السوق الدولي من قطاعات الصناعة الإسرائيلية الأكثر تقدماً؛ والعوامل التقييدية المختلفة التي تحدّ من تنمية العلاقات بين الشركات؛ والأخطار التي تتعرض لها فرص التصنيع في المنطقة من بلدان مثل تركيا وإسرائيل؛

(و) الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية التي تلعب دوراً حاسماً في الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بما لديها من موارد هائلة وقدرة تساومية ضخمة.

٢- البيئة التجارية الإقليمية المتغيرة وتشمل ما يلي:

(أ) منطقة التجارة الحرّة العربية وغيرها من التطورات في مجال التعاون الاقتصادي والصناعي العربي العام؛

(ب) الترتيبات دون الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية والترتيبات الثنائية؛

(ج) التطورات في مجال الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، ودور الدولة والخيارات الجديدة في المنطقة في ظل ظروف التغييرات الرئيسية:

(١) الدور الجديد للدولة في صياغة استراتيجية صناعية متطلعة للخارج، والتحديات بما في ذلك فتح أسواق التصدير الإقليمية والمجاورة، والمساعدة على تهيئة بيئة أعمال تجارية ملائمة. ويرتبط الموضوع الأخير، بوجه خاص، بنظام الاستثمار الأجنبي المباشر واتباع سياسة جديدة إزاء الشركات عبر الوطنية، فضلاً عن الجوانب الأخرى المتعلقة بالإطار القانوني وإطار السياسة العامة للصناعة ومسألة الشفافية؛

(٢) القيود المفروضة على الاتجاهات في التخصصة ووضعها كإصلاح رئيسي في بلدان المنطقة؛

(٣) الدور الجديد للقطاع الخاص ومؤسساته، وكذلك المنظمات الدولية، مع التركيز على مجالات مختارة تشارك فيها مؤسسات القطاع الخاص والهيئات الرسمية لمساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات الجديدة؛

(٤) مراعاة الفروق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية ودور المرأة في القطاع الصناعي في البلدان العربية؛

(٥) برامج التحديث الصناعي وتوفير التشجيع لمباشرة الأعمال الحرّة وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب لا سيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً- استعراض التطورات الأخيرة في البلدان العربية

ألف- مقدمة

ظل التطور الصناعي المستدام في معظم المنطقة أمراً محيراً، على الرغم من وجود بعض الإنجازات القليلة في عدد من البلدان العربية. ففي التسعينيات، واصل النمو الاقتصادي للمنطقة العربية تخلفه عن المعدل العالمي. فارتفع معدل الزيادة السنوية للسكان بنسبة ٣ في المائة تقريباً بالإضافة إلى انخفاض عائدات النفط الفعلية، وضعف الصادرات، فضلاً عن تكاليف أزمة الخليج التي بدأت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ والحروب الأهلية والنفقات العسكرية الكثيفة وغيرها من العوامل، أدت جميعها إلى تقويض الاحتمالات الاقتصادية للبلدان العربية. ولاتزال الاقتصادات العربية أكثر من غيرها في المناطق النامية الأخرى غير مستعدة لمواجهة تحديات العولمة.

ويتزايد هذا التأثير إذا ما نظرنا إلى القطاع الصناعي في منطقة الإسكوا في النصف الثاني من التسعينيات. وإذا ما أخذنا كمرجع الدراسة التي أعدت عام ١٩٩٥ عن "الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في منطقة الإسكوا في ظل ظروف التغيير الإقليمي والدولي"^(١) نجد أن كثيراً من المشاكل التي واجهتها المنطقة في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ ظلت على حذتها في مطلع القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه المشاكل قضايا عامة وكذلك بعض القضايا التي تخص قطاع التصنيع على وجه التحديد.

باء- المشاكل العامة للاقتصادات العربية

تفتقر اقتصادات بلدان الإسكوا الأعضاء إلى التنوع، وهي حالة ظلت دون تغيير منذ أوائل التسعينيات. ولاتزال صادرات النفط هي المحرك الاقتصادي الرئيسي للمنطقة. وكثير من الناس، في البلدان الغنية بالنفط وغيرها، لديهم مداخل خاصة، ومازال هناك اعتماد ثانوي على عائدات النفط في جميع أنحاء المنطقة.

والتعاون الإقليمي شعار دون أي ضغط للقطاع الخاص أو توافر إرادة سياسية حقيقية وراءه. والمديونية الخارجية هائلة ولا تزال تستنزف طاقات المنطقة. والمدخرات المحلية غير كافية لتمويل الاستثمار وما برحت معدلات الاستهلاك عالية في معظم اقتصادات بلدان الإسكوا وغيرها من البلدان العربية. وتشمل مشاكل معينة كما يلي:

١- الاعتماد الشديد على عائدات النفط

على الرغم من انخفاض عائدات النفط، يمثل استمرار الاعتماد الشديد المباشر وغير المباشر عليها أحد أعراض الفشل الاقتصادي. ولا يزال هذا الاعتماد يعرض اقتصادات بلدان الإسكوا لتقلبات واسعة في السوق العالمي للنفط، كما يتبين بصورة كبيرة في التراجع الحاد في أسعار النفط الخام في أواخر التسعينيات، من أقل من ١٠ دولارات للبرميل في مطلع عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣٠ دولاراً بعد عام واحد فقط. وينطبق ذلك أيضاً على الاقتصاد العربي ككل. وعلى سبيل المثال، فقد تقلصت بنسبة ١,٧ في المائة عام ١٩٩٨ حيث انخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي من ٥٩٩ مليار دولار إلى ٥٨٩ مليار دولار. ويعكس ذلك إلى حد كبير الانخفاض الحاد في أسعار النفط في تلك السنة، مما أدى إلى انخفاض في مجموع الدخل

()

()

)

العربي من النفط من ١١٨ مليار دولار إلى ٨٢ مليار دولار^(١) وعائدات الحكومات العربية ككل شأن عائدات بلدان منطقة الإسكوا، لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات النفط والغاز.

٢- أوجه التباين في الدخل

ساهمت أوجه التباين في الدخل بين البلدان العربية وداخلها في تقويض مختلف الجهود المبذولة للإصلاح والتنمية. وأعاقت أوجه التباين تلك التكامل الإقليمي وكانت سبباً في عدد من المشاكل الاقتصادية الأخرى الخطيرة. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أغنى اقتصاد في المنطقة هو ١٧ ٣٢٥ دولاراً عام ١٩٩٢ و ١٩ ٣٧٠ دولاراً عام ١٩٩٥ و ١٩ ٧٥٨ دولاراً عام ١٩٩٨ (قيم ثابتة). وكانت الأرقام في قطر، ثاني أغنى دولة، هي ١٤ ٨١٨ دولاراً و ١٤ ٨٥٠ دولاراً و ٦٧٢ و ١٦ دولاراً. وكانت الأرقام على الطرف الأقصى الآخر، العراق، أفقر البلدان، هي ٢٤٧ دولاراً و ١٣٦ دولاراً و ١٨١ دولاراً، بينما كانت تلك الأرقام بالنسبة لليمن ثاني أفقر البلدان، ٤٩٩ دولاراً و ٢٤٦ دولاراً و ٣٠٦ دولاراً (كان المتوسط للمنطقة ٢٠٨٤ دولاراً و ٢ ٢٧٦ دولاراً و ٢ ٩٧٣ دولاراً^(٢)). ومن ثم فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء كانت آخذة في الاتساع في التسعينيات وفي الوقت نفسه أسهمت أوجه التباين داخل البلدان في بعض الحالات في تأخير إصلاحات مثل الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي.

٣- الاعتماد الشديد على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار

تمثل بلدان الإسكوا الأعضاء، كما كانت في مطلع التسعينيات، الجهات المتلقية لأعلى نصيب للفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم. وعلى سبيل المثال بلغ نصيب اليمن في عام ١٩٩٨ من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ٧,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٨ و ٥,٨ في المائة عام ١٩٩٣. والمعونة الثنائية أيضاً مرتفعة جداً. ففي عام ١٩٩٨ حصلت مصر على ١٤٧١ مليون دولار مما يجعلها ثاني أعلى متلق للمعونة في العالم؛ والأردن، التي حصلت على ٢٧٧ مليون دولار، هي أيضاً أعلى متلق للمعونة حسب نصيب الفرد^(٤). وما برح الدين الخارجي، كنسبة من الصادرات أو الناتج القومي الإجمالي، مرتفع جداً، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال منخفضاً بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

٤- ارتفاع الإنفاق العسكري

على الرغم من انخفاض الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة في بعض بلدان الإسكوا، فإنه ما زال مرتفعاً جداً في المنطقة ككل. وعلى سبيل المثال، بلغت نفقات الدفاع في مصر عام ١٩٩٤ ٢,٢ مليار دولار، في حين بلغت ميزانية الدفاع فيها عام ١٩٩٤ ٢,٤ مليار دولار، أي ٩ في المائة تقريباً من إجمالي الإنفاق

()

()

()

الحكومي. وكانت الأرقام المناظرة في الأردن ٠,٤ مليار دولار و ٠,٥ مليار دولار (٢١ في المائة)، وبالنسبة للجمهورية العربية السورية ٢,١ مليار دولار و ١,٨ مليار دولار (٢٨ في المائة)^(٥).

٥- نمو منخفض وغير ثابت في الناتج المحلي الإجمالي

انخفض النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا ككل من متوسط سنوي بلغ ٤ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ إلى ١,٩ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو انخفاض أسعار النفط وما ترتب على ذلك من انخفاض رئيسي في اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية في النفط. وتبلغ الأرقام ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية في تلك الفترات ٠,٨ في المائة و ٠,٢ في المائة، وبالنسبة للبنان ٥,٤ في المائة و ٣,٣ في المائة وبالنسبة لمصر ٣,٨ في المائة و ٥,٢ في المائة.

ويشكل عدم الثبات أيضاً أحد سمات الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان منطقة الإسكوا. والبلدان الوحيدة من بلدان الإسكوا وهما مصر ولبنان لم يسجلا أي انكماش في التغيرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٩^(٦).

٦- ارتفاع الاستهلاك في القطاع العام

بعد تزايد الإنفاق الحكومي بمعدلات لم يسبق لها مثيل مدعوماً بالعائدات والمعونات المقدمة من البلدان الغنية بالنفط، أخذ هذا الإنفاق النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض حالياً في بلدان الإسكوا، لكنه ما زال مرتفعاً. وعلاوة على ذلك، في حين أظهر المتوسط على الصعيد الإقليمي انخفاضاً كبيراً من ٢٦,٦ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٢١,١ في المائة عام ١٩٩٥ و ٢٠,٩ في المائة عام ١٩٩٨، ظل معدل الانخفاض متباطئاً. والأرقام المقارنة على المستوى القطري هي في البحرين ٢٣,٩ في المائة و ٢٠,٩ في المائة و ٢٠,٨ في المائة؛ وفي مصر ١٠,٤ في المائة و ١٠,٥ في المائة و ١٠,١ في المائة؛ وفي الأردن ٢٢,٤ في المائة و ٢٤,٤ في المائة و ٢٦,٧ في المائة؛ وفي لبنان ١٤,٣ في المائة و ٩,٩ في المائة و ١٠,٩ في المائة؛ وفي المملكة العربية السعودية ٢٣,٣ في المائة و ٢٥,٧ في المائة و ٢٨,٤ في المائة^(٧).

٧- ركود الصادرات وارتفاع معدلات الواردات

أصاب صادرات السلع في المنطقة الكساد، لكن الواردات، رغم انخفاضها، لا تزال مرتفعة. وكانت النسبة المئوية الكلية لواردات السلع إلى صادرات السلع في بلدان الإسكوا هي ٩٨,٩ في المائة عام ١٩٩٢ و ٩١,٥ في المائة عام ١٩٩٥ و ٩٩ في المائة عام ١٩٩٨.

وفي بلدان الإسكوا، انخفضت صادرات السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٤ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٤٢,٦ في المائة عام ١٩٩٥ و ٣٨,٥ في المائة عام ١٩٩٨. وكانت الأرقام ٧٠,٨ في المائة و ٦٩ في المائة و ٦٧,٤ في المائة فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة، و ٢٦,٣ في المائة و ٣١ في المائة

() " : " Middle East
Review of International Affairs September 1999.

() _____ ()

() - ()

و ٣٣,٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٤٥,١ في المائة و ٤٣,٧ في المائة و ٤٣,٤ في المائة في المملكة العربية السعودية، و ٥١ في المائة و ٤٤,٣ في المائة و ٤٤,١ في المائة في قطر. وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من انخفاض النسبة المئوية المعادلة فيما يتعلق بالواردات، كان الانخفاض ملحوظاً بدرجة أقل قليلاً حيث بلغ الانخفاض في المنطقة ككل من ٤٣,٥ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٣٩ في المائة عام ١٩٩٥ و ٣٨,٢ في المائة عام ١٩٩٨. وكانت الأرقام فيما يتصل بالكويت ٥٤,٢ في المائة و ٤٣ في المائة و ٤٦,٧ في المائة، وبالنسبة لعمان ٣٥,٦ في المائة و ٣٥,٦ في المائة و ٤٦,١ في المائة، وفي الإمارات العربية المتحدة ٥٧ في المائة و ٦٣ في المائة و ٦٧,٤ في المائة^(٨).

٨- رفع كفاءة محدود للتكنولوجيا

باستثناء بضع قطاعات منفصلة، لم يكن هناك نهوض كبير بالتكنولوجيا في المنطقة في التسعينيات. وأوضح مثال على ضعف المنطقة في هذا الصدد هو قطاع الإلكترونيات، وتمثل الجمهورية العربية السورية نموذجاً للحالة موضوع البحث. فقد بدأ إنتاج الأجهزة الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية منذ أكثر من ٣٠ عاماً، في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا الإنتاج في إسرائيل، بتجميع أجهزة التليفزيون. وفي ذلك الحين كانت أنشطة البلدين في هذا المجال مشابهة وعلى مستوى تكنولوجي مشابه تقريباً. وبحلول التسعينيات انطلق قطاع الإلكترونيات الإسرائيلي ليصبح منافساً بدرجة عالية وصناعة رائدة، في حين ظل نظيره السوري كما كان عليه في السبعينيات حيث أصبح عتيقاً وعتيقاً الكفاءة. وخلال منتصف التسعينيات، تم تجديد إنتاج أجهزة التليفزيون في الجمهورية العربية السورية وأدخلت تكنولوجيا جديدة، لكن حتى هذا التغيير كان محدوداً، في حين تقدمت حالياً صناعة الإلكترونيات الإسرائيلية إلى مكان الصدارة في العالم في بعض المجالات، بمعداتها رفيعة التقنية لتصبح أحد البنود الرئيسية للصادرات.

٩- اختراق بطيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى ليست منتشرة على نطاق واسع في المنطقة. وفي حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينطبق ذلك بحق بوجه خاص على بلدان الإسكوا من غير بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى الدول العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، على الرغم من أن كثافة الاتصال من بُعد المقدره لخطوط الهواتف العادية في المنطقة دون الإقليمية للإسكوا، يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلغت ضعف المتوسط العالمي، فإنها لم تتجاوز نصف المتوسط العالمي في بقية أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، في العالم العربي ككل عام ١٩٩٩ كانت عُمان والأردن وتونس ومصر والجزائر والمغرب والجمهورية العربية السورية من بين البلدان التي كان فيها معدل نصيب الفرد من الحواسيب الشخصية أقل بكثير من المعدل العالمي. وتحظى لبنان وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسب عالية، ولكن في حالة الأخيرة بوجه خاص، يرجع ذلك جزئياً إلى وجود كثير من الأجانب^(٩).

()

() Dewachi, Abdulilah. *Information and communications infrastructures of the ESCWA Region*, paper presented to the Expert Panel on Information. Technology and Development Priorities, Competing in Knowledge-Based Global Economy, Beirut, 15-16 May 2000, pp. 2, 5.

جيم- مشاكل هيكلية في التصنيع

لا تزال الصناعة التحويلية في البلدان العربية تعاني عدداً من المشاكل المزمنة. وترد أدناه قائمة بأهم هذه المشاكل؛ وقد زادت حدة عدد من المشاكل على مدى السنوات القليلة الماضية، في حين ظل البعض الآخر أقل حدة بدرجة طفيفة في بعض الأماكن. ومع ذلك، أياً كانت درجة التحسن أو التدهور، فإن البلدان العربية جميعها تقريباً لا تزال تعاني من هذه المشاكل التي تسهم في نقص تطور الصناعة التحويلية.

١- انخفاض مستويات البحث والتطوير

لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي منخفضاً جداً في العالم العربي. فالأرقام المتعلقة بعام ١٩٩٧ الواردة من الكويت (٠,٢ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٠,٢ في المائة) وتونس (٠,٣ في المائة) تعد نموذجاً لما عليه الحال في البلدان العربية ككل ومنطقة الإسكوا بوجه خاص. وفي المقابل، أنفقت إسرائيل في نفس السنة حوالي ٢,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على البحث والتطوير. وحتى مصر، البلد العربي الوحيد الذي نفذ، برنامج بحث وتطوير ذا مصداقية، متخلفة في هذا الميدان عن الكثير من بلدان العالم الثالث، ومستواها أدنى بكثير من المستوى الذي بلغ في البلدان المتقدمة النمو. وناتج البحث والتطوير منخفض في المنطقة أيضاً رغم ما طرأ عليه من تحسن طفيف. وعلى سبيل المثال، زاد على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكن بمعدل متواضع، عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة والتي منشؤها بلدان الإسكوا. وهكذا كان ثلاث من هذه البراءات منشؤها مصر عام ١٩٩٢ وسبع عام ١٩٩٥ وثلاث عام ١٩٩٨، وكانت الأرقام بالنسبة للكويت هي واحدة واثنان وست، وللمملكة العربية السعودية ١٠ و١١ و٢٠. غير أن عدد البراءات الدولية التي سجلتها هذه الدول ومعها جميع البلدان العربية لا يزال منخفضاً للغاية. وفي المقابل سجلت إسرائيل ٣٩٢ و٤٨٩ و٩٢٠ براءة اختراع في هذه السنوات^(١).

وحتى تلك النتائج الهزيلة للبحث العربي لم يتم تسويقها تجارياً، بينما لا يزال عدد قليل من المصانع أساساً مشاريع تسليم مفتاح، مع وجود مدخلات تكنولوجية محلية قليلة، وهذه التكنولوجيات، كما هو الحال، تكنولوجيات تقليدية منخفضة المستوى.

٢- الافتقار إلى عقود قائمة للشركات

على الرغم من التسليم حالياً بأن عقوديات الصناعات المترابطة قد تتيح على المدى الطويل الظروف اللازمة للنمو المستدام، لا تزال الهياكل الصناعية لبلدان الإسكوا الأعضاء مجزأة تماماً وضعيفة الترابط. وجرت بعض المحاولات الناجحة لإنشاء مدن صناعية كبيرة (على سبيل المثال، ينبع والجبيل في المملكة العربية السعودية)، ولكن يلزم القيام بما هو أكثر من مجرد الاعتماد على الميول التقنية وغيرها من الأواء. وفي الوقت نفسه، على الرغم من بذل محاولات لتطبيق منهجيات العقوديات في تقييم أداء قطاعات مختلفة تشمل عناصر تصنيعية هامة في بلدان مثل الأردن ولبنان، فإنها لا تزال في مراحلها الأولى، ويجري حالياً وضع توصيات عملية لاستحداث نماذج عقودية في هذه الاقتصادات.

٣- نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة

يمكن القول عموماً بأن الشركات الأصغر حجماً التي تقوم بالبحث والتطوير بقدر أقل، وهي هشة بدرجة لا تستطيع معها التنافس في أسواق العالم التي تسيطر عليها العولمة، لكن الشركات الأكبر حجماً في البلدان العربية ليست شركات تصنيع بالمعنى المعروف. وتعد مؤسسة الصناعات الأساسية السعودية الشركة الصناعية الوحيدة على رأس عشر شركات عربية معروفة من حيث الرسملة السوقية (٩,٢ مليار دولار) في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. والشركات الكبيرة جداً في المنطقة هي أساساً في مجالي الصيرفة وقطاعات الخدمات الأخرى. وفي عام ١٩٩٩، كانت الشركات الصناعية تمثل ٣٠ في المائة من مجموع الشركات الكبرى البالغ عددها ٥٠٠ المطروحة أسهمها في أسواق الأوراق المالية، لكنها تمثل أقل من ١٩ في المائة من القيمة السوقية الكلية. ومع ذلك فإن عدداً من الشركات الآخذة في النمو بصورة أسرع في المنطقة العربية هي شركات صناعية من بينها شركة الهلال للإسمنت في الكويت (برأسمال سوقي بلغ ٧١ مليون دولار عام ١٩٩٩)، وشركة إسمنت طرة بورتلاند في مصر (٥٢٥ مليون دولار) وشركة المياه المعدنية أو لمظ في المغرب (٦١ مليون دولار)، وشركة النصر للملابس والمنسوجات في مصر (١٢٣ مليون دولار) وشركة Société Frigorifique et Brasserie في تونس (٢٥٨ مليون دولار) وشركة الكابلات السعودية (٢٢٧ مليون دولار).

والشركات الصناعية الست المصنفة من بين شركات القمة العشر من حيث النمو في سوق الرسملة السوقية في الدول العربية في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يعد أمراً مشجعاً، لكن حتى أكبر هذه الشركات صغير جداً بالمقاييس الدولية^(١).

٤- التعليم ومشاكل التدريب

على الرغم من أن معظم البلدان العربية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم والتدريب، فإن هذه الحصة لا تزال غير كافية تماماً لتلبية احتياجات قطاع التصنيع الحديث. وأولئك الذين أنهوا التدريب المهني ليسوا في أغلب الأحيان مؤهلين تماماً لتلبية اشتراطات المعرفة والمهارة اللازمة للصناعة الحديثة. ويمكن القول أن برامج التدريب الموجهة إلى العرض بدلاً من الطلب لا تتطابق مع احتياجات العمل الفعلية في مجال التصنيع. وفي الوقت نفسه، ليس هناك تقريباً نظم موثقة للاعتراف بالمعرفة والمهارات وأوجه الكفاءة على الرغم من أن البحرين وعمان بدأتاً مؤخراً الأخذ بمنهج المؤهلات المهنية الوطنية.

٥- نقص التمويل اللازم للتكنولوجيا وللشركات الموجهة نحو التصدير

على الرغم من قيام مصر والأردن ببذل محاولات في السنوات الأخيرة لدعم تمويل التكنولوجيا والشركات الموجهة نحو التصدير، فإن الغالبية العظمى من هذه الشركات لا تتوافر لديها فرص كبيرة للحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية أو من الأسواق المالية المحلية.

٦- نشاط تصنيعي متواضع نسبياً في معظم البلدان العربية

لا تزال المنطقة تعتمد بشدة على إنتاج السلع الأولية، وما برح التصنيع محدوداً، ولو أن نصيبه في الإنتاج أخذ في النمو ببطء. أما نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٥ و ١٩٩٨ فقد بلغت ١٠,٢ في المائة و ١٠,٥ في المائة و ١١,٣ في المائة على التوالي؛ وفي منطقة الإسكوا، ٩,٢ في المائة و ٩,٩ في المائة و ١١,٥ في المائة. وباستثناء العراق وقطر ولبنان ومصر كان لدى بلدان الإسكوا في أواخر التسعينيات قطاعات تصنيع بالنسبة لاقتصاداتها، أكبر مما كان عليه الحال في بداية العقد. ومع ذلك لم يتحسن أداء أي من البلدان العربية في هذا الصدد، ولم يقترب أي من اقتصادات الإسكوا من نسبة ٢٥-٣٢ في المائة التي حققتها تونس في التسعينيات^(١٢).

٧- تصنيع منخفض القيمة المضافة

لا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة متواضعة وراكدة وأدنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي الجمهورية العربية السورية بلغ متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل الواحد في مجال التصنيع في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ نحو ٩٠٠٩ دولارات حيث ارتفعت قليلاً عن نحو ٩٦٠ دولاراً في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. أما الأرقام المتعلقة بالأردن وهي ١٦٣٠٠ و ١١٠٠٩ دولارات فكانت هي الأسوأ. وكان الأداء في مصر (٣٠٠٧ دولار و ٦٠٠٠ دولار) والمغرب (٦٠٠٣ دولارات و ٩٠٠١ دولار) هو الأفضل، ولكن لا تزال هذه الإنتاجية ضعيفة من حيث القيمة المطلقة بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، نجد أنه في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ كان متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع في بوليفيا، أفقر بلدان أمريكا الجنوبية من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو ٢٦٠٠٣ دولارات، وفي شيلي، وهو بلد على مستوى اقتصادات الإسكوا، بلغت هذه القيمة من حيث تطبيق البحث والتطوير ٣٣٠٠٠ دولار^(١٣). وقد لاحظت الدراسة الأساسية للإسكوا لعام ١٩٩٥ أن القيمة المضافة للتصنيع حسب نصيب الفرد أدنى من مثيلتها في بلدان أمريكا اللاتينية^(١٤). وما زال الحال على ما هو عليه حالياً.

٨- هيمنة عدد محدود من الصناعات التحويلية على قطاع التصنيع في المنطقة

فيما يتعلق بالبلدان التي هي مصدر صافية للنفط، كانت الصناعة التحويلية لا تزال في نهاية القرن العشرين متركزة في المنتجات كثيفة الطاقة ومن بينها الأسمدة والصلب والبتر وكيمائيات. أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ظلت الصناعة التحويلية مركزة في صناعات تقليدية مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات مع تصنيع عدد قليل من الآلات أو وسائل النقل.

ومن جهة أخرى، في بلدان كالمملكة العربية السعودية والكويت والأردن ومصر، زادت حصة سلع وسيطة مثل الكيماويات والمطاط والبلاستيك وأصناف أخرى غير معدنية بالإضافة إلى الحديد والسلع الاستثمارية بما فيها المعدات الكهربائية. ورغم أن هذا التحول في الإنتاج والقيمة المضافة لصالح السلع

()

()

()

()

الوسيطه والسلع الإنتاجية كان بطيئاً في معظم البلدان، فإنه جاء نتيجة متوقعة لنضج الأداء الصناعي وارتفاع مستوى الصلات الخلفية التي تطورت على مدى الزمن.

دال- قضايا جديدة تمس الصناعات التحويلية

بالإضافة إلى أوجه الضعف الاقتصادي العام الواردة في الفرع باء أعلاه، والمشاكل المزمنة التي تواجهها الصناعة التحويلية المذكورة في الفرع جيم أعلاه، ظهرت قضايا مهيمنة خلال مدى نصف العقد الماضي، مما زاد من تعقيد تطوير هذا القطاع. وينبغي لأي دراسة للتنمية الصناعية على الصعيد الإقليمي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه القضايا لا سيما عضوية منظمة التجارة العالمية. واتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية وعملية السلام في الشرق الأوسط وهذه العوامل ليس بالضرورة محيرة في حد ذاتها، وفي نهاية المطاف، فإن الاقتصادات كلها وكذلك القطاعات كل على حدة - بما فيها الصناعة التحويلية والصناعات الأخرى. ينبغي لها أن تستفيد جميعها من هذه العوامل. ومع ذلك، أدى التأثير في الأجلين القصير والمتوسط لمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية-المتوسطية وعملية السلام إلى تشابك الصورة فيما يتعلق بالصناعة التحويلية. ولا تزال هناك مشاكل للتكيف مع الحقائق الجديدة أو المتغيرات الوشيكة.

١- عضوية منظمة التجارة العالمية

تدخل المنطقة العربية ككل القرن الحادي والعشرين وعدد من اقتصاداتها لم يصبح بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو لم يقبل بعد شروطها للعضوية في الاقتصاد العالمي الجديد. وفي حين انضمت الأردن وعمان واليمن إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠، لا تزال المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد عربي، ليست عضواً فيها ولا تزال مفاوضاتها جارية منذ سنوات عديدة للدخول فيها دون وجود دليل على التوصل إلى نتيجة ناجحة. ومن البلدان العربية الأخرى التي تسعى للانضمام إلى المنظمة كل من الجزائر ولبنان اللتين حصلتا على مركز مراقب عام ١٩٩٩. ولا تزال العراق والجمهورية العربية السورية أبعد ما يكونا عن الحصول على العضوية.

وعلى الرغم من أن تحرير التجارة الذي ستحققه منظمة التجارة العالمية سيعزز في نهاية الأمر التنافس، فمن المحتمل أن تكون له نتائج سلبية على الوضع التنافسي للصناعات العربية في الأجل القصير. وسوف تتوقف حدة هذه النتائج جزئياً على القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وأمثلة ذلك المشاكل ذات الصلة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (التربس) في الأردن ولبنان (الجدير بالذكر أن لبنان واجه بالفعل تعقيدات في مختلف الصناعات التحويلية بسبب المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية دون أن يصبح عضواً فيها).

٢- الشراكة الأوروبية-المتوسطية

تهدف الدعامة الاقتصادية للشراكة الأوروبية-المتوسطية التي انطلقت في برشلونة عام ١٩٩٥، من بين جملة أمور، إلى تنفيذ اتفاقيات تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان الاثنتي عشرة المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد بحلول عام ٢٠١٠ ومعظم هذه البلدان بلدان عربية؛ ويبدو من غير المحتمل كثيراً بلوغ هذا الهدف بسبب بطء التصديق على الاتفاقيات من الجانب الأوروبي ومختلف مشاكل التكيف في البلدان العربية. وفي حين يتصل بعض المشاكل بالصادرات الزراعية التي ترسل إلى دول الاتحاد الأوروبي (لا سيما في حالة المفاوضات التي تجريها مصر في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية والتي لم تنجح حتى الآن)، يتعلق البعض الآخر بالصناعة التحويلية. وتضم هذه المشاكل أيضاً دعوة

الاتحاد الأوروبي للبلدان العربية أن تحترم جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تربس)، (كما في حالة صناعة الأدوية في الأردن)، رغم أن تطبيق أوروبا لتدابير بيئية وغيرها من الحواجز التقنية على التجارة تصبح أيضاً قضية هامة.

وفي عام ١٩٩٥، وقعت المغرب وتونس اتفاقات للشراكة الأوروبية-المتوسطة، ولكن هذه الاتفاقات واجهت عقبات لأسباب مختلفة. ففي تونس، كان الإصلاح المؤسسي البطيء هو المسؤول عن الاستجابة الضعيفة للاستثمار الصناعي في أعقاب بدء اتفاق الشراكة الأوروبية-المتوسطة. وفي المغرب أدى بعض التأخير إلى تأجيل الموعد النهائي لقيام تجارة حرة صناعية، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢. وفي عام ١٩٩٧، وقع الأردن اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكن لم يتم بعد التصديق عليه، ومن ثم لم يدخل حيز التنفيذ بسبب التأخر في موافقة بعض برلمانات الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أصلاً قيام تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠، يبدو حالياً أن ذلك لن يتحقق حتى عام ٢٠١٢ على أكثر تقدير، ويتعين بعد على بلدان عربية أخرى إبرام اتفاقات للشراكة الأوروبية-المتوسطة، في حين ما زال البعض الآخر بعيداً عن بلوغ ذلك.

وجدير بالذكر أن الترتيبات المتفاوض والموقع عليها بين فرادى البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، تؤدي إلى وجود ترتيب مكبل يجعل البلدان التي لا تنتمي لدول الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط في وضع ليس في صالحها. وكان من المتعين أن تكون هذه الاتفاقات مقترنة بتحرير التجارة بين دول البحر المتوسط، ولكن لم تحرز هذه العملية تقدماً كبيراً، حتى فيما بين البلدان العربية. وفي هذا الصدد، من المفيد مقارنة عملية الشراكة الأوروبية البحر-متوسطة بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز التكامل الأقليمي الذي يشمل على نحو ملحوظ نموذج المنطقة الصناعية المؤهلة لتعزيز التعاون الأردني-الإسرائيلي في مجال التصنيع، وكذلك مبادرة إيزنستات (Eizenstat)، التي تسعى لزيادة التقارب بين الاقتصادات التونسية والجزائرية والمغربية بغرض التعامل التجاري مع الولايات المتحدة.

٣- عملية السلام

على الرغم من أن خطوات عملية السلام تفرض خطى التغيير في البلدان العربية عموماً، وفي منطقة الإسكوا بصفة خاصة أسفرت النتائج حتى الآن عن تزايد الشكوك بدلاً من الرخاء. وينطبق ذلك بوجه خاص على قطاع الصناعة التحويلية حيث تتفوق إسرائيل عامة على جيرانها في هذا المضمار. وعلى الرغم من دخول السلام مع إسرائيل العقد الثالث، لم تستفد الصناعة المصرية كثيراً من التكنولوجيا الإسرائيلية أو من السوق الإسرائيلية الكبيرة. أما الحالة بالنسبة للأردن فإنها مختلفة بعض الشيء، مع زيادة حجم التجارة نسبياً مع إسرائيل، وارتفاع مستوى التعاون الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية منذ التوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية، رغم تباطؤ هذا التعاون منذ انتفاضة الأقصى. وينطبق هذا التعاون بوجه خاص على صناعتي الأثواب والمنسوجات، حيث توجد حالياً أشكال مختلفة من الشراكة بين الشركات في كلا البلدين.

غير أن التعاون بين إسرائيل من جهة وفلسطين والأردن ومصر من جهة أخرى لا يزال محدوداً بصفة عامة، ولا يزال النشاط التجاري الإسرائيلي مع بعض البلدان العربية سريعاً وفي غاية التواضع. وفي حالة البلدان التي تم توقيع معاهدات سلام معها، فإن الحواجز الإسرائيلية على التجارة وكذلك المشاكل السياسية والثقافية الخطيرة بين الأردنيين أو الفلسطينيين أو المصريين وبين الإسرائيليين تعني أن مكاسب السلام ما زالت متواضعة للغاية. ومن المعروف أن الأعمال التجارية التنافسية في الاقتصاد العالمي الجديد مبنية عادة على التكنولوجيا المرتبطة بالشركات عبر الوطنية وهذه الصلات إذا ما تم التفاوض عليها جيداً، فإنها لا تجلب معها الدراية الفنية فحسب، بل تتيح أيضاً قدرات تسويقية. ويعتمد نجاح ونمو الشركات في الاقتصاد العالمي الجديد

عادة على إقامة تحالفات فيما بين الشركات عبر الدول. وإسرائيل رائدة في تشكيل هذه الصلات. وعلى الرغم من أن مصر وعدد قليل من البلدان العربية تسعى للحاق بالركب، فإن الدول العربية عموماً ما زالت مختلفة كثيراً في هذا المجال. فالعادات القديمة التي أوجدتها هبات الثروة النفطية، أصبحت قيوداً على الاقتصادات العربية التي تسعى للتوصل إلى تفاهم مع الاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبحت فيه إسرائيل أكثر اندماجاً. وتتمتع إسرائيل بتجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٩، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية. بيد أنه لأسباب مختلفة تتصل بأوجه الضعف بين أرباب الصناعات العرب وكذلك المواقف على كلا الجانبين، لم تتشكل بعد صلات ذات مغزى في قطاع التصنيع بين إسرائيل وجيرانها.

٤- منطقة التجارة الحرة العربية

مع استثناءات معينة جديرة بالذكر مثل الأردن ولبنان، لا تزال التجارة فيما بين البلدان العربية في مجال السلع المصنعة محدودة مقارنة مع المناطق الأخرى. وقامت الدول العربية بعدد من المحاولات لتخفيض الحواجز التجارية، وكان آخرها منطقة التجارة الحرة العربية. وحتى الآن، انضم ١٤ من أعضاء الجامعة العربية البالغ عددهم ٢٢ عضواً، إلى منطقة التجارة الحرة العربية وتم اتخاذ تدابير لتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من المنطقة. ومن المقرر إجراء تخفيضات بمعدل ١٠ في المائة سنوياً بهدف تحقيق إلغاء كلي بحلول عام ٢٠٠٧ والواقع أن هذه التخفيضات لم تتم بصفة منظمة، رغم إحراز بعض التقدم. والهيئة الرئيسية المنوط بها متابعة تنفيذ قيام منطقة التجارة الحرة هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، وما زال يتعين علينا أن نرى ما إذا كانت هناك إرادة سياسية لتمكين هذه الهيئة من متابعة هذه المسألة بفاعلية.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تماماً تقييم تأثير منطقة التجارة الحرة العربية، فإن وجودها يبين بالتأكيد أن البلدان العربية تدرك أن التطورات الاقتصادية العالمية تستلزم اتخاذ إجراء مشترك وجاد وتعزيز التكامل على نحو أكثر إصراراً. وبالتالي، فإنه على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة العربية لم تصبح بعد عاملاً عملياً مؤثراً في تجارة السلع المصنعة في المنطقة، فإنها على الأقل خطوة هامة محتملة. ومن الواضح بصورة متزايدة إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعد استجابة أكثر واقعية للتحديات الناجمة عن التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية. وتشمل هذه التغيرات قيام منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية-البحر المتوسطية وعملية السلام. وتشير الدلائل حتى الآن إلى أنه رغم بعض التطورات السلبية، فإن منطقة التجارة الحرة العربية محاولة جادة ترمي إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي، على الرغم من دعوة البعض إلى تسريع عملية منطقة التجارة الحرة العربية.

هـ- الاستنتاجات

لا تزال مشاكل العقدين الماضيين أو يزيد تؤثر على الصناعات التحويلية العربية، أحياناً بشدة أكثر مما مضى، في حين جلبت العولمة معها مشاكل جديدة. ولا تزال بلدان الإسكوا الأعضاء تميل إلى تفضيل المشاريع التكنولوجية تسليم المفتاح، مع نقل محدود للمعرفة التقنية إلى سوق العمل المحلي أو عدم وجود نقل لها. ولا تزال بعض الدول تسير بخطى بطيئة في اعتماد تكنولوجيات حديثة. وغالباً ما ينجم عن المستوى المنخفض لنشاط الشركات عبر الوطنية ضعف في تطوير المهارات المحلية وتدن لعدد الصناعات التفرعية عن عدد هذه الصناعات في سائر أنحاء العالم. وما زالت صادرات السلع المتجددة المصنعة تسهم بقدر قليل جداً في توفير مصادر خارجية للتمويل في جميع البلدان العربية. أما النشاط التصنيعي، باستثناء النفط، فلا يزال محدوداً، وغير منسق، وتقليدي، وداخلي النظرة، ويعتمد في التكنولوجيا على مصادر خارجية. ولم تتطور سوى قدرات تكنولوجية محدودة داخل المنطقة. ولا يزال الإنفاق على البحث والتطوير متواضع جداً كما هو الحال عليه

حالياً. ولا تزال منطقة الإسكوا تخاطر بصناعات "غربت شمسها" وأنشطة تصنيعية ذات مداخن عالية. ولا توجد شواهد كبيرة للاقتصاد الجديد في الهياكل الصناعية لمعظم بلدان الإسكوا. والسياسات الصناعية إما متشددة جداً أو غائبة بالمرّة.

ومع ذلك تسعى منطقة الإسكوا للخروج من النظم الاقتصادية التي انبثقت عن الزيادة في عائدات النفط، لأن تلك العائدات حالياً بالمعدلات الحقيقية أقل كثيراً مما كانت عليه في التسعينيات. بيد أن هذا التغير لا يزال بطيئاً، وكما أن الاقتصاد في المنطقة لم يستقر بعد على هيكل صناعي أكثر تنوعاً أو على أنشطة عالية الإنتاجية تدعم تحقيق إنتاج متجدد. أما عملية بناء قدرات للابتكار وكذلك تعزيز المهارات التقنية ومباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع الدخول على نحو متكامل تماماً وناشط في الاقتصاد العالمي الجديد، فإنها لا تزال ضعيفة في معظم البلدان العربية. وما برح الانتقال إلى تحقيق قيمة مضافة عليا يقتضي قدراً كبيراً من التركيز على القدرات التكنولوجية، وهو مجال لا يزال الاقتصاد الإقليمي يعاني فيه من أوجه ضعف هيكلية أساسية.

ولا يزال وجود بيئة اقتصادية ملائمة لتنمية مباشرة المشاريع الحرة أمراً مفقوداً وكذلك المعرفة الكافية بالاقتصاد العالمي الجديد والقدرات التكنولوجية المحلية الملائمة التي من شأنها أن تساعد على تقوية التكنولوجيا في المنطقة. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً. ولم تدخل الشركات العربية في تعاون واسع النطاق مع الشركات عبر الوطنية، والصلات القائمة عبر الحدود من أجل تسويق أو نقل التكنولوجيا قليلة.

إن هذه المشاكل خطيرة، ولكن وضع إطار لسياسة عامة صناعية مرضية سيكون خطوة أولى نحو معالجة هذه المشاكل. وفي الوقت نفسه، فإن إدراك الخطأ والتسليم بأن الحلول الساذجة المستعارة ليست كافية، أمران غاية في الأهمية إذا ما تعين عكس التخلف المستمر في قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة. وسنحاول في الفصول التالية تحليل هذه القضايا بمزيد من التعمق قبل اقتراح مسارات العمل الممكنة للصناعة التحويلية العربية في الألفية الجديدة.

ثالثاً- مواضيع خاصة

ألف- منطقة التجارة الحرة العربية(*)

كان السعي وراء الوحدة العربية فكرة رئيسية سائدة في السياسات العربية في القرن العشرين. وقد تجسد البعد الهيكلي لمشروع الوحدة العربية المعاصر في جامعة الدول العربية. والجامعة العربية، اليوم، منظمة شاملة تضم ١٧ وكالة تخصصية تعالج مسائل مثل النقل البحري، والطيران المدني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون العلمية، والسياسة النقدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعلى الرغم من إسهام الجامعة العربية في بعض جوانب التكامل الوظيفي داخل العالم العربي، فإنها فشلت على المستوى الاقتصادي. وكان التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية قد بدأ باتفاقية التعاون العسكري والاقتصادي المشترك عام ١٩٥٠. أما الخطط الطموحة من أجل تحقيق التكامل التجاري التي وردت في خطة إقامة السوق العربية المشتركة في الستينيات، فقد ظلت إلى حد كبير دون تنفيذ. وأعقب ذلك وضع ترتيبات إقليمية عديدة للتكامل، ولكن تأثيرها كان قليلاً. وكانت الجامعة العربية أكثر نجاحاً في تنظيم موقف عربي موحد بشأن القضايا الدولية عنها في إدماج المنطقة اقتصادياً. ويرجع ذلك جزئياً إلى افتقار الجامعة إلى وجود سلطة قانونية وسياسية تتجاوز الاستقلال الذاتي السيادة للدول الأعضاء. وأسفر البحث عن استراتيجيات بديلة للتكامل الاقتصادي عن إنشاء العديد من الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية. وحقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أنشئ عام ١٩٨١، نجاحاً كبيراً في زيادة التعاون لا سيما من حيث التنسيق الاقتصادي والتعاون في السياسات العامة.

وجرت محاولات لعقد اتفاقات أخرى دون إقليمية. ففي شباط/فبراير ١٩٨٩، أنشئ مجلس التعاون العربي (مصر والعراق والأردن واليمن) ولكن علقت عضويته في عام ١٩٩٢ عندما انسحبت منه مصر في أعقاب الغزو العراقي للكويت. وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ أيضاً، أنشئ اتحاد المغرب العربي بهدف تشجيع المشاريع وإقامة سوق واحدة تضم الجزائر والجمهورية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب وتونس، ولكن انتهى هذا الاتفاق في عام ١٩٩٣ نتيجة خلافات اقتصادية بين الدول الأعضاء. وبدأت محاولة متجددة عام ١٩٩٧ بشأن تحقيق التكامل التجاري والإقليمي عندما اتخذ قرار بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة عشر سنوات. ومن المستهدف أن تضم منطقة التجارة الحرة العربية جميع البلدان العربية، وأن تستجيب لظروف واحتياجات مختلف أعضاءها، وأن تمثل لقواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية. وامتدت أيضاً جهود التكامل الإقليمي وراء المنطقة بين بلدان الشرق الأوسط البحر-متوسطية والاتحاد الأوروبي.

١- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية

منطقة التجارة الحرة العربية هي مبادرة من جامعة الدول العربية تسعى لإحياء الجهود غير الناجحة لتحقيق التكامل الإقليمي. وتتكون أساساً من التحرر من الحواجز التجارية التقليدية. وينص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية على إزالة جميع الحواجز الجمركية والضرائب التي لها تأثير مشابه على المنتجات العربية المنشأ التي يتم تبادلها داخل المنطقة العربية، وذلك بنسبة ١٠ في المائة سنوياً على مدى عشر

(*) (/ /) .(

سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٨. كما تشترط إزالة الحواجز غير التعريفية والحواجز الإدارية. وتمثل منطقة التجارة الحرة العربية لقواعد منظمة التجارة العالمية وتمنح معاملة تفضيلية للبلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية.

ويخضع تحرير التجارة فيما يتصل بالمنتجات الزراعية لتخفيضات جمركية موسمية، حيث يتم السماح للبلدان الأعضاء بتعليق الأفضليات الجمركية بشأن بعض المنتجات أثناء ذروة مواسم الحصاد. ولا بد أولاً أن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية على أية منتجات تستفيد من هذه التدابير وهذه الاستثناءات الموسمية من التخفيضات الجمركية وغيرها من الضرائب على الواردات بالنسبة لأي منتج زراعي مستحق، قد لا تستمر أكثر من سبعة أشهر. وعلاوة على ذلك، قد لا يتجاوز عدد المنتجات الزراعية المعفاة عشر منتجات لكل بلد، وقد لا تتجاوز أقصى فترة ذروة إنتاج سبعة أشهر في السنة بالنسبة لأي منتج زراعي، وقد لا يتجاوز مجموع فترات الإعفاء لجميع المنتجات في مجملها ٤٥ شهراً أثناء السنة.

ويجوز للدول الأعضاء أن تضع قائمة بالمنتجات الصناعية المستثناءة من مخطط التخفيضات الجمركية لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات. ولا يجوز تجديد هذه الفترة، ولا يجوز منح منتج واحد أكثر من نوع واحد من الإعفاء. ولا ينبغي أن تتجاوز جملة قيمة جميع المنتجات على القائمة ١٥ في المائة من قيمة صادرات بلد إلى غيره من البلدان العربية. والقصد من هذه الإعفاءات تمكين الصناعة المحلية من تنفيذ إعادة الهيكلة اللازمة لتحسين القدرة على التنافس قبل أن يتعين عليها مواجهة المنافسة من قبل البلدان الأخرى في منطقة التجارة الحرة العربية. وفي نهاية فترة السنوات الثلاث، ستخضع المنتجات المعفاة لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية، وسيدرج في البرنامج منذ البداية معدلات التخفيضات الجمركية المتركمة التي حققتها المنتجات الواردة في البرنامج. أما البلدان العربية التي تطلب إعفاءات، فإن عليها أن تقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبرر الحاجة إلى هذه الإعفاءات، وتقييم ظروفها الاقتصادية وما إذا كانت هذه الظروف مستمرة.

وينبغي أن تجري البلدان الأعضاء مفاوضات حول المسائل التي تمس تحرير التجارة، ومن بينها الخدمات ذات الصلة بالتجارة والتعاون العلمي والتكنولوجي، والتنسيق بين السياسات التجارية والنظم التشريعية وتنسيق تشريعات الملكية الفكرية. وسيتم الاستعانة بقواعد المنشأ التي وضعتها اللجنة المعنية بقواعد المنشأ، لتحديد ما إذا كان منتج ما عربي المنشأ. وتعالج لجنة تسوية المنازعات جميع القضايا المتصلة بالتنفيذ أو النزاعات. ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية والأمانة الفنية.

٢- المنجزات حتى الآن

انضم أربعة عشر بلداً عربياً إلى منطقة التجارة الحرة العربية، تمثل ٩٠ في المائة من حجم التجارة الخارجية العربية و ٩٥ في المائة من حجم التجارة العربية داخل الإقليم. ومن بين البلدان والمناطق المتبقية الثماني، هناك ست منها أقل نمواً (جيبوتي والسودان والصومال والسلطة الفلسطينية وجزر القمر وموريتانيا) واثنان (الجزائر واليمن) تجريان إصلاحاً اقتصادياً. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تم تخفيض الرسوم بمقدار ٣٠ في المائة، ولكن يتعين بعد تخفيض كثير من الحواجز شبه التعريفية. وتم اعتماد قائمة موحدة بالإعفاءات من البرنامج الذي يحدد المنتجات التي لا يجوز استيرادها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية، وسيجري تجديد هذه القائمة سنوياً. وقدمت البلدان الأعضاء التقويم الزراعي فيما يتعلق بالاستثناءات من التخفيض التدريجي في التعريفات الجمركية أو الرسوم في أوقات ذروة الإنتاج وتمت الموافقة على هذا التقويم. والتزمت جميع البلدان فترة الذروة المقدره بسبعة أشهر والقواعد المتعلقة بفترة الـ ٤٥ شهراً. وتم أيضاً تقديم

قوائم بالمنتجات غير الزراعية المعفاة من البرنامج التنفيذي. وحظيت ستة بلدان عربية (الأردن، والجمهورية العربية السورية، ومصر، وتونس، ولبنان، والمغرب) بالموافقة على قوائمها لعام ٢٠٠٠. وتم إجراء الاستعراض شبه السنوي الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٣- إمكانات منطقة التجارة الحرة العربية

يرجع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية جزئياً إلى القلق من احتمال أن تؤدي الشراكة الأوروبية-المتوسطة إلى إيجاد نموذج تجاري ثنائي من شأنه أن يحبط الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يقضي تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي إلى الحد من الأفضليات. وقد تمتعت البلدان العربية البحر متوسطة بفرص الوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبي. وأدى ذلك إلى أن يصبح من المستصوب تحويل التدفقات التجارية صوب الأسواق الإقليمية.

ويمكن لمنطقة التجارة الحرة العربية أن تكون مفيدة بطرق كثيرة. أولاً، يمكنها أن تيسر اندماج تدريجي سلس في النظام التجاري العالمي الجديد ووضع نهج جماعي للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من التكتلات الإقليمية. ثانياً، يمكنها أن تزيد من حجم التجارة فيما بين البلدان العربية وتعزيز التنمية الصناعية، لا سيما في تلك الصناعات التي من المحتمل أن تواجه تحديات في الخارج بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ثالثاً، يمكنها أن تخلق الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وبالتالي تشجع تدفقات الاستثمارات بين البلدان الأعضاء واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الشامل للتخفيضات التعريفية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، يتيح ميزة وجود الشفافية ويضمن تخفيض الرسوم الجمركية العالية أسرع من الرسوم الجمركية الدنيا بصورة مطلقة. ومع ذلك، فإن مدى تعزيز التخفيضات الجمركية لتدفقات التجارة الإقليمية يتوقف أيضاً على تشتت تلك الرسوم الجمركية والمعدل الفعلي للحماية عبر الصناعات في البلدان الأعضاء كل على حدة. وعلاوة على ذلك لما كان بعض البلدان يفرض حماية تعريفية عالية (مصر والجمهورية العربية السورية)، فإنه يمكن أن يكون لنهج تحرير التجارة أثر كبير في إيجاد التجارة.

وهناك عدد من الصعوبات في مفهوم وتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية، ينشأ كثير منها عن اختلاف البلدان الأعضاء من حيث تنميتها الاقتصادية ومستوى الإصلاحات فيها. وقد أجرى بعض البلدان إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى (مصر والأردن والمغرب وتونس)، في حين لم يتحول البعض الآخر بعد من الاستعاضة التقليدية عن الواردات إلى تخفيض دور الدولة (الجمهورية العربية السورية والعراق). ويرد أدناه تحديد الصعوبات الرئيسية:

(أ) الإعفاءات تقوض فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية

تعطي التدابير الوقائية الأعضاء الحق في استبعاد منتجات صناعية وزراعية معينة من التحرير الفوري. ومن الطبيعي أن المنتجات الصناعية المعفاة، إما أنها خاضعة للتخفيض العام من الرسوم الجمركية أو إنه من المحظور استيرادها تماماً. وعلى الرغم من أن مبدأ توفير فترة انتقالية لتمكين الصناعات المحلية من التكيف مع التنافس المتزايد كان مبرراً، فقد مضى استغلاله بأكثر من اللازم مما يجعل منطقة التجارة الحرة العربية أقل فاعلية في تحقيق هدفها الرامي إلى تشجيع التجارة داخل الأقاليم من خلال تحسين إعادة توزيع الموارد. وهناك منتجات كثيرة جداً معفاة. ففي عام ١٩٩٩، طلبت مصر إعفاءات من أجل ٦٧٩ منتجاً يخضع ٦٤٢ منها لحظر الاستيراد الكامل. وطلبت المغرب إعفاء ٨٠٤ منتجات من تخفيض الرسوم الجمركية.

وطلبت الجمهورية العربية السورية أن يحظر تماماً استيراد ٢٢٩ سلعة. وطلبت تونس ولبنان والأردن إعفاء ١٦١ و ٤١ و ٣٥ منتجاً من التخفيض الجمركي.

ومعظم المنتجات المستثناة سلع تنافس الإنتاج المحلي. وتتألف أساساً من مواد غذائية مجهزة و سلع نصف مصنعة و سلع استهلاكية من بينها المنسوجات، والملابس، ومنتجات البلاستيك، والأجهزة الميكانيكية، وأجهزة التليفزيون، والمركبات، والحديد، وألواح الصلب. وحماية هذه الصناعة الوليدة قد يدفع بعض الجماعات إلى مقاومة فتح أسواقها في مرحلة لاحقة. وما لم يتم مقاومة هذه الضغوط، قد يكون من العسير تنفيذ التخفيضات في الرسوم الجمركية في المستقبل، وبالتالي لن تبلغ منطقة التجارة الحرة العربية تحقيق إمكاناتها بالكامل في توسيع نطاق التجارة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح الأساس الذي يتم بموجبه اختيار هذه المنتجات والتدابير الإضافية التي تتخذها البلدان لزيادة القدرة التنافسية خلال فترة الانتقال.

ومعظم المنتجات على قوائم الإعفاءات مشابهة عبر البلدان، مما يعكس وجود هياكل إنتاجية مشابهة. والفئات الثلاث البالغة الأهمية وهي، المنسوجات والمنتجات المعدنية والآلات. والمنسوجات سلع هامة بالنسبة لكثير من البلدان العربية كمصر والجمهورية العربية السورية وتونس والمغرب، وتمثل حصة كبيرة في الإنتاج المحلي والعمالة المحلية. ويثير ذلك القلق من أن تتنافس هذه البلدان مع بعضها الآخر بدلاً من أن يكون كل منها مع الآخر مكماً للآخر.

ومع ذلك من المهم التسليم بأن زيادة التنافس بين البلدان العربية في هذه القطاعات سيزيد من كفاءة الإنتاج. وهناك أيضاً إمكانية التجارة في نطاق الصناعة الواحدة بحيث يمكن تصدير منتجات مشابهة ولكن بينها فروق. وفضلاً عن ذلك، فإنه سيتعين مواجهة زيادة التنافس إن أجلاً أو عاجلاً مع انضمام هذه البلدان إلى منظمة التجارة العالمية. وينطبق ذلك على المنسوجات حيث يجري عالمياً تفكيك الاتفاق الخاص بالمنسوجات متعددة الألياف. ومن ثم فإنه يلزم أن تستغل البلدان العربية فترة السماح بالإعفاءات المقدره بثلاث سنوات من أجل تحسين قدرتها التنافسية بدلاً من الاستفادة فحسب من الحماية المضافة.

(ب) قواعد المنشأ المحددة تحديداً وأسعاً

من العسير تماماً تحديد قواعد المنشأ. ويضع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية قواعد المنشأ من أجل نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية. وتم وضع قاعدة عريضة تشمل ٤٠ في المائة من القيمة المضافة مع قليل من التفاصيل. واعتمد الاتفاق المذكور قواعد تراكم المنشأ بين بلدان منطقة التجارة الحرة العربية مما يسمح للمواد الواردة من بلد عضو والمدمجة في منتج كامل الصنع أو مجهز في بلد آخر أن يعتبر منشؤها البلد الأخير. وعلى الرغم من أنه يجري إعداد قواعد منشأ تفصيلية، فإن التعريف الحالي واسع بدرجة تهدد البلدان بمنافسة قوية من خارج المنطقة. وقد دفع ذلك البلدان إلى أن تضع على قوائم إعفاءاتها المنتجات التي من المحتمل أن تكون عرضة لمنافسة من بلدان غير عربية، ولمعالجة عدم فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية. فالسلطات المصرية، مثلاً، أثارت مسألة قواعد المنشأ بالنسبة للمنسوجات. وعلى الرغم من أن مصر تعد منافسة في مجال المنسوجات إزاء بلدان المنطقة ولديها الاستعداد لفتح باب التجارة مع المنطقة في هذا القطاع، فإنها تخشى من أن الواردات من بلدان عالية المنافسة مثل أندونيسيا قد تجد طريقها إلى مصر عبر بلدان عربية أخرى، كبلدان الخليج التي لديها نظام تجاري مفتوح. وقواعد المنشأ المحددة بصورة غير مقيدة تجعل هذا الاحتمال قائماً. وليست مصر على استعداد بعد لفتح الأبواب أمام تجارتها والتنافس مع بلدان كأندونيسيا. ولعلاج الموقف، وضعت مصر منتجاتها على قائمة إعفاءاتها.

(ج) الضرائب والرسوم التي لها آثار مشابهة للتعريفات الجمركية لن تتأثر إلى حد كبير

ينص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بوضوح على ضرورة أن يشمل التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية الرسوم والضرائب التي لها آثار مشابهة للتعريفات الجمركية. وتعرف هذه الرسوم بأنها الرسوم والضرائب الإضافية التي تفرضها دولة ما على المنتجات المستوردة، وليس على المنتجات الوطنية (لا تشمل الرسوم المحصلة مقابل خدمة محددة مثل التخزين أو النقل). ولهذه الرسوم نفس الأثر الحمائي كالتعريفات الجمركية. ويُفرض على أساس مستمر وليس فيما يتعلق بأحوال اقتصادية أو تجارية خاصة مثل الإغراق أو مشاكل ميزان المدفوعات.

والضرائب والرسوم التي لها آثار مشابهة للتعريفات الجمركية تعتبر عقبة خطيرة تعترض سبيل التجارة بين البلدان العربية. فهي غير واضحة ومفروضة من جانب هيئات حكومية مختلفة وعديدة؛ ولا يتم إبلاغ البلدان المستوردة والمصدرة بها مسبقاً. ولها تأثير كبير على القيمة السوقية للمنتج. وتعوق هذه الرسوم قدرة القطاع الخاص على التنبؤ بدقة بتكلفة الواردات والصادرات. كما أنها لا تشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي داخل المنطقة وتحد من القدرة التنافسية بسبب زيادة تكلفة المنتجات. وتفرض جميع البلدان العربية مثل هذه الرسوم، باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين.

ويمكن اتخاذ عدد من الخطوات للحد من هذا الخلل الناجم عن هذه الرسوم والضرائب. ويلزم أن تحدد البلدان الأعضاء هذه الرسوم في بلدانها وأن توضحها أيضاً والتي ينبغي إدماجها في جدول تعريفاتها الجمركية. وينبغي إلغاء الرسوم التصاعدية، كرسوم الطوابع حيث أنها تزيد من حدة المشكلة. وأخيراً، ينبغي أن تخضع تلك الرسوم لنفس نسبة التخفيض السنوية بمقدار ١٠ في المائة شأن التعريفات الجمركية.

(د) ضرورة تحديد الحواجز غير التعريفية والتعامل معها على النحو المناسب

كثير من البلدان التي وقعت على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية تفرض حواجز غير تعريفية تقوض فاعلية المنطقة المذكورة بما يكفي على نحو خطير تدفقات التجارة داخل الإقليم. وعلاوة على ذلك لم يدخل أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية بعد في مفاوضات لإزالة أي نوع من أنواع الحواجز غير التعريفية. وقد تأخذ الحواجز غير التعريفية أشكالاً كثيرة - إدارية وكمية ومالية - وقد تنشأ من اعتبار بعض المنتجات محظورة لأسباب دينية أو بيئية أو صحية أو لأسباب تتعلق بالسلامة أو لجهل موظفي الجمارك بتفاصيل اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية أو بسبب الرسوم الجمركية المرهقة والإجراءات الإدارية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتأخر لعدة أسابيع استيراد البطاطس من بلد عربي آخر لأن السلطات المحلية تقوم بالتدقيق في أن محتوى الأسمدة يتماشى مع المعايير الصحية.

وتعتبر القيود الكمية على الواردات أحد الحواجز غير التعريفية الهامة التي تعوق التجارة. وعلى الرغم من تساؤل استخدام القيود الكمية، جزئياً نتيجة الإصلاحات التجارية المستقلة، فإن الحواجز غير التعريفية في شكل تراخيص الاستيراد للوفاء بالمعايير الصحية ومعايير السلامة لا تزال سارية، لا سيما بالنسبة للمواد الغذائية وإلى حد أقل بالنسبة للسلع نصف المصنعة. ويجري في بعض الأحيان إساءة استخدام القيود الكمية مما يعوق التجارة. وفي بلدان مثل الجمهورية العربية السورية يلزم الحصول على تراخيص استيراد لجميع الواردات شبيهة بتلك التي تطبقها منظمة التجارة العالمية حيث يتم تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتردج في جدول التعريفات الجمركية. وبموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية، من غير المسموح فرض قيود كمية إلا في ظل ظروف خاصة كالإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات.

ووردت الإشارة أيضاً إلى الحواجز على التجارة عبر الحدود. ويلعب نقل الشحنات عن طريق البر دوراً هاماً في التجارة داخل الأقاليم. وفي عام ١٩٧٧، وقعت دول الجامعة العربية اتفاقاً لتسهيل المرور العابر للسلع والأشخاص عبر البلدان العربية. ومع ذلك، لم يكن هناك أي إنفاذ قانوني لهذا الاتفاق ولا تزال هناك شكاوى من الحواجز التي تعترض التجارة عبر الحدود. وتتراوح هذه الحواجز بين إغلاق الطرق ومسارات السيارات لأسباب سياسية والتأخير الناجم عن الأنظمة التي تعوق عبور الحدود (ومنها عدم قيادة المركبات في عطلات نهاية الأسبوع أو في الإجازات الحكومية أو رفض منح تأشيرات للسائقين المهنيين من جنسيات معينة).

وهذا العدد الكبير من الحواجز غير التعريفية بأشكالها العديدة المختلفة يصعب إزالتها. وستكون أحد الخطوات الهامة في هذا الصدد تحديدها جميعاً. ولا ريب في أن تقاسم المعلومات حول هذه الحواجز فيما بين البلدان العربية، واستخدام تكنولوجيا جديدة، كالحواسيب والإنترنت لتنبيه التجار إليها، من شأنه أن يساعد على الإسراع بهذه العملية. وهناك حاجة إلى وجود بنود للتناسق أو الاعتراف المتبادل بالمعايير الإلزامية للمنتجات وإجراء الاختبارات ومنح الشهادات وكذلك تطبيق المعايير البيئية. وعلى الرغم من أن الاتفاقات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية تدعو إلى تناسق الإجراءات المتصلة بالتخليص الجمركي، فإنها لا تتضمن مثل هذه الأحكام الواضحة.

ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور هام في استخدام طرائق حديثة متقدمة تكنولوجيا لفحص وتفتيش البضائع. وسوف يساعد ذلك على الحد من أوجه التأخير والتلف التي تلحق بالمنتجات على الحدود.

(•) ضرورة وجود آلية موثوقة للبت في المنازعات

من الواضح أن الكثير من أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية لا يلتزم بقواعدها أو بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا واضح مثلاً، فيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، والإعفاءات، والتقارير الدورية، وبالتفسير البالغ التقييد لآليات التدابير الوقائية. وعدم الامتثال للقواعد المتفق عليها يعوق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بنجاح. وعلى الرغم من أن لدى جامعة الدول العربية هيئة لتسوية المنازعات فإنه يلزم إيضاح قواعدها وأنظمتها. والأهم هو ضرورة تعزيز آلياتها المنوط بها التنفيذ ليكون لها مصداقية.

٤ - التوافق بين منطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية

صمم اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية ليتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ويمثل لشروط التكامل الإقليمي التي فرضتها المنظمة في المادة ٢٤. وبموجب قواعد المنظمة، لا ينبغي أن تتجاوز فترة تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة حرة للتجارة عشر سنوات (ويجوز منح سنتين إضافيتين في حالات خاصة). وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يؤدي اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة إلى زيادة في الحماية ضد الدول غير الأعضاء بما يتجاوز المعدل السائد المقرر قبل الاتفاق. ولقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة داخل هذا الإطار وتتبع منطقة التجارة الحرة العربية أيضاً قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن المسائل ذات الصلة بالتجارة مثل الإعانات والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وتنشأ مسألة توافق منطقة التجارة الحرة مع منظمة التجارة العالمية جزئياً لأن بعض أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية ليسوا أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإنهم لا يخضعون لنفس القواعد. وينشأ هذا التعارض البالغ الأهمية من معاملة الحواجز غير التعريفية.

ومن جهة، يمكن، للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الحفاظ على الحواجز غير التعريفية أو حتى فرضها على منتجات جديدة كبنود في قوائم إعفاءاتها، ومن جهة أخرى قد لا تفرض البلدان العربية

الأعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية حواجز غير تعريفية فيما بينها بسبب التزامها باتفاق منظمة التجارة العالمية، لكنها تفرض حواجز غير تعريفية على البلدان العربية التي ليست أعضاء في المنظمة المذكورة. لكن هذا الانقسام يؤدي إلى وجود اختلافات داخل منطقة التجارة الحرة.

باء- دور جديد للدول العربية

يلزم أن تعيد حكومات المنطقة تقييم استراتيجياتها وسياساتها الصناعية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة. وتخلف التغييرات الجذرية والسريعة المستمرة في الاقتصاد العالمي تأثيرات رئيسية على مستقبل تطوير وتشغيل المشاريع الصناعية في البلدان النامية، بما فيها منطقة الإسكوا. وتختلف كثيراً هذه التأثيرات - الجيدة والسيئة - من بلد لآخر، ويمكن للإدارة العامة والسياسة العامة الصناعية الحديثة أن تجعل هناك اختلافاً كبيراً.

وستحدث التنمية الصناعية إذا ما توافرت الشروط اللازمة لذلك مسبقاً وعندما يكون لديها الإمكانيات لكي تجني عائداً تنافسياً من الاستثمار. ومن الواضح أن هناك خطراً جسيماً يتمثل في أن البلدان النامية يمكن أن تخفق في المجالين كليهما، للأسباب التالية:

- (أ) الوصول إلى الإنترنت مقتر أو ناقصاً؛
- (ب) وجود نقص في المهارات اللغوية وغيرها من المهارات اللازمة للاستفادة من الإنترنت؛
- (ج) ارتفاع تكاليف الاستثمار في الشبكات والوصلات والمكونات المادية الحديثة للحواسيب؛
- (د) عدم وجود مواقع من بُعد على الإنترنت؛
- (هـ) الوصول إلى الإنترنت وأنظمتها مسائل عالمية وليست وطنية أو محلية؛
- (و) ضرورة وجود سياسة عامة عالمية عريضة النطاق أما ترقيع الأنظمة الوطنية أو المحلية فإنه يؤدي إلى الفوضى؛
- (ز) الاحتكارات التي تتحكم في الوصول إلى الإنترنت واستخدامه يمكن أن تقلل كثيراً من منافع الرفاه أو تنحاز إليها؛
- (ح) العائدات الحكومية من المبيعات والضرائب الأخرى تكون معرضة للخطر عندما يصبح من العسير تحديد نقطة البيع أو التصنيع، وقد يلزم تنسيق السياسات الضريبية على الصعيد العالمي؛
- (ط) إن توحيد صافي معدلات الضريبة والأنظمة الضريبية عالمياً من شأنه أن يخلف أثراً إيجابية على الرفاه بسبب تأثيراتها على تخصيص الموارد؛
- (ي) يولي الإنترنت أي قيمة خاصة إلى انخفاض تكاليف العملة أو وفرة المواد الخام، ومن ثم فإن نمط الموقع العالمي للتصنيع يمكن أن يتحول إلى غير صالح البلدان النامية إلى حد كبير؛
- (ك) إن المرتبات وشروط العمل الأخرى قد لا تفضي إلى اجتذاب عمال منتقلين على درجة عالية من التعلم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هناك أمثلة كثيرة للاستثمار الطائش والضرار، ولكن ما من حالة لا تستطيع فيها الحكومة والسياسة العامة الجيدة للشركات معالجة المخاطر. وليس السؤال الحقيقي ما إذا كانت الأسواق الحرة جيدة أو سيئة، لكن لماذا تسفر هذه الأسواق عن مثل هذه النتائج المختلفة على نطاق واسع في مختلف البلدان.

وتنفذ الإدارة العامة من خلال الاستراتيجيات والسياسات. وهناك أربع مراحل مميزة في رسم السياسات الحديثة وهي بناء سيناريوهات وصياغة استراتيجيات وسياسات ثم التنفيذ والرصد.

(أ) السيناريوهات والاستراتيجيات

تتناول أية استراتيجية العلاقة بين قطاع اقتصادي وبيئته. ويصف أي سيناريو بصورة عامة غالباً حالات بديلة لتلك البيئة في المستقبل تكون موضع اهتمام الوكيل الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان موضوع المناقشة، تشمل هذه الأحداث والتطورات ما يلي: تحرير السوق الدولي إلى أبعد حد، السلام في المنطقة، وقيام دولة فلسطينية، وظهور إسرائيل كمنافس في الأسواق الإقليمية، وأوجه التقدم التكنولوجي الذي يجعل البلدان المتقدمة أقل اعتماداً على النفط؛ النقل اللاسلكي لكميات هائلة من البيانات عبر شبكات عريضة النطاق؛ منطقة التجارة الحرة العربية وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي؛ تركيا المرفوضة من أوروبا، مما يحول اهتماماتها التجارية إلى أسواق الشرق الأوسط؛ وانفتاح المملكة العربية السعودية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يؤدي كل سيناريو إلى استراتيجية مفصلة. بيد أنه عملياً، يتم اختيار سيناريوهين أو ثلاثة فقط بوصفها الأكثر احتمالاً؛ وتوضع الاستراتيجيات للتعامل مع الشروط الواردة فيها.

والاستراتيجية هي مجموعة متماسكة من قواعد العمل المشروطة. وهذه القواعد مرتبطة بتنفيذ سيناريو معلوم وبالأهداف المحددة الموضوعة من أجله؛ وفي حالتنا هذه، القطاع الصناعي. ومن الضروري النظر إلى الاستراتيجيات بوصفها طرق بديلة لتحقيق أهداف معلومة. وأي استراتيجية يجري اتباعها، تعتمد إذن على أي السيناريوهات التي تنكشف أو من المحتمل أن تظهر. وعلى سبيل المثال، في حالة زيادة تحرير التجارة وفاعلية المملكة العربية السعودية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أي استراتيجية محتملة وإن كانت حمقاء، قد تكون في إغلاق الاقتصاد. وقد يكون البديل الأفضل هو السعي من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق تقوية الصناعة المحلية المنافسة أو التركيز على بناء رأس المال المؤسس؛ وسن قوانين لتنظيم التجارة، وضمان التنافس، وتنفيذ هذه القوانين، وقيام شركات وإدارة عامة فعالة، ووضع أنظمة لكبح جماح الاحتكارات، والحفاظ على النظام المالي سليماً.

ولما كان لا يوجد حالياً ما يشبه استراتيجية شاملة للصناعة في معظم البلدان في المنطقة، فقد يكون من المشروع التساؤل عن المقصود بالاستراتيجية وما إذا كان وجود استراتيجية صناعية أمراً ضرورياً أو مستصوباً. والإجابة عن السؤال الأول هي أنه في ظل اقتصاد السوق لا ينبغي أن تكون للاستراتيجية علاقة بالتخطيط المنظور، بل ينبغي، بالأحرى، أن يكون وضع استراتيجية عملية تشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص، ويمكن من خلالها تحديد احتياجات الصناعة وتعيين الأولويات لتحقيق مجموعة من الأهداف الوطنية والقطاعية المتفق عليها.

(ب) الاستراتيجيات والسياسات

من الضروري بوجه خاص وجود نهج كلي للاستراتيجيات ورسم السياسات في بلدان المنطقة في هذا المنعطف، لأن هذه البلدان تمر حالياً بمرحلة تكوين لبناء المؤسسات وصنع القوانين. وسيخسر القطاع الصناعي كثيراً في التنافس على الموارد والحقوق إذا لم يتمكن من تحديد وتوضيح احتياجاته الخاصة في ظل أهداف عامة أوسع نطاقاً في مجال السياسات العامة، من بينها التنمية الوطنية والعدالة بين المناطق وقطاعات السكان، والنمو، والعمالة، والقضاء على الفقر. ومثل هذا النهج ضروري أيضاً لتوفير مجموعة من المعالم المرجعية الخارجية التي تستطيع وزارة الصناعة من خلالها تقرير الأولويات وتقييم أدائها وتوزيع مواردها.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات والسياسات تركز على المستقبل القريب، فإنها ليست ممارسات للتكهن، بل هي تعبير عن إجراءات مدروسة من قبل رسمي السياسات للتعامل بنجاح مع وضع متنبأ، به ربما يكون معقداً. أما السياسات فهي مجموعة من الإجراءات يتخذها أولئك المسؤولون عن توجيه دفة الصناعة لإنجاز التوقعات التي يرنو إليها بقية المجتمع والاقتصاد بالنسبة لهذا القطاع.

ويتم اختيار السياسات من أجل تأثيرها المقدر أو المعتقد فيه على متغيرات أهداف معلومة، وبسبب القدرة على تنفيذها. ومن المهم أن ندرك أنه يمكن النظر إلى مشكلة السياسة العامة أساساً كمجموعة من المعادلات المترامنة يتم فيها التعبير عن أهداف صناعية كالاستثمار، والعمالة، وتوليد فرص التصدير بوصفها دالات لأدوات السياسة العامة تحت تصرف وزارة الصناعة. ومن الطبيعي، لكي تكون قابلة للحل، هناك تماماً معادلات كثيرة بقدر ما هناك مجهولات كثيرة في النظام. والمجهولات هي القيم التي يتعين أن يعهد بها إلى مختلف أدوات السياسة العامة. ومن بين الأمثلة ضريبة القيمة المضافة أو غيرها من الرسوم الضريبية، وطول مدة الإعفاءات الضريبية، والمزايا المالية للمستودعات الصناعية، وعدد الخريجين من المدارس الصناعية وهلم جرا.

وهناك قضيتان هامتان يسلم بهما الممارسون لرسم السياسات العامة الحديثة. أولاً، الحاجة إلى استخدام أكثر من العدد الحالي لأجهزة السياسات العامة اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية - والواقع أن كثرة عدد هذه الأجهزة يؤدي إلى الارتباك. ثانياً، ضرورة أن يكون لدى رسمي السياسات والمحللين التابعين لهم فكرة جيدة إلى حد معقول عن الأثر الذي سيحققه كل جهاز من أجهزة رسم السياسات العامة. ومع أن من المؤكد أن هذا الأمر ليس عسيراً على الفهم، يندر إدراك تشعبات هذا الاحتياج بالكامل. ومن الواضح، أنه حتى يكون راسم السياسات العامة بارعاً، لا بد أن يتوافر لديه قدر كبير من المعرفة المسبقة أو البحث. ولكن ذلك من الأمور التي يدور حولها صنع السياسات الصناعية في العصر الحديث. وفي بعض الأحيان تختار السياسات للحيلولة دون حدوث أشياء معينة. ومن الأمثلة على ذلك ان المهام الكبيرة لسياسات التكنولوجيا تشمل ضمان الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة على قدم المساواة، وعدم تقليل المنافسة في الاقتصاد، وقبل كل شيء، تلافي نشوء الاحتكارات.

والصناعة جزء من الاقتصاد الوطني بأسره، غالباً الجزء الأكبر، لكنها لا تزال جزءاً واحداً فقط. ولذلك فإن رسم السياسة الصناعية الحديثة تستوحي دورها من حيث أهداف السياسة من واقع السياسة العامة الاقتصادية الوطنية. وعلاوة ذلك، عليها أن تنسق تطبيق أدواتها مع أجهزة رسم السياسات الاقتصادية الوطنية حيث أنها غالباً ما تكون واحدة - معدلات الفائدة والضرائب، على سبيل المثال. وحتى عندما لا تكون واحدة، فإنها قد تؤثر تأثيراً عميقاً على الاهتمامات غير الصناعية وتفضيل أبناء الوطن على الأجانب في مجال التوظيف. وبالتالي، في حين يتم إعداد الاستراتيجيات والسياسات الصناعية على النحو الملائم داخل وزارة الصناعة (بالتعاون مع القطاع الخاص، الذي سنعود إليه)، فإنه ينبغي أن يتم الاعتماد النهائي لهذه السياسات داخل مجلس الوزراء. ومن الواضح أنه لا يحدث ذلك في عديد من بلدان المنطقة، فالوزارات التنفيذية تبت في المسائل التي يتعين إحالتها إلى جهات أخرى كما لو أنه لا وجود لبقية أجهزة الدولة أو ان هذه الأجهزة عديمة الأهمية.

وغالباً ما تفتقر وزارة صناعة معينة إلى الأجهزة التي تؤثر في متغير صناعي معين يتصل بالأهداف، ولذا ينبغي إنشاء مثل هذه الأجهزة. وهذا يتطلب مرة أخرى توافر البحث والتحليل وفي الغالب عملية تشريعية لإضفاء الشرعية على تلك الأجهزة. ويصبح توقيت البدء في القياس السابق متغيراً عشوائياً إلى حد كبير مع وجود قيمة متوقعة مجهولة.

والمحاكاة أحد الوسائل البالغة الفعالية في تطوير وتقييم أجهزة جديدة للسياسات العامة وتنسيق مختلف السياسات الجاري تطبيقها. ويتم هنا إدراج تركيبات في هيكل معروف للسياسات العامة وتجري محاكاة آثار ذلك على كل من الهدف المباشر والأهداف الأخرى لتلك السياسة. ويتم ذلك، مثالياً، في محيط مجلس الوزراء ليتسنى، إذا لزم الأمر، تعديل السياسات التي تقع ضمن الاختصاص المباشر لوزارات أخرى لتحقيق أقصى النتائج لصالح الاقتصاد كله. وغني عن القول بأن المهارات، والحواشيب، والإحصاءات، ونتائج البحوث عن الآثار المترتبة على هذه السياسات، لها جميعاً أهمية فائقة.

وفي رسم السياسات، كما في الحياة اليومية، تجعل الأدوات الجديدة الأشياء الجديدة ممكنة. ومن الطبيعي البحث عن السياسات لتحقيق أهداف معينة. لكننا نشهد حالياً ظهور علاقة عكسية، واستناداً إلى المثال الأخير لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على الإنتاجية، ومن المعتقد أن أهدافاً للسياسات العامة مثل تمكين النمو دون تسخين الاقتصاد أكثر من اللازم، وتوسيع نطاق دورة الأعمال أصبح الآن أمراً عملياً.

(ج) السياسات العامة والتنفيذ

عندما يتم وضع مجموعة من السياسات وتقريرها، ننتقل إلى مرحلة التنفيذ، وهنا تشدد عملية رسم السياسات الحديثة على أهمية الشفافية والتوازن. ويجب أن يكون القصد من السياسات وكيفية تنفيذها واضحاً للجميع وإلا فإننا نخالف مبدأ التخصيص الأمثل للموارد عن طريق الأسواق. وينبغي عدم التغافل عن أن السياسات التي لا يمكن تنفيذها إلا جزئياً هي سياسات ليس فيها نفع كثير. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون التنفيذ سريعاً. والسياسات الجيدة هي تلك التي تضع الإطار اللازم للجميع ولكل من يرغب في العمل في القطاع الصناعي. ومن الأمثلة الجيدة لمثل هذه السياسة، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، والوصول العام إلى الأسواق، والمعلومات، ووضع سياسة تشجع الشباب على الحصول على تعليم جيد. ويمكن للسياسات المحددة الفروع أو السياسات ضيقة الأهداف أن تؤدي إلى التنفيذ الفاسد أو غير الملائم، ومن المحتمل كثيراً أن تفضي إلى سوء تخصيص للموارد على نحو خطير عندما يقرر البيروقراطيون بدلاً من الصناعيين الدخول في أسواق مفتوحة وحررة ويختارون مواقع الاستثمار والتشغيل.

وينبغي وضع الاستراتيجيات والسياسات بالاشتراك مع القطاع الخاص وممثليه ثم تنفيذها بالتعاون معهم ومن خلالهم. وفي التفكير الحديث، يتم ذلك أساساً من خلال تنظيم مناقشات ومحافل للمعلومات يجري خلالها التعريف بمقاصد وزارة الصناعة، وإجراء حوارات بشأنها، وبقدر من الحظ، الاتفاق عليها. وهنا يصبح التنفيذ مسألة مصلحة متبادلة، ومن المحتمل كثيراً أن يكون أكثر فاعلية من مجرد إنتقاله من أعلى. ومن أمثلة هذا التنفيذ نشر معلومات عن أسواق العمل، والمشاركة في المعارض التجارية، والإخطار المسبق بالمشاريع الرئيسية للهيكل الأساسية كتوفير الوصول عريض النطاق إلى الإنترنت.

وهناك بالطبع أيضاً سياسات يتم تنفيذها مباشرة عن طريق نفس أنشطة الشركات الصناعية. وتشمل تحصيل ضريبة القيمة المضافة، ودفع الحد الأدنى من الأجور، وتطبيق أولويات في اختيار المواطنين. وأياً كانت هذه السياسات، فمن الواضح أنه من الأفضل وضعها وتنفيذها مع التفهم التام للقطاع الخاص وقبوله. وإذا

لم يتم ذلك، فإن وزارة الصناعة تقوم بمخاطرة كبيرة عندما تأتي بسياسات مرفوضة، عادة لأسباب معقولة، وبالتالي يتم تنفيذها بصورة ضعيفة، إذا حدث ذلك بالمرّة.

(د) التنفيذ والرصد

إذا أراد راسمو السياسات معرفة ما إذا كانت سياسة معلومة صالحة للعمل حسب المقصود منها، فلا بد من رصد تأثيراتها. ويقتضي ذلك وجود نظام إحصائي شامل وسريع وأمين. ومع أن هذا الاحتياج أصبح واضحاً، فإن من المدهش أن يكون مثل هذا النظام مفقوداً في أغلب الأحيان أو معيباً في أحسن الأحوال. وكيف يستطيع أي راسم للسياسات أن يكون مقتنعاً بوضع سياسات بل وحتى تنفيذها دون معرفة ما إذا كانت فعالة أم لا؟ والإحصاءات المتعددة المتناقضة سيئة بالمثل لنفس الظاهرة، كما هو الحال بالنسبة لتوظيف الأجانب أو تكوين رأس المال الثابت. وهناك أيضاً لسوء الحظ الحالة السائدة للإحصاءات التي تجمعها الوزارات التنفيذية والسلطات الإقليمية والتي تحفظ بعد ذلك بوصفها أسراراً وطنية أو على الأقل كنزاً لا يتمتع بها إلا القلة المختارة.

ويوفر الرصد التغذية المرتدة اللازمة بشأن أداء الإطار الحالي للسياسات. ولكن بنفس الأهمية، يوفر الأساس الذي تستند إليه الجولة القادمة للاستراتيجية ووضع السياسات والتنفيذ بل وحتى الرصد نفسه.

(هـ) من المبادئ إلى الممارسة

حتى وإن تعدّ اتباع العملية الواردة أعلاه أو في حالة عدم اتباعها، لسبب أو لآخر، فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن مجرد المشاركة في هذه العملية له تأثير إيجابي كبير على المشاركين فيها. فهم يتعلمون ويضطرون للتفكير بشأن الإدارة العامة والسياسات والسبل والوسائل. ومن المحتم أن يكون الإجراء الذي يتبع ذلك أكثر إمعاناً بل وهدافاً.

ولتكنولوجيا المعلومات القدرة على خلق فرص صناعية وأخرى اقتصادية، وكذلك تحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. ولكن على الرغم من وجود ما يقدر حالياً بنحو ٣٤٠ مليون شخص حول العالم مرتبطين بالإنترنت، فإن أقل من ٥ في المائة من الحواسيب المرتبطة توجد في البلدان النامية. ولا يمكن العثور على أسباب ذلك في العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فحسب، بل بالمثل في الهيكل الاجتماعي و هيكل الإدارة العامة. ويتعين العثور على الحلول في تقاطع هذه الأبعاد.

الإطار ١ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والإدارة العامة^(١)

في منطقة الإسكوا، تركز اليونيدو حالياً اهتمامها على قضايا الإدارة العامة. ويبدأ البرنامج المتكامل لليونيدو في المملكة العربية السعودية ببناء القدرات في مجالي الإدارة العامة الصناعية ورسم السياسات. أما الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية والسياسات الصناعية التي تمت مؤخراً عن عُمان، فإنها تتجاوز الاهتمامات التقليدية لوزارة الصناعة والتجارة، وترسي الأساس لاقتصاد يقوم على المعرفة والتكنولوجيا. ويستند البرنامج المتكامل في اليمن على الفرضية القائلة بأنه ليس من المتوقع حدوث الكثير ذي الأهمية حتى يحقق البلد التوافق بين أجهزته الحالية لرسم السياسات الصناعية. ويرى برنامج اليونيدو في الأردن أن أحد دعوماته الرئيسية هي إنشاء وحدة للسياسات الصناعية في وزارة الصناعة؛ وينطبق نفس الشيء على لبنان. وفي فلسطين، انتهى اليونيدو توأ من تقييم قدرات وزارة الصناعة لرسم السياسات ونظائرها في القطاع الخاص. وقدمت توصيات لتعزيز هذه القدرات كجزء من البرنامج الكلي للنهوض بالصناعة في فلسطين. ومن المقرر صياغة برامج متكاملة إضافية لكل من الجمهورية العربية السورية والكويت والإمارات العربية المتحدة. ومن المحتمل في

هذه البرامج، إعطاء أهمية بارزة لبناء القدرات المؤسسية، وقدرات رسم السياسات والإدارة العامة، واقترحت اليونيدو على مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيم حلقة دراسية لمدة أسبوع بحضور رسمي السياسات في بلدان الخليج. ومن الطبيعي أن تربط اليونيدو مشورتها التقنية بشأن تطوير السياسة الصناعية بالمشاريع المتعلقة بإنشاء نظم وطنية جيدة للإحصاءات الصناعية.

(أ) انظر الورقة المقدمة من السيد/س. فالك في قائمة الورقات الواردة في المرفق.

جيم- أدوار جديدة للقطاع الخاص ومؤسساته(*)

تركز الأدوار الجديدة للقطاع الخاص ومؤسساته وكذلك المنظمات الدولية، على قطاعات فرعية مختارة في العالم العربي، من بينها المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم مؤسسات القطاع الخاص بالتعاون مع الهيئات الرسمية باتخاذ الإجراءات لمساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات الجديدة. أما المنظمات التي لها دور رئيسي في مجال الأعمال كعضو في غرفة الصناعة التي تضم طائفة واسعة من الأعضاء فإنها هيكل كبيرة، ليست حالياً مهياً بدرجة كافية لإعطاء دفعة قوية للتنمية الصناعية. وبسبب هذه العوامل، يتخوف الكثير من المؤسسات التجارية الصغيرة من الدخول في علاقات وثيقة مع المنظمات الصناعية التابعة للحكومات أو للقطاع الخاص ومنها، مثلاً، غرف الصناعة. وأدى ذلك إلى وضع برامج جديدة في المنطقة لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتبين التجربة الدولية أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أنشطة قائمة على الإنتاج، يولد صلات متشابكة مع القطاع الصناعي في البلد المضيف، مما يخلق فرصاً جديدة للعمل وعلاقات عملية وثيقة بين المستثمر الأجنبي والشريك المحلي في مجالات الإدارة والتكنولوجيا والإنتاج. وتؤدي هذه الصلة إلى تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية، والمهارات الإدارية والنهوض بالتكنولوجيا، وتحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة^(١٥). وعلاوة على ذلك، فإن زيادة التعارف المكتسب عن طريق التعاون الأجنبي بشتى أشكاله، يحقق الوصول إلى أسواق ومصادر جديدة لتمويل الصناعات المحلية. يؤدي ذلك إلى ضرورة تقديم مساعدات تقنية على مستوى المشاريع، بما في ذلك تقديم المشورة، وتوفير معلومات عن الأعمال، وبرامج التوعية والتسويق. وينبغي تنسيق توفير هذه الخدمات بالتعاون مع المؤسسات التي تقدم دعماً مالياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن الضروري أيضاً الربط بين الدعم المالي وغير المالي للتقليل من مخاطر القروض على المؤسسات المالية، وبالتالي تعزيز حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض الائتمانية.

الإطار ٢- برنامج الأونكتاد لتطوير تنظيم المشاريع في المغرب (امبريتيك)

تكاد تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عماد الصناعة في المغرب، ٩٣ في المائة من الشركات الصناعية. وتوظف ما يزيد على نصف قوة العمل الصناعية. وتمثل أكثر من ٤٦ في المائة من الناتج الصناعي وأكثر من ثلث الصادرات. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أيضاً المستثمر الرئيسي، والتي تمثل أكثر من ثلثي الاستثمار في السنوات الأخيرة. وترمي استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الحكومة إلى تحسين بيئة الأعمال، لا سيما في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتم الشروع في عدد من البرامج لدعم تنمية هذه الصناعات. وترمي هذه البرامج إلى

)

(*)

.(

:

()

()

/

زيادة تيسير الحصول على القروض الائتمانية ورأس المال الاستثماري، وقد أنشأت مناطق صناعية لها بنية أساسية وحضانات أعمال. ولتحقيق هذه الغاية يقوم الأونكتاد حالياً بمساعدة المكتب الفني لتكوين الكوادر المهنية والنهوض بالعمل على تطوير القدرة الإدارية والتدريبية لتنفيذ برنامج امبريتيك في المغرب وربطه بشبكة في جميع أنحاء العالم. وبرنامج امبريتيك في المغرب أيضاً برنامج رائد للبرامج الناطقة بالعربية في منطقة المغرب والشرق الأوسط. والمستفيدون المستهدفون هم أصحاب المشاريع الحرة المغاربة الذين يبدأون في مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاعي التصنيع والخدمات ذات الأولوية أو توسيع نطاقها بهدف المنافسة في منطقة الشرق الأوسط. وسيتم تنفيذ برنامج امبريتيك في المغرب على مرحلتين: الأولى تستغرق ٢٤ شهراً ويتم تمويلها بالاشتراك مع المكتب الفني لتكوين الكوادر المهنية والنهوض بالعمل لتشمل إنشاء مركز رفيع النوعية لدعم الأعمال، وتشكيل مجلس إدارة استشاري ومنح شهادات للمدرّبين المحليين وإنشاء جمعية محلية. في نهاية الـ ٢٤ شهراً، وبعد أن ينشئ البرنامج خدمات تدريبية ذات طابع مألوف وخدمات لدعم الأعمال، ويصبح معروفاً بجودة المساعدات ومستوى المشاريع التي يساعدها، ينبغي لبرنامج امبريتيك في المغرب أن يمضي نحو تحقيق الديمومة الذاتية المالية. وسيكون العنصر الرئيسي في هذه الديمومة إنشاء مؤسسة غير هادفة للربح، بمشاركة مساهمين رئيسيين من القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك جمعيات رجال الأعمال.

وبالإضافة إلى أنشطة البرنامج الرئيسي، فإن برنامج المغرب سيقدم عدداً من الأنشطة المتخصصة. وتشمل هذه الأنشطة التدريب على تعزيز جودة الخدمات في المؤسسات العامة وتشجيع إنشاء شركات صغيرة فرعية، وتكوين ودعم عنقوديات مختارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الفرعية ذات الأولوية (بالتعاون مع اليونيدو)، وتوفير التدريب المتخصص والخدمات الاستشارية للشركات الصغيرة في صناعة تجهيز الأغذية. وفيما يتعلق بخدمات الدعم التجاري بدعم الأونكتاد حالياً نقطة التجارة في كازابلانكا، التي أنشئت عام ١٩٩٦، لتطوير أنشطتها والنهوض بمهارات موظفيها، وتحسين فهم احتياجات عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم تيسير التجارة والسياسات الإنمائية. وقامت نقطة التجارة بالتعاون مع امبريتيك بإنشاء موقع لنقطة تجارة كازابلانكا على شبكة الإنترنت، وتوفير التدريب في مكان العمل لموظفي نقطة التدريب لإعداد الصفحات اللازمة للموقع على الشبكة، وكذلك القوائم الإلكترونية للشركة ومراكز المعارض الفعلية على الشبكة العالمية العريضة النطاق، واستخدام الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية^(أ).

(أ) معلومات مقدمة من برنامج الأونكتاد.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن تجميع الشركات بشكل عنقودي على أساس قطاعي أو جغرافي قد يعزز كثيراً قدراتها التنافسية عن طريق المكاسب والمزايا المستمدة من التعاون والتفاعل، وزيادة التخصص والابتكار، وتحسين فرص الوصول إلى معلومات عن التكنولوجيا والأسواق وتحسين القدرة على التساومية. كما أن تركيز الشركات يجعل أيضاً من الأيسر على منظمات دعم الأعمال إيصال خدماتها.

ولا ريب في أن فكرة قيام روابط وأوجه تعاون فيما بين الشركات لتحقيق كفاءة جماعية ومزايا متبادلة، يؤدي إلى التغلب على الحواجز الجغرافية وتمده بأسباب القوة، أوجه التقدم التي لم يسبق لها مثيل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي عوامل تسرع حالياً بعملية العولمة. وفي هذا السياق، سوف يتوقف كثيراً بقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها على قدرتها على الاستفادة من إمكانيات الربط الشبكي لاكتساب التعارف، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا ذات الصلة بالمعلومات، وإقامة صلات عمل وإيجاد شراكات، كالتعاقد من الباطن، مما يتيح لها دخول السلسلة العالمية للقيمة المضافة. وبوضع الأفكار وغيرها من الأفكار المشابهة في الاعتبار، أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) برنامج "Empretec" الذي بدأ في مصر والمغرب والذي من المقرر إدخاله في الأردن وفلسطين ولبنان عام ٢٠٠١.

واستناداً إلى فلسفة مشابهة لبرنامج تطوير تنظيم الأعمال (امبريتيك). قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اليونيدو بتدشين مبادرة إقليمية جديدة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، تدور حول ثلاثة مكونات رئيسية يسهم تفاعلها في تهيئة بيئة مؤسسية وعملية مواتية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية على تحفيز الاستثمار الأجنبي. وهذه العناصر الثلاثة هي الدعم المؤسسي، وتقديم المساعدة على مستوى المشاريع والربط بين الشبكات.

وداخل إطار كهذا، فإن أحد المجالات الرئيسية للنشاط هو تعزيز المؤسسات المحلية لتمكينها من تقديم خدمات أفضل إلى القطاع الخاص لتطوير العمل وبالتالي تحسين قدرتها على اجتذاب الاستثمار. ويتم التركيز على أنشطة بناء القدرات لكي يتواصل دور المؤسسات المحلية من حيث التوصية بالسياسات وترجمتها إلى تطبيقات ملموسة، كالحوافز والترويج للمنتجات على الصعيد القطري. ويركز التدريب على تنظيم حلقات العمل، والجولات الدراسية، وبرامج التبادل في مجالات من بينها إدارة المعلومات، وتقنيات الاتصالات، والتسويق على الصعيد الدولي، وتزويد القطاع الخاص بالمساعدة التقنية، وتطوير فرص الاستثمار وتقييمها.

ويدعم البرنامج إنشاء شبكة إقليمية نموذجية لتعزيز دور المؤسسات المحلية لتعمل كمراكز تنسيق تزود المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمرافق الربط الشبكي وفرص لإقامة صلات مع نقاط التجارة الإقليمية والدولية وتسويق المساعدات والتجارة الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، يحفز الربط الشبكي على المستوى الإقليمي استمرار تبادل الخبرات والتجارب ويعزز نشر أفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، سيتم من خلال هذا النهج مواصلة تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بما في ذلك مجتمع الأعمال الخاص، والمؤسسات الحكومية، ومعاهد البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، بغية تمهيد الطريق لإيجاد نهج موحد لتشجيع الاستثمارات وتنمية المشاريع في سياق إقليمي على مستوى السياسة العامة والمشاريع على السواء.

وفي سياق التعاون، تصبح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية رئيسية حيث تستطيع المساهمة بصورة كبيرة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في كل بلد من بلدان منطقة البحر المتوسط والمنطقة العربية ككل، وبوجه خاص عن طريق ما يلي:

- (أ) تعزيز التوظيف الذاتي، لا سيما في صفوف الشباب والنساء؛
- (ب) تطوير الأنشطة منخفضة الإنتاجية حالياً والموجهة نحو الأسواق المحلية؛
- (ج) إنشاء شبكات للمشاريع المتخصصة تشكل جسراً مع البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة النمو؛
- (د) المساعدة على تخفيض البطالة ودعم قيام نظام اقتصادي واجتماعي قادر على الاستفادة الكاملة من سياسة التكامل داخل سياق تنافسي مفتوح.

ولا تقتصر المهمة الرئيسية على تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات مركزية، بل تشمل أيضاً إنشاء آليات محلية للتصنيع، وتطوير تنظيم المشاريع وتوليد اتخاذ إجراءات تضم فرادى المشاريع ومجموعة كلية من العناصر الفاعلة، تشمل هيئات القطاعين العام والخاص والجمعيات التي تشكل بيئة التنمية.

إن تكوين شبكات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حتى في القطاعات التقليدية، يؤدي في النهاية إلى تهيئة الظروف المواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون المرحلي وتجنب إنعزال الاستثمار الأجنبي، مما يفرض توفير جميع الخدمات والإمدادات التي يحتاج إليها والتي قد يتعين أن تكون خلافاً لذلك متاحة محلياً.

وأدت الاعتبارات البيئية إلى وجود أفكار متعارضة في أنشطة المنظمات الدولية، التي استهدفت أيضاً الشركات الكبرى، وتعمل المنظمات على نشر المعرفة بشأن الإنتاج الأكثر نظافة ومزاياه. وتشمل الهيئات المعنية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الصناعة والبيئة، بالتعاون مع اليونيدو، والأونكتاد وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة^(١٦).

وثمة خطوة أخرى إيجابية للتصدي للعلومة، والاندماج، والتحديات ذات الصلة بالتجارة التي تواجهها التنمية الصناعية في المنطقة بقيادة القطاع الخاص، هي بدء برامج التحديث الصناعي لتعزيز إعادة الهيكلة على مستوى الشركات. ويجري حالياً تنفيذ هذه البرامج بتمويل من الاتحاد الأوروبي في كل من تونس والمغرب ومصر وتوشك أن تبدأ في الأردن ولبنان. وأصبح من الشائع بصورة متزايدة في المنطقة وجود برامج التحديث الصناعي وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب. واستلهاً للتجربة العملية للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، كالبرتغال، تهدف مشاريع التحديث الصناعي إلى إضفاء الدينامية على القطاعات الصناعية وما يتصل بها من خدمات لضمان نموها وقدرتها على التنافس بصورة مستدامة.

ويكون التوصل إلى تحديد الإطار المفاهيمي لبرامج التحديث الصناعي من خلال تكييف النهج الحديثة للتنظيم الصناعي والإدارة الاقتصادية مع السياق المتبع في البلد المعني، في ضوء أوجه القوة والضعف في هذا البلد، والعمل بصورة نموذجية على ثلاثة مستويات مختلفة: الشركة، والمجموعة العنقودية الصناعية وهيكلها الداعم، وقبل كل شيء البيئة الصناعية.

وعلى المستوى الأول، من المتوقع أن تستوعب إعادة هيكلة المشاريع الجزء الأكبر من ميزانيات برنامج التحديث الصناعي وأن تستجيب لطلب الشركة في الحصول على الدعم اللازم لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية عن طريق النهوض بالوسائل التنظيمية والإدارية والتكنولوجية. وتشمل الأنشطة على هذا المستوى تقديم الدعم لتحديث الهيكل التنظيمي وإدخال تقنيات متقدمة في مجال الإدارة، وتوفير التدريب لقوة العمل، ودعم الأنشطة الرامية إلى تطوير التصميم، والجودة، ونظم التسويق. وقد تشمل أيضاً البحث والتطوير، وتشجيع إضفاء الطابع الدولي على الأعمال، والاستثمار في مجال الحماية البيئية وترشيد استهلاك الطاقة.

وعلى المستوى الثاني، يركز برنامج التحديث الصناعي على عنقوديات الأعمال والتجمعات الصناعية، القائمة على أساس نهج بورتر لتحقيق القدرة التنافسية الصناعية. والهدف تعزيز خدمات الدعم عالية الجودة، وتنشيط دور جمعيات الأعمال. ويشمل البرنامج أيضاً الإجراءات اللازمة لتنويع القطاع المالي، وتطوير القدرة على الربط الشبكي لجمعيات الأعمال، والنهوض بالخدمات التقنية التي تقدمها الشركات الاستشارية (الموجهة نحو الإدارة والمحددة القطاعات). والهدف الرئيسي رفع مستوى هيكل الدعم للعنقوديات الصناعية الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية والذي توفره الشركات لشرائح صناعية محددة القطاع. والهدف هو تمكين الكيانات الوطنية من اكتساب المهارات المتاحة فقط في الخارج لتصبح وكلاء رئيسيين لتقديم الخدمات التقنية والإدارية، وتنفيذ نظم الجودة وتشجيع الابتكار بصورة مستدامة. ولتحقيق ذلك، من المهم لبرامج التحديث الصناعي صياغة صلات بين الشركات الأجنبية التي تقدم خدمات استشارية متنوعة ونظيراتها المحلية وتهيئة الظروف اللازمة لنقل التكنولوجيا الأجنبية والخبرة للوسطاء المحليين. ويمكن لبرامج التحديث أيضاً إنشاء مراكز تنسيق محددة القطاعات تتوافر لديها التكنولوجيا والخبرة والمعلومات السوقية لكي تقدم على نطاق البلد المعرفة بالمقاييس الإرشادية أفضل الممارسات، والمشاريع الإرشادية الملموسة.

() :
_____ :
_____ .() _____

ويستهدف المستوى الثالث تحسين البيئة الصناعية الكلية من خلال مجموعة مختلفة من الإجراءات الحكومية، التي تشمل تنفيذ نظام وطني للجودة يتفق مع المعايير الدولية، وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتيسير النظم والتنظيمات التجارية، وتوفير البيانات والمعلومات عن الصناعة والتجارة المحلية والدولية. أما الإصلاحات التي تقع في إطار مسؤولية الدولة في قطاعات أخرى، من بينها التعليم، ونظم التدريب، والعلم والبحث، وتكنولوجيا المعلومات، فجميعها مهمة لتنفيذ برامج التحديث الصناعي بنجاح.

وتم وضع برنامج التحديث الصناعي لمصر عام ١٩٩٨ ومولته الحكومة المصرية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومختلف المانحين الآخرين على مدى السنوات الأربع والنصف الأولى. ويسعى البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية لنحو ٥٠٠٠ مشروع من خلال تقديم المساعدة التقنية. وبدأ برنامج التحديث الصناعي التونسي عام ١٩٩٦، والذي يسعى لرفع مستوى السلع التونسية إلى مستوى السلع الأوروبية من حيث السعر، والجودة ومعايير الابتكار، لمواجهة تحديات اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وهدف الحكومة التونسية هو أن تنضم ٢٠٠٠ شركة للبرنامج بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وتوشك الأردن على بدء برنامج للتحديث الصناعي، في حين ستفعل لبنان ذلك قريباً.

ومن النادر أن يكتب للتحديث الصناعي وإعادة الهيكلة النجاح، سواء تم تعزيزها في إطار برنامج للتحديث الصناعي أو غيره من البرامج، دون إجراء تكميلي من جانب الدولة. ومهما كانت درجة فاعلية برنامج التحديث الصناعي في الوصول إلى شرائح كبيرة للصناعة أو شموله طائفة عريضة من العناصر، فلن يستطيع وحده تحقيق الرسالة المتمثلة في انتقال الاقتصاد إلى التوجه السوقي بالكامل: ويجب على الدولة أيضاً أن تعطي هذه الإشارات من خلال التنظيمات والإجراءات الفعالة. ومن ثم يجب أن تكون الأولويات هي تحسين الوصول إلى المعلومات والبيانات وتبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية والتجارية وتفكيك احتكارات القطاع الخاص في قطاعي المنتجات والخدمات.

الإطار ٣ - تحديث الصناعة اللبنانية

تدخل الصناعة اللبنانية حالياً عملية تغيير بعيدة المدى. وفي الوقت الذي تسعى فيه جاهدة للتغلب على المنافسة المتزايدة في الأسواق التقليدية، فإن عليها أيضاً مواجهة التحدي الذي يفرضه تحرير التجارة مع وجود منتجين لسلع منخفضة التكلفة في المنطقة والاتحاد الأوروبي.

وضعف الصناعة اللبنانية في أسواق التصدير هو أحد العوامل التي تؤخر التوقيع على اتفاق الشراكة المقترح عقده مع الاتحاد الأوروبي، رغم التقاليد القوية لهذا البلد في مجال المشاريع الحرة. ولذلك فإن تعزيز القدرة التصديرية لقطاع الصناعة يشكل عاملاً حاسماً إذا ما أراد لبنان الاستفادة بالكامل من زيادة تحرير التجارة.

وتواجه الصناعة التحويلية في لبنان طائفة من المشاكل النابعة عن ثلاثة أسباب أساسية. الأول، التجزئة والعزلة اللتان تؤثران على كثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وترجع مسألة العزلة، جزئياً، إلى عوامل الجغرافيا، وجزئياً إلى مسألة التقسيمات المذهبية والطائفية. وتؤدي التجزئة إلى افتقار المشاريع إلى الموارد للتعامل مع أسواق أوسع نطاقاً، وتطوير منتجات جديدة والتعلم من أفضل الممارسات في الشركات الكبرى.

والمجموعة الثانية من المشاكل تأتي نتيجة الحرب الأهلية التي عطلت بعمق العلاقات التجارية العادية والتعليم والتدريب. وأسفرت عن نقص واسع الانتشار في المهارات ونقص الاستثمار في منتجات وتقنيات ومعدات جديدة. ومن الضروري معالجة هذه المشاكل إذا ما تعين التوسع في الصادرات. وثمة مشكلة ثالثة تعاني منها شركات التصنيع وهي الافتقار إلى وجود هيكل فعال لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكثير من الموارد الإنمائية الاقتصادية المقدمة على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والمحلية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، مفقودة إلى حد كبير في لبنان. ولا يوفر حالياً النظام المالي الكثير من احتياجات أصحاب الصناعات الصغيرة. ولا تزال صناعة الاستشارات المحلية ضعيفة التطوير نسبياً وهي عموماً باهظة بالنسبة للشركات الأصغر حجماً بحيث لا يمكن التفكير فيها.

واستجابة لهذه المشاكل، يهدف مشروع برنامج التحديث الصناعي في لبنان إلى دعم تطوير قطاع التصنيع الخاص مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في صناعات تجهيز الأغذية والطباعة والتغليف. وتركز التدابير المقترحة على مساعدة المشاريع التي لديها القدرة على النمو للتصدي بفاعلية للحوافز المحددة التي تعترض سبيل التنمية والتصدير. ويطبق المشروع تجربة المبادرة الناجحة لدعم الأعمال في الاتحاد الأوروبي في إطار تم تصميمه لكي يعكس الأولويات الحالية لشركات التصنيع في القطاع الخاص اللبناني.

ويقدم برنامج التحديث الصناعي الذي مدته أربع سنوات خدمات استشارية جاهزة في مجال الأعمال، ويوفر المساعدة التقنية للشركات في القطاع المستهدف وفي المجالات الأخرى للصناعة التحويلية.

وسيساعد البرنامج بطرق عديدة على حل المشاكل التي يواجهها أصحاب الصناعة. أولاً، سيوفر الفرصة التي يمكن من خلالها للقطاع العام، في شكل وزارة الصناعة، والقطاع الخاص، تنمية الخبرة في العمل معاً لتصميم مبادرات ترمي إلى تعزيز مشاريع التصنيع. ثانياً سيقدم إلى المنظمات الشريكة مباشرة التدريب والدعم لتطوير السياسات. ثالثاً، سيقدم سجلاً لمبادرات التنمية الاقتصادية استناداً إلى أفضل الممارسات الأوروبية، كأساس في المستقبل لوضع سياسة إنمائية في مجال الأعمال بمشاركة وزارة الصناعة والوكالات الحكومية والقطاع الخاص.

الإطار ٣ (تابع)

وستقتضى أهداف برنامج دعم الصناعة التحويلية اللبنانية تحسين أداء مشاريع التصنيع في مجال القطاعات المستهدفة، وعلى وجه أعم، تمكينها من التصدير إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى. وسيساعد البرنامج مباشرة هذه المشاريع على التصدير عن طريق تزويدها بالمعلومات وإعانتها على إقامة صلات مع الوكلاء والشركاء في الخارج. وسيتولى برنامج التحديث الصناعي أيضاً تعزيز قدرة المؤسسات التي تقدم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساعدة في تصميم سياسة متماسكة وفعالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في لبنان. وتتمثل الأهداف المحددة للمشروع فيما يلي:

- (أ) تحسين أداء شركات التصنيع، وبخاصة في القطاع المستهدف، عن طريق بناء شبكات للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين جودة المنتجات، وتقنيات الإدارة، وتحسين المعرفة بالأسواق؛
- (ب) فتح أماكن محلية جديدة للتصدير؛
- (ج) تسهيل الوصول إلى التمويل والاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل؛
- (د) إقامة شراكات مع شركات الاتحاد الأوروبي؛
- (•) تطوير مهارات خدمات دعم الأعمال المتخصصة ومنظمات دعم الأعمال، بما في ذلك المناطق الصناعية؛
- (و) تحسين بيئة الأعمال والسياسة العامة للمشاريع.

دال- المشاريع الصغيرة والمتوسطة

١- قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنافس في سياق العولمة

حتى منتصف الثمانينات، كانت بلدان منطقة الإسكوا، لا سيما تلك التي لديها اقتصادات غير نفطية، تتبع استراتيجية للاستعاضة عن الواردات. وكانت معظم الشركات الصناعية من جميع الأحجام، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمارس عملها تحت حماية كبيرة من الدولة، رغم أن السياسات الحكومية في ذلك الوقت، لم تقدم أية تدابير خاصة لتشجيع إنشاء وتشغيل مشاريع صغيرة ومتوسطة. ولم تعتبر العولمة في ذلك الحين قضية هامة لنمو وبقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمشاريع تعمل في أسواق مفتوحة.

ومنذ أوائل التسعينيات، بدأ معظم بلدان المنطقة تعديل سياساتها الاقتصادية لمواجهة العولمة، ومواجهة سيطرة قوى السوق، وتحرير التجارة. وبموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية سيصبح تخفيض الرسوم الجمركية فرصاً للشركات الصغيرة لدخول أسواق التصدير الجديدة وتحسين الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج والمدخلات الأخرى. وسيصبح تحرير التجارة أيضاً خطراً حقيقياً على المشاريع غير القادرة على التنافس مع الواردات، لا سيما تلك الواردات ذات الأسعار المنخفضة. وما لم تتخذ خطوات لمساعدة المشاريع الصغيرة المتوسطة، فسوف تتأثر الاقتصادات الوطنية بشدة حيث أن هذه المشاريع تشكل مصدراً هاماً لتوفير فرص العمل.

وتهتم البرامج المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتحسين أدائها من خلال التدريب وتقديم القروض الائتمانية والمشورة في مجال الأعمال، وتطوير التكنولوجيا، ولكن برامج قليلة جداً هي التي تعالج بصورة محددة تأثير العولمة. وستؤثر العولمة بصورة خطيرة على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

شأنها في ذلك شأن تنمية الشركات الكبيرة. وللعولمة جانب داخلي وآخر خارجي^(١٧). وبالنسبة لبعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستفتح العولمة الباب أمام فرص جديدة للنمو والتوسع في السوق الدولية (الجانب الخارجي). بيد أنه بالنسبة لمعظم الشركات الصغيرة، سوف تشكل العولمة على الصعيد الداخلي (وصول منتجات مستوردة منافسة إلى الأسواق الداخلية) خطراً رئيسياً، ما لم تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إدخال تغييرات رئيسية على ممارساتها في مجال الإدارة وعلى جودة منتجاتها. ومن اليسير جداً حماية المشاريع الصغيرة والكبيرة من المنافسة الأجنبية، عن طريق الحواجز التجارية، ولكن سيصبح من العسير كثيراً تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمي.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تولي السياسات الصناعية الحكومية تركيزاً خاصاً على مساعدة الشركات الصغيرة لتصبح ابتكارية ومنافسة عالمياً حيث أن الميزة النسبية - القائمة على انخفاض الأجور - تفقد أهميتها. وينبغي إعطاء اهتمام خاص لإيجاد نهج ابتكاري يستجيب لاحتياجات المستهلكين في أرجاء العالم، حيث تزايد تطلع المستهلكين إلى الخارج.

٢- تحيز سياسة الدعم للمشاريع الكبيرة

(أ) السياسات الاقتصادية الكلية

على الرغم من تزايد إيلاء الاهتمام لتشجيع القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا تزال السياسات الاقتصادية الكلية متحيزة لصالح المشاريع الكبيرة. ومن خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية والضريبية التي تنتهجها السياسات الاقتصادية الكلية، تمارس هذه السياسات التمييز ضد الشركات الصغيرة الجديدة والقائمة، عن طريق فرض حواجز كبيرة على الدخول. وفي معظم البلدان العربية، وضعت نظم للحوافز لتشجيع المشاريع الكبيرة بدلاً من الصغيرة، وذلك بتقديم امتيازات ومزايا مختلفة لها. وتقدم قوانين الاستثمار حوافز مختلفة وإعفاءات من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية، ولكنها تقتصر على المشاريع التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمارات الرأسمالية. وعلى سبيل المثال، في الجمهورية العربية السورية يقدم قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ مزايا مختلفة للاستثمار السوري والعربي والأجنبي في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمجالات الأخرى التي تتم الموافقة عليها، بشرط أن تتجاوز الأصول الثابتة للمشروع عشرة ملايين ليرة سورية (٢٠٠.٠٠٠ دولار). وبالتالي، لا تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من هذا القانون. وفي مصر فإن أرباح أي شركة صناعية توظف ٥٠ شخصاً أو أكثر، أنشئت قبل سن قانون ضريبة الدخل، تتمتع بالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات من تاريخ بدء العمل. ولتخفيض هذه الاختلالات إلى حد ما، أقرت الحكومة قانوناً جديداً للاستثمار (القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) الذي يعطي نفس الحوافز الممنوحة للمشاريع الكبيرة للمشاريع التي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ولما كان من العسير على كثير من الأعمال الصغيرة الحصول على الموارد والاستفادة من نظام الحوافز المتاحة للمشاريع الكبيرة، فإنها تعمل في إطار القطاع غير النظامي لكي تتمكن من التنافس في السوق، وبالتالي تجنب دفع الضرائب والرسوم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تربح

بهذه الطريقة عدداً من المزايا، فإنها تخسر كثيراً من المزايا التي يتمتع بها القطاع النظامي: الحصول على الائتمان والخدمات والتيسيرات الأخرى الحكومية.

(ب) خدمات الدعم

على عكس الشركات الكبيرة، تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشاكل الوصول إلى المدخلات والائتمان والمعلومات وأسواق التكنولوجيا. والواقع أن مقدمي الخدمات يجدون أن التعامل مع عدد قليل من العملاء أيسر وأرخص من التعامل مع أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة. وعلى سبيل المثال، فإن تكلفة تنفيذ عقود مع المشاريع الصغيرة والكبيرة عالية بصورة لا تتناسب مع حجم العقد.

(ج) الخدمات التدريبية

يجد معظم موردي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، وبرامج هؤلاء الموردين موجهة إلى الشركات المتوسطة والكبيرة، رغم أنهم يروجون برامج على أنها موجهة لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وهذا هو الحال بالنسبة لمراكز الأعمال الأوروبية في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، التي تجتذب شركات لديها أكثر من ٥٠ مستخدماً. والمستفيد أيضاً من هيئة التدريب المهني في الأردن مشاريع تضم أكثر من ٥٠ موظفاً. وفي معظم الأحوال، لا يدرك صاحب المشروع وجود دورات وبرامج تدريبية، أو مؤسسات لتقديم خدمات الدعم.

ولا يوجد تقريباً أي تدريب متاح للشركات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية والموجود منها في لبنان ضئيل. والشركات القليلة التي تقدم بالفعل الدورات التدريبية ذات الصلة، هي عموماً شركات خدمات استشارية خاصة تتعامل مع الشركات الكبيرة الحجم بدلاً من صغار المدراء الملاك. وهناك في مصر والأردن مؤسسات عديدة تقدم التدريب في مجال الأعمال ولكن المستفيد الرئيسي هي الأعمال صغيرة الحجم.

وغالباً ما يتم إعداد برامج التدريب دون بذل أية محاولة جادة للتعرف على المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الحرة أو التي تلبي احتياجاتهم الفعلية. وفي كثير من الحالات، يتم التدريب بنفس الطريقة التي يقدم بها التعليم التجاري والصناعي إلى طلبة الجامعات، أو مشابهاً للتدريب الذي يحصل عليه أصحاب الشركات الكبيرة. وبدأ الوعي يتزايد لدى مؤسسات الدعم بأهمية تقييم الاحتياجات مسبقاً.

وفي عام ١٩٩٦، كشف استقصاء لـ ٥٦ شركة صناعية صغيرة الحجم في مدينة العاشر من رمضان في مصر، أن معظم أصحاب المشاريع الحرة لا يرون وجود استفادة من التدريب الذي قدمته لهم الحكومة أو المؤسسات غير الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص^(١٨). وأكدت آراء أصحاب المشاريع الحرة المشاكل التي تواجهها مؤسسات الدعم عندما تحاول إحداث بعض التأثير على أصحاب الأعمال. ويرى أصحاب المشاريع الحرة أن التعليم عن طريق الممارسة والتجربة أهم أنواع التدريب وأكثر فائدة من التعليم الرسمي. ويؤمنون أيضاً بأن أهمية التدريب ترتبط بكيفية استجابة التدريب لاحتياجاتهم الفعلية ويرون أيضاً في خبراتهم الشخصية العملية في أعمال سابقة وفي عملهم الحالي المصدر الرئيسي لمهاراتهم. وهم لا يثقون في وكالات التنمية ومؤسسات التدريب. والواقع أن عملية التعليم بالنسبة لصاحب مشروع حر لا تقوم على أساس التعليم الرسمي

والتدريب ولكن على العمل اليومي، والتجربة، والبيئة الفعلية، وأوجه النجاح والفشل، والاتصال بالأقارب والأصدقاء والنظراء والسوق، واستجابة العملاء، والعلاقات مع المنافسين والموردين، والتعليم عن طريق حل المشاكل، لا سيما عند مواجهة الأزمات وفي ظل الضغوط. وقد ثبت أن التعلم والمعرفة المكتسبة من البيئة أكثر فاعلية من التعليم الرسمي.

(د) المعلومات عن الأعمال

بذلت مؤسسات الدعم جهوداً في المنطقة لتوفير المعلومات عن الأعمال. وخدمات دعم الأعمال التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية تشمل معلومات وبيانات عن الشركات، وإمكانات الأسواق في أوروبا، ولكنها تتوافر للشركات الكبيرة أكثر منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولدى مركز المعلومات التجارية في لبنان والنقاط التجارية في مصر قواعد بيانات مفيدة يمكن لأصحاب المشاريع الحرة استخدامها، وسبل الوصول إليها ممكنة عن طريق الإنترنت أو مباشرة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الزيارات. ومع ذلك، لا يدرك سوى عدد قليل جداً من المشاريع وجود هذه المصادر ومزاياها.

ولدى غرفة الصناعة في الأردن قاعدة بيانات عن الشركات المسجلة، وتبذل الجهات الأخرى (جمعية رجال الصناعة في لبنان وغرفة الصناعة في دمشق) جهوداً جادة في هذا الاتجاه. وأحدث قواعد البيانات المتطورة عن الشركات الصناعية موجودة في مصر في هيئة ضمانات الائتمان للمشاريع الصغيرة الحجم والهيئة العامة للتصنيع. وقواعد البيانات عن المصدرين متاحة لدى هيئة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية ومراكز تنمية الصادرات المصرية، ولكن لا تستفيد الصناعات الصغيرة من هذه الخدمات حيث أن معظمها ليس في فئة المصدرين. ومعظم مؤسسات التصدير مشاريع توظف أكثر من ٤٠ إلى ٥٠ مستخدماً.

ويعتمد عادة معظم أصحاب المشاريع الحرة على الأصدقاء والأقارب والموردين والصحف الاقتصادية والمجلات والكتالوجات للحصول على المعلومات التي يحتاجونها أو يزورون المعارض والأسواق التجارية. وتمكن شبكات الأقارب خارج البلد كثيراً أصحاب المشاريع الحرة من الحصول على بعض المعلومات الحديثة عن التكنولوجيات الجديدة والمنتجات واتجاهات الأسواق. وعلى عكس أصحاب المشاريع الصغيرة في معظم بلدان المنطقة، لا يجد اللبنانيون من أصحاب المشاريع الحرة مشاكل خطيرة في الحصول على ما يحتاجونه من معلومات للبدء في عمل ما أو تشغيله (ربما بسبب شبكة العلاقات الكبيرة التي لدى اللبنانيين حول العالم).

(هـ) المساعدة التسويقية

المساعدة التسويقية للشركات الصغيرة شحيحة نسبياً في المنطقة، حيث أن خدمات التسويق القائمة متاحة للشركات الكبيرة وحدها. وتقتصر برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مساعدة تلك المشاريع في عرض منتجاتها في الأسواق والمعارض، وتوفير دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الحرة في إطار دورات للإدارة في مجال التسويق عموماً، وإعداد خطط التسويق، وأساليب حساب التكاليف، وتحديد الأسعار وتقنيات الترويج والمبيعات.

وتشمل المساعدة التسويقية دعم أصحاب المشاريع الحرة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ويقتصر الدعم الذي تقدمه الغرف التجارية والصناعية على إحاطة الأعضاء علماً بالمعارض في البلد والخارج، وتنظيم حلقات دراسية للتوعية من حين لآخر فيما يتعلق بالتسويق، والأنظمة والإجراءات الدولية للتصدير.

للأسواق في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك تأثير اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمعايير الدولية (الايزو ٩٠٠٠).

ويتولى تنظيم الدعم المقدم للتصدير وكالات حكومية متخصصة مثل مركز ترويج الصادرات في مصر، وهيئة تنمية الصادرات والمراكز التجارية في الأردن. وتقدم هذه الوكالات الدعم للمصدرين في مجالات المعلومات السوقية، والبحث، والإحصاءات التجارية، وتصميم المنتجات، والتنمية، والترويج، والإجراءات والأنظمة في البلدان الأجنبية، وتقديم المعلومات عن المعارض والأسواق. وعلى الرغم من ادعاء تلك الوكالات بأنها تعطي اهتماماً خاصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن الجهات المستفيدة هي الشركات الكبيرة وإلى حد ما الشركات متوسطة الحجم. ويجوز تفسير ذلك من واقع أنه ليس لدى الشركات الصغيرة أية منتجات قابلة للتصدير، وليست هناك أية جهود جادة مبذولة لمساعدة صغار المنتجين الذين لديهم إمكانية النمو للتصدير على تكييف إنتاجهم ليتوافق مع احتياجات العملاء.

وترى معظم المشاريع الصغيرة أن التسويق هو مشكلتها الرئيسية وهو أهم من التمويل. وينسب أصحاب المشاريع الحرة مشاكل التسويق إلى محدودية حجم السوق المحلي، لا سيما في الأردن ولبنان والبحرين. غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في عجز المشاريع عن توسيع قاعدة الأسواق بما يتجاوز المجتمع المحلي، وكذلك المنتجات نفسها، التي لا تلبى معايير الجودة أو أذواق واحتياجات العملاء. ولا يدرك أصحاب المشاريع الحرة في المنطقة تماماً معنى التسويق الذي يرونه في أضيق حدود تعريفه. وهم ينسبون مشاكلهم إلى عوامل خارجية: حجم التسويق المحلي المحدود، والمنافسة من جانب المنتجات المحلية والمستوردة وسياسة الحكومات بشأن حماية الصناعات المحلية، في حين تكمن المشاكل الحقيقية في تصميم المنتجات والجودة والسعر، والفهم الضعيف لاحتياجات السوق.

ولدى مصر الهيكل الأساسي الأكثر تقدماً لدعم التسويق بالنسبة لأصحاب المشاريع الحرة الصغيرة. وينظم المشروع المحدود لجمعية رجال الأعمال في الإسكندرية بانتظام معارض لمنتجات الشركات المقترضة، ويمكن هذه الشركات من عرض منتجاتها في غرفة العرض الخاصة بالجمعية. ويقدم أيضاً كل من صندوق التنمية الاجتماعي والبنك الصناعي دعماً سوقياً لعملائه عن طريق تنظيم أسواق ومعارض ومن خلال المشاركة في سوق القاهرة الدولي.

وتعود مراكز ترويج الصادرات بالنفع على المشاريع الكبيرة أكثر من المشاريع الصغيرة، حيث تتوفر للشركات الكبيرة فرص الحصول على معلومات عن الأسواق. وتؤكد التجربة الدولية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أهمية وجود اتحادات قطاعية لأصحاب الصناعات تخصص في ترويج الصادرات. وفي شيلي، تمكنت صناعة الأشغال الخشبية، قطاع لم يكن يخدم سوى السوق المحلي، من أن تدخل سوق التصدير، بفضل الدعم الذي قدمه اتحاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورابطة أصحاب الصناعات التصديرية. وساعد اتحاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة قطاع المنتجات الخشبية على حضور الأسواق الدولية وإقامة صلات مع المعاهد الفنية المحلية والدولية. ويشجع نمو سوق التصدير لمنتج محدد الشركات الصغيرة على التعاون في تلبية احتياجات الأسواق وتشجيع التخصص.

٣- الافتقار إلى برامج لتعزيز القدرة التنافسية

معظم مؤسسات ووكالات الدعم التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تضع برامج خاصة لدعم تلك المشاريع، وتركز أنشطتها على تحسين أداء فرادى الشركات، عن طريق الخدمات الاستشارية وتقديم الائتمان، والتدريب للنهوض بالمهارات التقنية والإدارية، والتوصية بسياسات من المحتمل أن تحسن

البيئة الاقتصادية الكلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحرير الإجراءات الإدارية وتبسيطها. غير أن عدداً قليلاً جداً من تلك البرامج يركز على التعاون فيما بين الشركات والتفاعل، وتكوين شبكات وعضوديات ومجموعات للمساعدة الذاتية، كوسيلة لتحسين قدرة الشركات الصغيرة على التنافس.

شبكات وصلات الأعمال

أظهرت التجربة الدولية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن شبكات الشركات أو تجمعها في شكل عنقودي في موقع واحد على أساس قطاعي، يساعد على تعزيز قدرتها التنافسية ويوفر الإطار المناسب لنشاط مؤسسات الدعم. والتعاقد من الباطن شكل آخر للصلة بين الأعمال يؤدي إلى مزيد من التخصص والكفاءة.

ومزايا العنقوديات، التي تعرف بأنها تركيزات جغرافية قطاعية للشركات. يمكن أن تستمد من الاقتصادات الخارجية. ويشجع تركيز الشركات على أساس قطاعي الموردين ووكلاء التسويق وغيرهم من مقدمي الخدمات على إنشاء صلات في المناطق المجاورة، ويعزز التفاعل بين الشركات الصغيرة، ويؤدي إلى قدر من تقسيم العمل، وبالتالي زيادة التخصص والابتكار. وهذه العنقوديات تتيح مزيداً من الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل معاً والتعاون في شتى المجالات.

وقد ظهرت العنقوديات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تلقائياً دون تدخل من الحكومات. وقد عاد أحد التجمعات في البرازيل (مجمع صناعة الأحذية في وادي سينوز) بالنفع على منتجي الأحذية المحليين بسبب تدخل عنصرين: دائرة المشاريع الصغيرة التي تتحمل نصف تكاليف المعرض من أجل الشركات الراضية في المشاركة في الأسواق التجارية التي ينظمها القطاع العام، والقطاع الخاص (وكلاء التصدير) الذي ييسر الاتصال بين المجموعة العنقودية وأسواق الصادرات.

والمناطق الصناعية شكل آخر للصلة بين قطاعات الأعمال. والمنطقة الصناعية هي تجمع عنقودي لشركات صغيرة لها تنظيم خاص، مثل رابطة الأعمال، ولها أشكال واضحة للتعاون فيما بين الشركات. وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي والتخصص القطاعي، تتمثل الخصائص الرئيسية للمنطقة الصناعية فيما يلي: التعاون الوثيق فيما بين الشركات. وسيطرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتنافس بين الشركات على أساس الابتكار بدلاً من انخفاض الأجور، وجود رابطة للأعمال، ودعم من الحكومة أو منظمات القطاع الخاص، وتوافر الثقة بين أصحاب المشاريع الحرة. وفي المناطق الصناعية، لا تستفيد الشركات فحسب من وجودها معاً (اقتصادات خارجية)، بل أيضاً من العمل المشترك عن طريق تقاسم المعدات، وتطوير منتجات جديدة، وتضامن الجهود للحصول على المواد الأولية والتكنولوجيات الجديدة، والتعاون في المعارض والأسواق، وإنشاء اتحادات قطاعية للأعمال.

وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أهمية الثقة بين أصحاب الشركات الصغيرة كشرط مسبق للتعاون فيما بين الشركات والعمل المشترك. والتعاون بين الشركات يزيد قدرتها التساومية ويحسن فرص وصولها إلى المعلومات والمعرفة بالسوق. وتيسر العلاقات الأسرية والهوية الاجتماعية الثقافية المشتركة قيام هذا التعاون. وينبغي أيضاً الإشارة إلى أن العنقوديات والمناطق الصناعية ظهرت بصورة تلقائية في أوروبا

وحتى في البلدان النامية، ولم تكن نتيجة لعملٍ خطّطت له الوكالات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص، ولا عنصراً في استراتيجية صناعية، رغم قيام القطاعين العام والخاص بدور في نموها⁽¹⁹⁾.

وتزيد شبكات الشركات الصغيرة أيضاً الكفاءة وتوفر فوائد متبادلة من خلال التعاون والعمل المشترك. ويمكن تحقيق الربط الشبكي بدون وجود تجمع عنقودي أو منطقة صناعية. ولا يتعين أن تكون الشركات في نفس المنطقة. ومن الأمثلة المفيدة، برنامج الربط الشبكي الدانمركي الذي تعينه الحكومة، والذي يقوم على مطالبة المشاريع أن تكون شبكات وأن تتعاون في عدد من المجالات. ويتم ترويج الربط الشبكي بهدف تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإعدادها للتعامل مع العولمة من خلال تصنيع منتجات جديدة. وقد نجح البرنامج في حفز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التعاون، وإن لم يكن التعاون فيما بين الشركات جزءاً من ثقافتها الصناعية.

٤- التعاون فيما بين الشركات والصلات بين الأعمال في بلدان المنطقة

هناك عدد من العوامل التي تعوق قيام الشبكات والتعاون بين الشركات في بلدان المنطقة. وباستثناءات قليلة، فإن الصناعات مبعثرة جغرافياً وقطاعياً، ولذا من النادر أن تجد تركيزاً لشركات صغيرة في موقع واحد و/أو على أساس قطاعي. وهناك عديد من المناطق أو المدن الصناعية، ولكن الشركات القائمة في هذه المناطق من مختلف الأحجام والتخصصات. ومع ذلك، غالباً ما يتم تجميع عدد صغير جداً أو ضئيل من المشاريع (حرف مثل الأشغال الخشبية والأشغال المعدنية) قطاعياً في منطقة واحدة. ويوجد قدر صغير جداً من التعاون بين الشركات، والتنافس هو العامل المسيطر بين الشركات؛ والثقة بين أصحاب المشاريع الحرة قليلة نسبياً. وهناك عدد قليل نسبياً من اتحادات الأعمال في معظم بلدان المنطقة، لا سيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ومع ذلك، تم في مصر إنشاء العديد من اتحادات الأعمال في التسعينيات نتيجة برامج كبيرة شرعت فيها الحكومة والمانحون لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها، ولكن معظم هذه الاتحادات ليست قائمة على أساس قطاعي. والصناعات منعزلة عموماً. وتقتصر أسواقها على المنطقة التي تقع فيها. وهي أيضاً منعزلة فيما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير. والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة هي الانعزال وليس الحجم.

ومن الأسباب الرئيسية لعدم وجود شبكات تضم أصحاب المشاريع الحرة نسبياً: انعدام الثقة بين مديري المشاريع الملاك من جهة، والافتقار إلى برامج يمكن أن تعزز التعاون بين الشركات، من جهة أخرى. ومن المهم فهم اتجاهات أصحاب المشاريع الحرة في البلدان المعنية إذا ما تعين وضع مخططات لتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة وزيادة قدراتها التنافسية. وعلى الرغم من أن لأصحاب المشاريع في هذه البلدان، عموماً، أفكاراً موحدة عن التعلم لدى النظراء، تتراوح المواقف إزاء التعاون بين مواقف فردية جداً، في لبنان والبحرين، وبرامج أكثر اعتدالاً، في الأردن والجمهورية العربية السورية.

إن تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اتحادات وعنقوديات. وشبكات من شأنه أن يوفر الخدمات التي تقدمها منظمات خدمات تنمية الأعمال. ولما كانت المشاريع الصغيرة عموماً عديدة ومتناثرة، فإنه من العسير وغير الرخيص الوصول إليها جميعاً. ومن ثم فإن تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اتحادات وعنقوديات لتقديم الدعم المشترك حسب الوضع التشغيلي، من شأنه أن يبسر تقديم الخدمات وتقاسم الخبرات فيما بين أصحاب المشاريع الحرة. ومن الممكن حل المشاكل المشتركة في إطار

() Hubert Schmitz, "Collective efficiency: growth path for small-scale industry" in The Journal of Development Studies, vol. 31, No. 4, April 1995, pp. 529-566

المجموعة أو الاتحاد الداعم. ولذلك، من الموصى به إنشاء اتحادات للمنتجين في جميع الأفرع الصناعية لتيسير إيصال الخدمات إلى المشاريع الصغيرة. وستساعد الشبكات على زيادة قدرة الشركات الصغيرة على التنافس، لا سيما إذا تعاونت الأخيرة في تقاسم المواد الأولية واستحداث منتجات جديدة وزيادة الصادرات.

ويمكن أيضاً تعزيز قدرة الشركات الصغيرة على التنافس من خلال تشجيع ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة أو بعضها البعض. وفي عديد من بلدان المنطقة لا توجد صلات بين الأعمال الصغيرة والشركات الكبيرة. وفي اقتصادات السوق الحديثة. تقوم الشركات الكبيرة بدور محوري حيث تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة القريبة منها كمقاولين من الباطن. وتوفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مدخلات متخصصة حيث أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة وكفاءة التكاليف. ويمكن تقديم حوافز للمشاريع الكبيرة لكي تتعاقد من الباطن مع الشركات الصغيرة على عدد من أنشطتها.

٥- تقييم لمنظمات خدمات تنمية الأعمال

(أ) مشاكل مؤسسية

يواجه برنامج تنمية الأعمال مشاكل مؤسسية في عدد من منظمات تنمية الأعمال. وفي بعض الحالات، تعاني المنظمة من أوجه ضعف خطيرة، تتمثل في نقص الموظفين المؤهلين والبيروقراطية المعوقة وتعقيد الإجراءات الإدارية. وتواجه المنظمات في تنفيذ برامج المشاريع المشاكل التالية:

- (أ) نقص المعرفة الكافية بخصائص واحتياجات مختلف الجماعات المستهدفة؛
- (ب) قلة المعرفة والخبرة بتحديد احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- (ج) الإرتباك في تطبيق معايير انتقاء أولئك الذين يتقدمون بطلبات لتنظيم دورات تدريبية؛
- (د) أوجه الضعف في متابعة آليات تقديم الخدمات؛
- (هـ) قلة المعرفة والخبرة بقياس تأثير التدريب وغيره من الخدمات أو في رصد النتائج وتقييمها؛
- (و) نقص الخبرة في إدارة مركز تقديم المشورة للأعمال؛
- (ز) عدم الوجود النسبي لموظفين مؤهلين وآليات مؤهلة لتحديد هؤلاء الموظفين وتعيينهم؛
- (ح) غياب المعلومات والمطبوعات النسبي ذي الصلة بالمشاريع متناهية الصغر وقواعد البيانات والأدلة ذات الصلة بالموضوع؛
- (ط) نقص التركيز: تتجه الأنشطة إلى أن تكون متناثرة وليست جزءاً من إطار أو برنامج شامل، كما أن آليات وأنشطة المتابعة قليلة.

وقد ثبت أن البرامج التي تقدم دعماً غير مالي خالص - دون انتماء - أكثر فاعلية من حيث التكلفة. وعندما تمزج البرامج الائتمان بوسائل الدعم غير المالي، يتزايد العملاء بالخدمات المالية ويتجاهلون المكون غير المالي للبرنامج. كما أن التخصص في تقديم الدعم غير المالي مهم جداً حيث أن معظم مؤسسات الدعم تمزج العديد من الوسائل والخدمات معاً بطريقة مخصصة وغير منظمة. ومن المحتمل أن يكون التخصص في واحد من المجالات التالية: التدريب الفني، والتدريب الإداري، وتقديم المشورة، والمساعدات التسويقية والمعلومات.

وعلى سبيل المثال، تقدم معظم وكالات تنمية المشاريع الصغيرة الدعم في مجال التسويق كجزء من برامج أكبر نطاقاً، إما كجزء من برنامج ائتماني، أو كجزء من دعم غير مالي عموماً. ولا تستهدف هذه الوكالات عادة فرعاً محدداً من فروع التصنيع، بل قطاعاً اقتصادياً كلياً (كالتصنيع التحويلي أو الخدمات) أو قطاعات عديدة في وقت واحد. وفي استقصاء أجري عام ١٩٩٦ عن نحو ٣٤ منظمة غير حكومية ووكالة خاصة وحكومية تدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في مصر، تبين أن ١٣ في المائة فقط من برامج المساعدة متخصصة في دعم التسويق وتطوير المنتجات، في حين اقتصر ٢٢ في المائة منها على فرع رئيسي أو قطاع فرعي؛ و ٣٣ في المائة تفرض رسوماً معانة، ومنظمة واحدة فقط هي التي غطت جميع تكاليفها^(٢٠).

والخدمات المقدمة إلى العملاء في قطاع محدد لها قيمة تقنية عالية. ومعظم منظمات تنمية الأعمال، بما فيها منظمات تقديم الخدمات واتحادات الأعمال، تقدم خدمات إلى قطاعات عديدة في وقت واحد، التجارة والصناعة والزراعة. وكثير من اتحادات الأعمال، لا سيما في المناطق أو المدن الصناعية لا تمثل قطاعاً فرعياً محدداً، بل فروعاً صناعية عديدة. ومع ذلك، فإن رابطات أو اتحادات الأعمال القائمة التي تمثل قطاعاً فرعياً في المنطقة، نشطة بوجه خاص في صناعات الأغذية والمنسوجات والجلود والنياب. ولكن من النادر أن تصميم هذه الرابطات أو الاتحادات برامج مساعدة تعين الأعضاء على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية، عن طريق تطوير المنتجات ورفع المستوى التكنولوجي مثلاً. فهي تسعى عموماً لحماية مصالح الأعضاء بإنشاء جماعات الضغط للتأثير على السياسات الحكومية، وتنظيم الأسواق التجارية، والحلقات الدراسية. ويمكن أن توفر إتحادات الأعمال الإطار المناسب للنشاط وتقديم الخدمات للقطاع. غير أنه من الجدير بالذكر ضرورة الإشارة إلى أن الحجم المحدود لمعظم القطاعات الفرعية في بلدان المنطقة، وتناثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة، يجعل من العسير إقامة هيئات متخصصة من هذا القبيل وتقليل مواردها أينما وجدت.

ولا ينبغي أن تغالي منظمات خدمات تنمية الأعمال في تنويع أنشطتها، بل عليها أن تركز على ما تستطيع أن تفعله وتحققه على الوجه الأفضل. ويفسر ذلك الأسباب التي جعلت برامج الإئتمان المحدود جيدة التركيز أكثر نجاحاً من الخدمات غير التمويلية. ويتمتع إيصال الخدمات المركزة بميزتين إضافيتين: فهي تساعد على زيادة خبرة منظمات خدمات تنمية الأعمال نفسها، وتؤدي إلى قيام مزيد من العلاقة الفعالة مع العملاء. ومن الواضح أن التخصص يرفع مستوى القدرة والطاقة التقنية للمنظمة ويزيد من مقدرتها على الابتكار وتصميم خدمات جديدة في نطاق الخدمات المحددة المقدمة.

٦- حجم تشغيل محدود

لكي تصبح البرامج فعالة، يلزم أن تصل إلى أعداد كبيرة من العملاء. والواقع أن حجم تشغيل معظم منظمات خدمات تنمية الأعمال محدود جداً، ولا يصل في معظم الأحيان إلا لبضع مئات من المستفيدين، في حين يبدأ آلاف من أصحاب المشاريع الحرة في نفس المجال أعمالهم أو تشغيلها دون دعم مطلقاً. ويتعين على دوائر خدمات تنمية الأعمال التي تقدم دعماً غير مالي، أن تتعلم من برامج الائتمان الجزئي كيفية تقديم خدمات على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات، كاتحاد الأعمال في الإسكندرية، قادر على الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين لتوفير الخدمات المالية، فإن برامجها لنشر الخدمات المتعلقة بتقديم الدعم غير المالي لا تزال محدودة. وهي تتيح حالياً الفرص اللازمة لدوائر خدمات تنمية الأعمال للعمل على نطاق واسع.

٧- صعوبات في استدامة برامج الدعم

معظم منظمات تقديم الدعم لمنظمات حكومية، باستثناءات قليلة، من بينها اتحاد الأعمال في الاسكندرية. وتجد المنظمات الحكومية صعوبة في الوصول إلى صغار أصحاب المشاريع الحرة لعدد من الأسباب: البيروقراطية المعوقة، وعمليات التشغيل التي يسودها نهج اجتماعي بدلاً من نهج الأعمال، وندرة الموظفين المؤهلين؛ لكن مؤسسات القطاع الخاص مجهزة على نحو أفضل وموظفيها أفضل أجراً، ويتم تحفيزهم بدرجة عالية.

ومعظم الدورات التدريبية مقدمة مجاناً أو برسوم رمزية. وقد ثبت أن هذه الدورات ليست جذابة لأصحاب المشاريع وبالتالي عديمة الفاعلية؛ وعلاوة على ذلك، تواجه الدورات مشكلة الاستدامة. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن هيئة التدريب المهني في الأردن اجتذاب مشاركين في دوراتها التدريبية عندما بدأت في تحميل المتدربين رسوماً رمزية. ويبرهن ذلك على عدم اهتمام أصحاب المشاريع الحرة بحضور الدورات التي لا تلبى احتياجاتهم الفعلية. وهناك مؤسسات أخرى، مثل اتحاد الأعمال في الاسكندرية، استطاع فرض الرسوم واسترداد التكاليف بسبب الصلة الوثيقة المتزايدة لهذه الدورات باحتياجات المتدربين.

وينبغي فرض رسوم مقابل الخدمات لتصبح تلك الخدمات أكثر اجتذاباً، ولتمكين المنظمات من إدامة أنشطتها. غير أنه ليس من المؤكد بعد أن تستطيع الخدمات المقدمة للمشاريع الجزئية والفئات المحرومة، كالفقراء والنساء أن تحقق لنفسها بالكامل التمويل الذاتي. كما أن تحقيق الأهداف الاجتماعية إلى جانب وجود نهج موجه نحو الأعمال، يقتضي توافر خبرة عالية وكذلك قدر من الدعم من الحكومة والمانحين. وترجع مشكلة الاستدامة أيضاً إلى الأجور المنخفضة التي تدفع للموظفين العاملين في هذه المؤسسات بالمقارنة مع القطاع الخاص؛ وهذه الأجور المنخفضة تشجع الموظفين على البحث عن أعمال أخرى، مما يقلل من قدرة المنظمة على الاستمرار وإدامة أنشطتها بصورة فعالة.

٨- العرض والخدمات الخيرية المنحى

لا يزال النهج "الاجتماعي" هو السائد في تقديم الخدمات في المنطقة. وقد تبين أن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح الخيرية المنحى أكثر منها عملية. كما أن طابعها البيروقراطي قيد آخر على فعالية التكاليف، رغم وجود الحافز القوي لدى الموظفين. وبالتالي، ينبغي تبني اتجاهات عملية داخل منظمات خدمات تنمية الأعمال.

ويجب تحديد المطالب الفعلية للفئات المستهدفة، من خلال دراسات استقصائية و/أو آليات أخرى لتقييم الاحتياجات. وينبغي تحديد الدورات التدريبية والخدمات الاستشارية على نحو يتواءم مع الظروف المحددة لأصحاب المشاريع الحرة ويلبي احتياجاتهم. ويجب أن تظل دوائر تنمية الأعمال على اتصال وثيق ومستمر مع عملائها لتحسين فهم احتياجاتهم ووضع وتنفيذ البرامج ذات الصلة بهذا الموضوع.

وأفضل منظمات لخدمات تنمية الأعمال التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تعمل، شأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أساس تجاري وليس على أساس خيري. وهي مشابهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث موظفيها ونظمها وقيمتها^(٢١).

رابعاً- الانتقال من الاقتصاد القديم إلى الاقتصاد الجديد: الحالة العربية(*)

ألف- مقدمة

لا ريب في أن الاقتصاد العالمي قد تغير تغيراً كبيراً منذ التسعينيات، ولكن طبيعة هذا التغير، وتوجهاته، وسرعته، وظروفه، ونتائجه، كلها مسائل مفتوحة للمناقشة. والخطى السريعة للتغير التكنولوجي في مطلع التسعينيات قد تسارعت حالياً إلى حد أبعد وتزايدت قيمة وأهمية البحث والتطوير والصناعات القائمة على المعرفة من أجل التنافس في الأسواق العالمية. وتعمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة على تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي وخطواته وموقعه، وتنشئ منتجات وأسواق ومؤسسات وقيم جديدة. وهذه التكنولوجيات، على خلاف سابقتها، يمكن الوصول إليها على نطاق واسع بأسعار رخيصة نسبياً، لكنها متغيرة بخطى سريعة جداً. وحلت البرامج الجاهزة محل المعدات بوصفها المكون الرئيسي للكفاءة المحسنة والميزة التنافسية. وتحل المواد المتقدمة محل الموارد الطبيعية في معظم عمليات الإنتاج، مما أسفر عن انحسارات في مكثفات الموارد الطبيعية في المنتجات.

ومع الامتزاج بالذكاء البشري، حلت تكنولوجيا المعلومات محل رأس المال المادي كعامل رئيسي من عوامل الإنتاج. وفي عصر الصناعات القائمة على القدرة العقلية، أصبح التميز بين العمل ورأس المال غير واضح. فالمهارات والمعرفة - رأس المال البشري - يمكن إيجادهما بنفس أموال الاستثمار التي تنشئ رأس المال المادي. ولا يزال العمل الأولي قائماً، لكنه أصبح بصورة متزايدة أقل أهمية بكثير في عملية الإنتاج، ويمكن، على أية حال، الحصول عليه بأسعار رخيصة من التجمعات الكبيرة للعمال العاطلين أو العاطلين جزئياً حول العالم. وتقف المعرفة وحدها اليوم بوصفها المصدر الرئيسي للميزة النسبية المستدامة. ووادي سليكون في كاليفورنيا، وبنغلور في الهند، ووترلوا وكاناتا في أونتاريو وشارع ١٢٨ في بوسطن ظلت كما هي لأنها الأماكن التي تتوافر فيها القدرة العقلية. وأصبح النجاح والفشل في هذا العالم يتوقف حالياً على ما إذا كان بلد ما يحقق انتقالاً ناجحاً إلى صناعات المستقبل التي من صنع القدرة العقلية للإنسان، بدلاً من حجم أي نشاط معين أو قطاع بعينه أو ميزانية استثمارات.

ومن المؤكد أن البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها البلدان العربية في الألفية الجديدة ستكون مختلفة تماماً عن عالم الثمانينات وحتى التسعينيات. فالمنافسة الدولية آخذة في التصاعد، والمكان والزمان جار ضغظهما بصورة متزايدة، وقواعد النجاح الاقتصادي آخذة في التغير. وتعزز إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية الإنجازات التكنولوجية. وهناك أوجه فشل كثيرة وأيضاً أوجه نجاح رائعة. ولا يزال الاقتصاد العربي أساساً متورطاً في أنشطة قائمة على الموارد، ولم يحقق بعد أي خطوات واسعة كثيرة للدخول في الاقتصاد الجديد. ويلزم وجود استراتيجية انتقالية. ويتعين التنقيب عن الأسس الأولية في تجارب الآخرين. وقائمة الاختيارات طويلة. ويرد أدناه مناقشة الملامح البارزة لاستراتيجية انتقال عربية، بما في ذلك الدروس المستفادة من الآخرين، وماذا تستطيع الدول العربية أن تفعله بل ويجب عليها أن تفعله لكي تصبح أكثر تنافساً وأكثر إنتاجية.

باء- منطق الانتقال

التكنولوجيات يبتكرها وينشرها الأفراد والمؤسسات، أما عمليات التطوير والاختيار والتشكيل والتطبيق، فجميعها عمليات اجتماعية. وفي كثير من البلدان، وبخاصة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تتأثر عملية الاختيار بشدة بالمزايا التنافسية التي يمكن إدراكها، والربحية المتوقعة وإمكانية توفير الوقت. وتتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في إطار نموذج تقني-اقتصادي يمثل مفهوماً أكثر مغزى من النموذج التكنولوجي الشائع الاستخدام. ومع ذلك، تميل بعض المسيرات التكنولوجية، بمجرد الانطلاق، لتوليد قوة الدفع الخاصة بها، وتستطيع اجتذاب موارد إضافية بفضل أدائها في الماضي. وفي النهاية، يصبح النظام التكنولوجي والنظام الاقتصادي على السواء حبيسين للتكنولوجيات المسيطرة عندما يتم إقامة صلات معينة لتوريد المواد، والمكونات، وعمليات التجميع الفرعية، وتحقيق وفورات الحجم، وإنشاء نظم ومعايير التدريب وهلم جرا. وبناء عليه لن يتمتع الأفراد ولن تتمتع الشركات والمجتمعات تماماً بالحرية في اختيارها للتكنولوجيا كما قد يبدو في بادئ الأمر. والقضية الرئيسية هي التفاعل بين التكنولوجيا والمؤسسات. وكلما كانت هذه العلاقة منسقة، كلما أصبح الانتقال الاجتماعي إلى التكنولوجيا أكثر يسراً، وكلما تعاضمت الفائدة المستمدة من هذا التفاعل.

وفي الأيام الأولى للحوسبة، لم تكن تكنولوجيا المعلومات تكنولوجيا سائدة، وكان عليها أن تصارع من أجل البقاء في عالم موجه إلى تكنولوجيا ومؤسسات مختلفة تماماً. وحتى رجال الصناعة وقباطنة الصناعة المفترض أنهم على علم تام بمجريات الأمور، مثل ت.ج. واطسون، رئيس شركة IBM، لم يكن لديهم اعتقاد بأنه سيكون هناك أي سوق تجاري كبير للحواسيب. بل كان يظن بالفعل أنه سيكون هناك طلب على عدد قليل جداً من الحواسيب اللازمة للحكومة وللتطبيقات العسكرية والعلمية. وقد واجه مستخدمو الحاسوب الأوائل صعوبات كبيرة جداً في الحصول على وحدات طرفية موثوقة وأشخاص لديهم المهارات اللازمة، وبرامج مناسبة. ومع ذلك، حتى في الأيام الأولى، أظهرت الحواسيب بالفعل تفوقها التقني الثوري. وظلت صناعة الإلكترونيات مرتبطة لسوء الحظ بنموذج فورد القديم.

ولن تبدو المزايا الكاملة لأية تكنولوجيا جديدة واضحة إلى أن يتم تحويل الإطار الاجتماعي ليتسنى استيعابها. ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الجديد هيكل مؤسسي محدد، وبنية تحتية عملية (هيكل معلومات) ونظام قيم يستطيع استيعابها، وإلا لن يصبح بالإمكان المضي خلال مختلف مراحل الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد. وتشمل الشروط اللازمة لهذا الانتقال، كما ورد أعلاه، البنية التحتية ونظام للقيم والإطار المؤسسي الذي تتحقق من خلاله هذه الشروط، ولكن هذه الشروط غير كافية. ومن المهم والضروري على قدم المساواة توافر إطار للسياسات العامة ومجموعة كاملة من الوسائل والأهداف التي توجه وتيسر الانتقال وتضمن تقدمه نحو تحويل الاقتصاد القديم إلى اقتصاد جديد.

ويكون تركيز السياسة العامة لهذا الإطار على توفير بيئة صحيحة مواتية، واختيار سليم وملائم للسياسات، وإصلاح مؤسسي وإداري، وإرادة سياسية من أجل التغيير. وهذه الشروط تستطيع أن تعكس على نحو أفضل وتستوعب بدرجة أسرع انتقال الاقتصاد والمجتمع من هياكل فورد القديمة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل القائمة على المعرفة.

وتتحد التكنولوجيا والإيديولوجية والجغرافيا والتغيير المؤسسي لكي يعزز بعضها الآخر. فالتكنولوجيا تقود التغيير المؤسسي، والإيديولوجية تحتضن التغيير التكنولوجي. والاستيعاب السياسي شرط ضروري للتغيير التكنولوجي ولا تستطيع الحواسيب أن تربط أسواق رأس المال في مختلف البلدان معاً إذا لم تسمح القواعد التنظيمية بذلك. ويمكن للدعم التكنولوجي الإسراع بإحداث التغيير المؤسسي، لكنه لا يمكن

أن يتحقق هذا التغيير في ظل غياب الإرادة السياسية. وعلى الرغم من أن تأثيرات مختلف وجهات النظر في مجال السياسات العامة تبدو متباينة، هناك هوامش كبيرة تبدو فيها مشابهة. وتوحي التقاطعات النظرية والسياسية لوجهات النظر هذه بضرورة أن تضع أية نظرة عامة متوازنة للعولمة في الاعتبار جميع هذه العناصر. فكل منها سيسهم في تحسين فهم الظاهرة وتأمين تأثيراتها على نحو أفضل.

وتشمل القضايا الرئيسية التي يتفق عليها معظم الناس ما يلي:

(أ) العولمة مركزة في "الاقتصادات المترابطة فيما بينها" في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. ويتحدث البعض حالياً عن "العولمة المقتضبة"؛

(ب) العولمة ظاهرة متشابكة تتحد فيها التكنولوجيا والإيديولوجيا والجغرافيا والديموغرافيا والتغيير المؤسسي معاً لتحديد عواملها المساعدة وتأثيراتها، وأي فصل لهذه المكونات المتشابكة يؤدي إلى فهم مبثور لمظاهرها وتأثيراتها؛

(ج) الفجوة بين الشمال والجنوب ربما تكون قد ضاقت بالنسبة لبعض البلدان، لكنها آخذة في الاتساع بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى؛

(د) لم تعد الاقتصادات المنفصلة خياراً صالحاً؛

(هـ) ربط الاقتصادات الإقليمية المشابهة خيار عملي مستصوب.

ويرد أدناه السياق الذي تعمل في إطاره العولمة والفرق الذي أحدثته في عدد من المؤسسات، والمتغيرات والقضايا. والهدف من ذلك هو إعداد المجال لتحديد البيئة اللازمة لاستراتيجية الانتقال العربية ومتطلباتها.

جيم- تأثيرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

أول مرة في تاريخ الإنسان، أصبح من الممكن بالفعل تصنيع أي شيء وبيعه في أي مكان. وفي ظل الرأسمالية، يعني ذلك الإنتاج في المكان الأرخص ثمناً. وأصبح ذلك ممكناً بسبب التحسينات الهائلة في تكنولوجيات النقل والاتصال، وبالمثل بسبب التخفيضات الكبيرة في تكاليفها. وأصبحت نظم التحكم والمراقبة الجديدة ممكنة، وأتاحت لمجموعات البحث والتصميم أن تكون منسقة في زمن فعلي حول العالم؛ ومن الممكن تصنيع المكونات في أي مكان من العالم حيثما كان هو الأرخص ثمناً، وتسليمه إلى خطوط التجميع التي تقلل من التكلفة إلى أدنى حد. ومن الممكن شحن المنتجات تامة الصنع إلى الأماكن التي تحتاج إليها مع وجود نظم لتسليم السلع في حينه.

وظل الاقتصاد الجديد للإنتاج الدولي الطابع في مرحلة التكوين منذ عام ١٩٤٥، ولكن التغييرات السريعة التي حققها ما أطلق عليه زيجنيو بريزنسكي الثورات "التكنولوجية الإلكترونية"، حديثة العهد كثيراً. وفي الربع الأخير من القرن، أخذت التغييرات التكنولوجية السريعة منعطفاً جديداً. وأبلغ رمز لهذا التغيير تقليباً، هو الحاسوب الشخصي. ومن المهم بالمثل، نظم التصنيع المرنة، والمواصلات العمومية للمعلومات على الإنترنت، والشبكة العالمية واسعة النطاق للإنترنت وأجهزة القياس عن بعد، والألياف البصرية وتكنولوجيات الهندسة البيولوجية.

ونسق التغييرات يثير الذهول:

(أ) خلال العقدين الماضيين زادت شبكة الحواسيب والهواتف والتلفزيون من قدرتها على نقل المعلومات بما يزيد على مليون مرة. ويضاف إلى شبكة الاتصالات سنوياً أكثر من ٥٠ مليون شخص؛

(ب) تتضاعف قدرة الحوسبة كل ١٨ شهراً، حسب قانون غوردون مور (إسم أطلق على إسم المشارك في وجود الإنترنت)؛

(ج) الحاسوب الشخصي المحمول الذي تبلغ قيمته ٢٠٠٠ دولار أقوى حالياً بكثير من الحاسوب الكبير في مطلع السبعينيات الذي بلغت قيمته ١٠ ملايين دولار؛

(د) منذ ثلاثة عقود، لم يكن هناك أكثر من ٥٠٠٠٠٠ حاسوب في كل العالم، ويوجد حالياً ما يزيد على ٢٠٠ مليون حاسوب. ولا يشمل هذا العدد أي من الرفائق داخل السيارات أو بطاقات المعايمة المصحوبة بالأغاني. وفي نهاية عام ١٩٩٧، كان هناك أكثر من ١١٨ مليون حاسوب تم تركيبها في المنازل والمؤسسات التعليمية في أنحاء العالم، بما يزيد على عدد الحواسيب الذي بلغ ٣٥ مليوناً عام ١٩٩٢؛

(هـ) أية سيارة نموذجية اليوم بها طاقة مجهزة بالحاسوب أكثر من أول مركبة نزلت على القمر عام ١٩٦٩؛

(و) في عام ١٩٦٠، كان أي كابل للهواتف لا يستطيع أن ينقل أكثر من ١٣٨ محادثة في آن واحد. أما اليوم، يستطيع أي نظام إرسال باستخدام الألياف بصرية أن ينقل ١,٥ مليون محادثة؛

(ز) لم يسبق لأية وسيلة اتصالات النمو بسرعة كالإنترنت. ويستخدم الإنترنت حالياً أكثر من ١٠٠ مليون مستعمل يتضاعف عددهم سنوياً. وفي عام ١٩٩٣، كان هناك ١,٣ مليون جهة مقدمة للخدمات. وكان من المتوقع في عام ١٩٩٩ أن تصل إلى ٤٣ مليون جهة؛

(ح) بوسع أي شخص لديه حاسوب شخصي ومودم أن يتسوق عن بعد، وأن يجري معاملاته المصرفية عن بعد وأن يربح عن بعد على مدى ٢٤ ساعة يومياً؛

(ط) أكثر من ٧٠ في المائة من عائدات شركات الحواسيب تأتي من منتجات لم تكن موجودة منذ سنتين؛

(ي) أكثر من ٦٠ في المائة من العمال في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون حالياً باستخدام الحواسيب؛

(ك) تجاوز الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١,٨ تريليون دولار عام ١٩٩٧. ويمثل ذلك ٦ في المائة تقريباً من مجموع الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي؛

(ل) في عام ١٩٩٧، كان هذا الإنفاق أعلى بنسبة ٤٠ في المائة عن قيمته في عام ١٩٩٢. وقد تزايد على نحو أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٢٧ في المائة، رغم أن الأخير تزايد بمعدل ٥,٦ في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها؛

(م) وفي الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٧، تزايد الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في كل اقتصاد على نطاق العالم، بصرف النظر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة السكان؛

(ن) أسفرت الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن وجود عدد كبير من الشركات في الاقتصادات المتقدمة، بزيادة صافية بلغت ٩٠ ٠٠٠ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وهولندا واليابان والسويد في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. وفي الولايات المتحدة وحدها أنشئت شركات جديدة لتكنولوجيا المعلومات بمعدل ٧ ٢٠٠ شركة سنوياً في الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٧؛

(س) تؤدي الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إيجاد الوظائف. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشئ ما مجموعه ٣٨٠ ٠٠٠ وظيفة في مجال البرمجيات وصناعة الخدمات في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧؛ وفي كندا أنشئ ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ وظيفة في هاتين الصناعتين على مدار الفترة نفسها. وكانت الزيادة في كل من فرنسا وفنلندا أكثر تواضعاً، بمعدل ٧ ٢٠٠ و ١ ٢٠٠ وظيفة على التوالي.

وكانت تأثيرات أوجه التقدم والإنجازات هذه كثيرة وخطيرة:

(أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجودة في كل مكان، في البيت وفي المكتب وفي المسجد وفي الكنيسة وفي السيارة. وانتشارها في كل مكان أمر مذهل. فهي تمس كل بعد من أبعاد الحياة والوظائف التي يمارسها العمال وفئات الموظفين على السواء. وقد حلت محل الأعمال في صناعة الخدمات، حيث تحققت معظم المكاسب في مجال العمالة في العقود الخمسة الماضية. وحل التعرف على الكلام محل السكرتيرات، وماكينات صرف النقود الآلية محل صرافى البنوك، والبريد الصوتي محل عامل التليفون، ووحدات التخليق محل الموسيقيين، والمعلم الخصوصي الذكي محل مساعدي التدريس وأجهزة الرسم الإلكتروني محل الرسامين والمهندسين. ومع أن الواقع يشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أوجدت وظائف وأعمال، إلا أنها قضت على عدد قليل منها؛

(ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي في آن واحد مدخلات ومنتجات نهائية. وعلى خلاف الكهرباء أو طاقة البخار، فإن الحواسيب والهواتف المحمولة هي منتجات نهائية بحكم مركزها؛

(ج) شهدت أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انخفاضات مذهلة. فقد انخفضت أسعار معظم منتجاتها بنسبة ٣٠ في المائة بالقيمة الحقيقية للعقدين الماضيين. وفي عام ١٩٩٨، كانت تكلفة الطاقة المحركة للحاسوب ١٠٠/١ من ١ في المائة مما كانت عليه عام ١٩٧٠. وإذا كانت أسعار السيارات قد انخفضت بنفس الطريقة، فإن أي سيارة نموذجية قد تكلف حالياً ٥ دولارات وتحقق ٢٥٠ ٠٠٠ ميل في الجالون. وظلت أسعار طاقة البخار دون تغيير بين عامي ١٧٨٠ و ١٨٣٠. وانخفضت إلى النصف بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٣٠. وفي الفترة بين ١٨٩٠-١٩٣٠، انخفضت أسعار الكهرباء بنسبة ٦٥ في المائة مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢ في المائة سنوياً. وينبغي أن يفسر ذلك إلى حد ما الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطى البطيئة لاعتماد الطاقة الكهربائية؛

(د) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت الخدمات أكثر قابلية للتداول والتسويق، بإنهاء الاتصال المباشر بين المنتجين. ولم يعد المنافسين على بعد ١٠ ٠٠٠ ميل بل على بعد جزء من الثانية أو أقل؛

(•) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت الإنتاج والمنتجين أكثر تحرراً من خلال التصنيع المرن، والتصميم المطابق، والشبكات المنسقة لصانعي القرار. ويمكن حالياً إنتاج أي منتج في أي مكان وزمان؛

(و) حررت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاج من المكان والموارد الطبيعية. وتتطلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موارد أقل وتقوم مقام الإنتاج والاستهلاك الأكثر كثافة في استخدام الموارد؛

(ز) زادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من كثافة المعرفة بالإنتاج وقيمة المهارات، والتعليم والدراية. وتعزز تلك التكنولوجيا نوعين من المعرفة وتوسع نطاقهما. والنوع الأول هي المعرفة بالتكنولوجيا المعروفة بالدراية. ومن أمثلة ذلك، تحديد النسل، والتغذية، وهندسة البرامج والمحاسبة. ومن الطبيعي أن يكون لدى البلدان النامية دراية أقل من تلك الموجودة في البلدان الأكثر تقدماً. وتوجد فجوات حقيقية في مجال المعرفة فيما بين البلدان. والنوع الثاني هي المعرفة بالمقومات، مثل جودة المنتج، والأهلية الائتمانية لأي مقترض، والسجل الصحي لطالب التأمين ومدى واجتهاد عامل ما. وجميع هذه العناصر حاسمة من أجل تسيير أسواق فعالة. ويشار دائماً إلى الصعوبات الناجمة عن عدم اكتمال معرفة المقومات على أنها مشاكل تتعلق بالمعلومات. أما آليات التخفيف من المشاكل الناجمة عن نقص المعلومات، مثل الشهادات، ومعايير المنتجات وتقارير الجودة الائتمانية، فهي أقل عدداً وأضعف قدرة في البلدان النامية. ومن المستحيل تضيق فجوة المعرفة ومعالجة مشاكل نقص المعلومات دون اللجوء بالكامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ضاعفت من الفجوتين التكنولوجية والمعلوماتية بين الشمال والجنوب؛

(ح) ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تضائل الوساطة، وهي في طريقها للتخلص من الوسطاء، لا سيما أولئك الذين يشغلون مواقع متوسطة في مجال الإدارة مثل الكتبة والبائعين؛

(ط) أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسراع بالابتكار، وتخفيض الحجم، واللجوء إلى المصادر الخارجية وإعادة الهندسة إلى مستويات زاد فيها الإنتاج (و/أو فقدان الوظائف) أسرع من المنتج مما أسفر عما يسمى حالياً "زيادة العاطلين"؛

(ي) أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدهور القدرة التساومية للأيدي العاملة إزاء رأس المال. أما التدويل - الذي كان في أحد الأيام سلاح الدعاية للحركة العمالية ضد الحكومات والرأسماليين تجار الحروب - فقد عبر الطريق ويعمل حالياً لصالح الطرف الآخر.

والتأثيرات الواردة أعلاه هي بعض من التغييرات الشائعة التي عمت العالم. وهناك عدد من التأثيرات ذات الصلة التي استوعبتها العوامل التكنولوجية، لكنها تتطلب دعماً إضافياً من القطاعات الأخرى للمجتمع والاقتصاد. ولا تستطيع التكنولوجيا وحدها تحقيق الانتقال المرغوب فيه. لكن التغييرات المؤسسية ضرورية وهامة بالمثل وكذلك إنشاء البنية التحتية اللازمة، وقبل كل شيء توافر الإرادة السياسية والإصلاح الإداري. ولا يقل عن ذلك أهمية، الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تكشف عن نفسها في تدويل الإنتاج والتجارة والاستثمار والعمل.

دال- تدويل الإنتاج والتجارة والاستثمار والعمل

لا تستطيع أوجه التقدم التكنولوجي وحدها تفسير التدويل السريع لنظام الإنتاج في العالم. ربما قد سرعت خطاه، لكن يجب البحث عن العوامل الأساسية في مكان آخر. فتفكيك الحواجز التجارية، وإزالة القيود المفروضة على تدفقات السلع والخدمات، والتمويل ربما تكون مهمة للتدويل قدر أهمية الثورة التكنولوجية. والتكنولوجيا والعوامل السياسية مكونات على قدم المساواة تضافرت في تحويل الاقتصاد الدولي التقليدي. والاقتصاد الجديد في معظم ترتيباته الأساسية اقتصاد عالمي، كما كان الاقتصاد التقليدي في جانبه الأساسي اقتصاد وطني. والتحدي الذي يواجهه الدول العربية هو ضرورة أن تضع وتنفذ إطاراً إقليمياً مناسباً يتيح لها الانطلاق من القومية إلى العالمية بأقل تكلفة.

وكان لتزايد حرية التجارة تأثير رئيسي على الاقتصاد العالمي. ومنذ العقود الأربعة الماضية، كانت التجارة العالمية في السلع والخدمات قد نمت أسرع من الإنتاج، ومنذ عام ١٩٨٥ بسرعة تبلغ ضعف سرعة الناتج. وفي عام ١٩٩٥، جرى عبر الحدود الدولية تداول ٢٠ في المائة من الناتج الكلي المسجل. والشركات عبر الوطنية اليوم مسؤولة عن ثلثي التجارة في العالم. وتشير الأونكتاد إلى وجود نحو ٤٠.٠٠٠ شركة، حول العالم لها مقر رئيسية في أكثر من ثلاثة بلدان. وأكبر هذه الشركات، وعددها مائة شركة، تحقق وحدها مبيعات بأكثر من ١,٤ تريليون دولار في السنة. وهي في قلب عملية التدويل، وتوفر الزخم لنمو هذه العملية المستمرة. وهناك حالياً للشركات عبر الوطنية حكومة عالمية فعلية ومصارف دولية.

ولا يقتصر الاقتصاد العالمي الجديد على الإنتاج والتجارة، بل له تشعبات بعيدة المدى تحل حالياً محل وفورات الحجم الفوردية القديمة وإنتاج المداخل الآلي المدمج ليتحول إلى اقتصاد خفيف الوزن، كثيف المعرفة يغلب عليه الطابع الرقمي. ويتم تنظيمه من خلال الشركات عبر الوطنية التي تستند إلى شبكة من العلاقات تمتد متشعبة عبر الحدود الوطنية وتقلب هرم عملية صنع القرار الصناعي ودورات الإنتاج المرتبطة - بالاقتصاد القومي التقليدي - الدولة. ويستفيد التصنيع العالمي في هذا الترتيب الجديد من الاتجاهات العامة للإنتاج المجزأ لكي يستقر في مختلف التشريعات الوطنية. وهو ينشئ تشريعاً مضاداً آخر لتعظيم تخفيضات التكاليف والوفورات في الضرائب إلى أقصى حد ممكن، وتجنب الأنظمة البيئية المحلية وتعزيز سيطرته وفرض نظامه على العمال والنقابات. ويقدم خدمات سياسية دون أن يقتضي ذلك مساءلة وطنية.

هاء- نظم بديلة للانتقال إلى الاقتصاد الجديد

إذا لم يعد الانتقال إلى الاقتصاد العالمي اختياراً، فإنه من حسن الحظ وجود عدد من الخيارات والبدائل المتاحة للاقتصادات التي تجعل عملية الانتقال أكثر يسراً وتوافقاً لظروف تلك الاقتصادات. وفي الوقت الذي تفكر فيه الدول العربية ملياً في خياراتها للانتقال إلى الاقتصاد المعولم الجديد، تبدو هناك ثلاثة نظم أساسية: نظام الابتكار الوطني الذي تبنته كل من اليابان وماليزيا وغيرهما من بلدان شرق آسيا؛ الانتقال للاتجاه القطاعي الذي تمثله التجربة البرازيلية؛ والانتقال المدفوع بروح المبادرة الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية عموماً.

وعلى الرغم من تقديم هذه الخيارات كما لو كانت بالتبادل مقصورة على جانب واحد، فإن الوسائل التي استحدثتها بعيدة عن ذلك. فكل خيار يصور بدقة نظاماً له قدر كبير من التشابه مع النظم والحلقات الأخرى، ولكن ما يميز كل منها هي أكثر السمات الأساسية البارزة والحاسمة المحددة لها.

١- نظم الابتكار الوطنية

نظم الابتكار الوطنية متشابكة، فهي تعكس الخصائص وفترات التاريخ والثقافات والمؤسسات - لكثير من البلدان التي اعتمدها وغدتها. وقد وصفت النظم الوطنية بأنها مهمة بسبب قدرتها الحقيقية على إلقاء الضوء على القدرة التنافسية من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب إمكاناتها كأداة للتحليل المقارن. وفيما يتعلق بالجانب الأخير، كان من المعتقد أن فكرة النظم الوطنية قادرة على المساعدة في تفسير مختلف تجارب النمو الاقتصادي الوطنية. أما الفكرة القائلة بأن تدفقات المعرفة - والحاجة إلى تدفقها - بين الكيانات المنتجة للمعرفة كل على حدة لكي تظل الشركات منافسة - فإنها ترفع بقدر أعلى التكامل التحليلي لفكرة نظم الابتكار الوطنية. ولهذه النظم جذورها في الاستنتاجات النظرية التي توصلت إليها "النظريات الجديدة للنمو"، التي تختلف عن نظرية اقتصادات النمو التقليدية القديمة المتجددة، وتمثل تحولاً نموذجياً في التفكير وفي التوجهات المتعلقة بالسياسة العامة.

٢- التكنولوجيا ونظريات النمو الجديدة

ترد أدناه الملامح التي تميز ما كتب عن التكنولوجيا والنمو الجديد.

لكي يحقق الابتكار قدرته التنافسية ويحافظ عليها، يجب أن يكون في لب استراتيجية الشركة. ولم يعد هناك إسقاط للابتكار من السماء في غياب جهود دؤوبة يبذلها الأفراد للعثور على منتجات وعمليات جديدة. وعلى النقيض من النظريات التقليدية القديمة، يعطي ذلك شكلاً محدداً لدور المديرين لا تكون فيه كل شركة ملزمة بأن تكون الأخذة للسعر.

ويكون المستهلكون أيسر حالاً عندما يوجد مزيد من السلع المنوعة وهم ليسوا سلبيين؛ فهم يطالبون بالتميز، لا سيما عند تجديد السلع الاستهلاكية المعمرة. وبالتالي، فإن السعر والجودة والتنوع جميعها عناصر ينبغي أن توضع في الاعتبار عند محاولة تفسير حصة شركة ما في السوق. والابتكار، أساساً، وسيلة لخلق إيجارات يحتكرها القلة أو إيجارات احتكارية عموماً.

وعملية التوازن التنافسي السلسة والمجهولة، يحل محلها حالياً السلوك الإستراتيجي التنافسي بين الشركات نفسها، أو العلاقة الدينامية بين الشركات والمستهلكين. وعند سير غور هذه الظاهرة، يستعين الباحثون بمجموعة واسعة ومتنوعة من الأدوات التحليلية، بما فيها نظرية الألعاب، وعمليات المحاكاة الدينامية المصغرة والنماذج المتطورة.

وعلى صعيد التطور التاريخي، تذهب النظرية الاتباعية الجديدة بشأن النمو إلى أن التغيير التكنولوجي اتجاه وظيفة الإنتاج برمتها أو يؤثر على انحياز الابتكار بين رأس المال والعمل. بيد أنه، في البحث المعاصر، تعتبر الابتكارات أولياً عمليات تحدث محلياً ولا تعدل الإنتاجية ورأس المال، حسب نصيب العامل، إلا عند هامش النظام الإنتاجي التشغيلي. وهذا هو مصدر الفكرة القائلة بأن الشركة تستطيع فحسب استكشاف مسارات محددة في إطار تصميم سائد معين أو نموذج تكنولوجي. وبناء عليه، لا يمكن الحصول على ميزة عامة من نجاح أو فشل ابتكار محلي معلوم.

وعلى الرغم من ذلك، يتدفق انتشار بعض التكنولوجيات العامة من ابتكار إلى آخر ومن القطاع المنتج للتكنولوجيا إلى القطاعات الأخرى التي يستخدمها. وفي هذا الصدد، بعض الابتكارات الرئيسية مترابطة، حيث يفترض تطورها مسبقاً وجود أوجه تكامل قوية. أما الشبكات التي تزيد مردود الحجم، المرتبط بتجميع الابتكارات والاستثمارات والمعلومات والمعرفة بشكل عنقودي، فإنها دعائم أساسية لاستراتيجية زيادة الابتكارات.

والابتكار ظاهرة عالية التنوع والاختلاف. ويتم حالياً استحداث نماذج جديدة تشمل هذه العوامل. وقد اختار مختلف المؤلفين بالتناوب تدفقات البحث والتطوير في النظريات التقليدية الجديدة، ودور التعليم والتدريب في موقع العمل كسلع عامة للنماذج الأخرى وتأثير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، أو التعليم بالممارسة، أو التفاعل، أو استخدام تقاليد كنيث أرو. ومن المفيد، أياً كان المتغير المختار، أن الآليات والعوامل الخارجية المشابهة ستكون هي السائدة. ومن الواضح أن المشاريع تسليم المفتاح التي شكلت حجر الزاوية في التكنولوجيا العربية تبعد بصورة كبيرة عن متطلبات نظريات النمو الجديدة.

ويعني أيضاً التحول من النمذجة الجزئية إلى الكلية زيادة التركيز على الخصائص الدقيقة للسلع وأنواعها الفعلية أو المتصورة وعدد الأصناف أو النماذج بين نفس المنتج. وبدلاً من التنافس الكامل، يعتبر التنافس غير الكامل القوة الدافعة وراء هذا النهوض المستمر للسلع وتنويعها. وإذا ما تم استقرار الاقتصاد على نطاق واسع، فإن هذا الإطار يفسر على نحو أفضل بعض العوامل الرئيسية في القدرة التنافسية الوطنية. وتحقق واقعية الافتراضات والعمليات عند إعطائها شكلاً معيناً، وجود لغة مشتركة لكل من المدراء والاقتصاديين وكذلك لواقعي النظريات والباحثين التطبيقيين.

وبناءً عليه، يصبح الابتكار داخلياً في كل بلد، وتتنافس جميع الشركات على نفس الأسواق الأجنبية والمحلية. وبالتالي، يرتبط النمو النسبي للاقتصادات المفتوحة ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الابتكار بنجاح، والحصول على نصيب في الأسواق بين المستهلكين المتمثلين. وعلى النقيض، اعتاد معظم النماذج التقليدية الجديدة النظر فحسب إلى الاقتصادات المغلقة، مع تغير تكنولوجي يأتي في معظمه من الخارج.

وطبقاً للنظرية التقليدية الجديدة، من المتصور أن الاقتصاد كما لو كان يتحرك باستمرار وفقاً لمسار نموه وأنه دائماً في حالة شبه ثبات، في حالة انكماش المتغيرات بفعل العوامل الكلية للإنتاجية. وفي المقابل، تتميز النماذج الجديدة بأنها أساساً دينامية ومتتالية، حيث لم يعد الاقتصاد في حالة التوازن الكامل والبعيد المدى التي كان عليها وقت برنامج مارشال للمساعدة، لكنه يتطور من توازن مؤقت لآخر، بسبب تجديد الابتكارات نتيجة العملية التنافسية نفسها.

وليس هناك عادة توازن وحيد فريد في نوعه لمسار النمو: فالفرق الصغيرة في الموارد الأولية المتاحة أو في المعالم التي تمثل السلوك الفردي، قد تؤدي إلى وجود أنماط متباينة للتنمية. وفي بعض الحالات الشاذة، يدفع هبوط النمو النسبي في بلد ما ثمن النمو السريع في بلد آخر. ويتناقض ذلك مع النظرية التجارية الدولية التقليدية. والواقع أن النتائج المحتملة لدور الأسواق والأنشطة العامة مهمة فعلاً.

ومجمل القول، ان المؤلفات النظرية المتعلقة بالنمو تنظر إلى التقدم التكنولوجي على أنه:

- (أ) خير مجاني (نعمة من عند الله)؛ أو
- (ب) منتج فرعي لأنشطة اقتصادية؛ أو
- (ج) نتيجة لأنشطة مقصودة للبحث والتطوير في الشركات الخاصة.

وتبين أية نظرة متعمقة رئيسية في هذه النظرية أن الشركات هي العناصر الفاعلة الهامة في توليد التكنولوجيات الجديدة. وهي تقوم بذلك بالمشاركة في عملية الابتكار، واستراتيجيا في تفاعلات سوق التكنولوجيا، على أساس استراتيجية محددة مسبقاً في أغلب الأحيان. وتتطور التكنولوجيا حينئذ بطريقة هيكلية، وليست كل إمكانية تكنولوجيا تصبح احتمالاً اقتصادياً.

وثمة نظرة أخرى رئيسية فاحصة لنظرية النمو هي أن الشركات تشكل جزءاً من السياق المؤسسي الأكبر حجماً لمجتمع ما، وأن هذا الإطار الأوسع، عنصر هام في تفسير الفروق في الأداء الاقتصادي للبلدان على مدى الزمن. وعلاوة على ذلك، يرجع السبب في اختلاف أداء الشركات في مجال الابتكار إلى الفروق القائمة بينها في استيعاب الإطار المؤسسي الوطني. والدليل الجديد القائم على التجربة بشأن تأثير الفجوات التكنولوجية وغيرها من العوامل على الفروق في النمو الاقتصادي، قد بين أن إمكانية اللحاق موجودة هناك، لكن لا تدركها إلا البلدان التي لديها مقدررة اجتماعية قوية، لا سيما تلك التي تستطيع تعبئة الموارد اللازمة (الاستثمار والتعليم والبحث والتطوير). ومن الواضح من البحث التجريبي، ضرورة النظر إلى الاستثمار في البنية التحتية، والبحث والتطوير، والتعليم بوصفها مكملات وليست بدائل للنمو الاقتصادي. وتعاملت النظريات القديمة للنمو مع التكنولوجيات على أنها مخططات أولية أو تصميمات يمكن المتاجرة بها في الأسواق. وفي المقابل، تتعامل النظريات الجديدة للنمو مع هذه التكنولوجيات كعنصر راسخ تنظيمياً ومتراكم ومفهوم ضمناً، يتأثر بالتفاعل بين الشركات وبيئاتها، ومحلي الطابع جغرافياً، ويؤدي إلى نشأة "تكنولوجيا وطنية" و"نظم ابتكار وطنية".

وهناك أيضاً دليل تجريبي هام على أن النشاط الحكومي في الأسواق المالية يدعم نمو القدرات التكنولوجية الوطنية. وبدءاً من جيرشينكرون فصاعداً، جادل المؤرخون مراراً بأن الأسواق الناقصة تكون قيّداً في نجاح اللحاق بالركب، ومن ثم فإن التدخل في الأسواق المالية يعد أمراً ضرورياً.

وتزايد التركيز على مسألة منشأ النمو وهيكل سلوك الشركات. وينظر حالياً إلى الشركات بوصفها مختبرات تكنولوجية-اقتصادية، كما ينظر إلى قدراتها التكنولوجية من حيث مهاراتها في حل المشاكل، وأوجه كفاءتها وصلاتها الخارجية (الشبكات والتحالفات الاستراتيجية وعلاقتها مع المستعمل والمنتج) بالمؤسسات الأخرى، ومن بينها، وليس حصراً، المؤسسات المنتجة للمعرفة. ولكي تبتكر الشركات، فإنها تدخل في تربيطات مع منتجي المعرفة الآخرين، ويتعين عليها الاتصال بهم. وأخيراً، يمكن لهياكل وتكنولوجيات الاتصالات إما أن تيسر عملية الابتكار أو تعوقها.

ومن اليسير هنا القول بأنه لما كان الابتكار يعتمد على توليد المعرفة واكتسابها ونقلها، فإنه يلزم دعمه من خلال بيئة تسمح بانتشاره وتعزيزه ليس فيما بين الشركات وحسب، بل أيضاً بين الشركات وجميع المؤسسات المنتجة للمعرفة، كالجامعات ومؤسسات البحث الحكومية، وبيوت الخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاد.

واو- نظم الابتكار الوطني

هناك أنواع مختلفة من نظم الابتكار الوطنية وبالتالي نماذج أولية للانتقال إلى الاقتصاد الجديد. وقد أثبت البعض منها نجاحه ولم يتوافر بعد للبعض الآخر الوقت لتقديم أوراق اعتماده وإثبات جدارته. ونتيح قائمة الاختبارات الغنية للوافدين الجدد تقييم خياراتهم والتعرف على المزايا النسبية لمختلف البدائل. ومما يعين حالياً عملية التقييم، ظهور مؤلفات عملية عن المزايا النسبية لمختلف الخيارات. ويرد في الأقسام الفرعية التالية بعض الأفكار المتعمقة المستحدثة.

١- السمات الرئيسية

كان هناك بعض الأعمال التجريبية لدراسة طبيعة نظم الابتكار الوطنية وسماتها ولكن، فكرة وجود "نظام ابتكار وطني"، ما زالت حتى الآن استكشافية أساساً، ربما بسبب تشابكها. ويقوم التوجه الرئيسي لكثير من الأعمال الجارية في هذا الشأن على الافتراض بأن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد البحث والتطوير

لتحقيق أداء الابتكارات الوطنية. وتشمل "العوامل الإضافية" الجمع بين المؤسسات التي تعمل في بلد معلوم، وهناك أكثر من إشارة إلى أن الاقتصادات الناجحة هي تلك التي يكون فيها أداء النظام ككل أكبر من جملة المؤسسات الذي يتألف منها هذا النظام.

ومن ثم، فإن نظام الابتكار الوطني هو مجموعة من العلاقات العملية الملموسة بين الشركات، بوصفها جهات مولدة للتكنولوجيا، والبيئة المؤسسية التي توجد فيها. وكان أحد المؤيدين لفكرة نظم الابتكار الوطنية هو لوند فال. وفي كتاب "نظم الابتكار الوطنية" نحو نظرية ابتكار قائمة على التعلم، يبيّن لوند فال نظرية لنهج النظم يرد عرضها في الجدول ١.

وبوجه خاص حظيت بقدر من الاهتمام، الفكرة القائلة بأن المؤسسات مرتبطة بطرق مختلفة في شتى البلدان وأن هذه الطرق المختلفة تترجم إلى الفروق القائمة في أداء الابتكارات وفي معدلات انتشارها. والمثال المستشهد به كثيراً هو اختلاف النهج الوطنية إزاء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

الجدول ١ - دلالات لسياسة نشر نهج نظم التغيير التقني

| سياسات كلية | سياسات محددة للشركات | سمة رئيسية |
|--|--|--------------------------------|
| توفير نظم متطورة للنقل والاتصالات. | دعم البحث والتعليم لتحسين تنظيم الابتكار. | صلات متزامنة، متعددة الاتجاهات |
| دعم الربط الشبكي والتعاون فيما بين مؤسسات البحث والشركات والهيكل الأساسي لخدمات الدعم. | تقديم سياسات لمساعدة الشركات على نبذ الممارسات العتيقة واستحداث مجالات لخبرات جديدة. | عملية تراكمية عبر الزمن |
| وضع سياسات للتقليل إلى أدنى حد من الصلة غير المستصوبة وعقدات التغذية المرتدة. | | |

الجدول ١ (تابع)

| سياسات كلية | سياسات محددة للشركات | سمة رئيسية |
|--|---|---|
| فرض التحول من التنوع إلى التوحيد القياسي إذا لزم الأمر. وضع سياسات لدعم الإسراع بمعدلات الانتشار. | تقديم الدعم لإعادة تدريب الموظفين. | الاعتماد على المعرفة واستيعاب المعلومات |
| دعم النقل والعلوم المتعددة التخصصات. | تيسير نقل التكنولوجيا والبرامج الإرشادية. | الطابع الفريد لكل ابتكار |
| ضمان وجود مجموعة واسعة من البرامج لدعم التنوع. | الحفاظ على تنوع الخيارات في المستقبل عن طريق تغذية القدرة التكنولوجية للشركات. | |
| توفير مزيج مناسب للسياسات العامة والمحددة على السواء. | استحداث برامج حسب طلب العملاء للتعامل مع الاحتياجات المحددة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. | |
| ضمان وجود سياسات متكاملة ومتناسكة. | | نظام مترابط |

٢- السمات الرئيسية لنظام ابتكار وطني

كان من الشائع في وقت ما عقد مقارنة بين البلدان من حيث نظمها في مجال البحث والتطوير، كما هو الحال في استعراضات السياسات العلمية التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكن أصبح من المسلم به على نحو متزايد أن أي نظام وطني للابتكار أكثر بكثير من أي نظام للبحث والتطوير. ولا بد من إمعان النظر في الجوانب النوعية وكذلك الكمية لأي نظام ابتكاري. وبشأن الجانب النوعي، كشف البحث الحديث أهمية العلاقات بين المستعمل والمنتج، وأهمية شبكات التعاقد من الباطن، والصلات الخارجية داخل نظام العلم/التكنولوجيا، ونظم التدريب في الصناعة، والصلات مع البحث والتطوير، والإنتاج والتسويق. وفي هذا السياق ظل مثال اليابان مؤثراً وغالباً ما يقتبس منه الاقتصاديون (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢- الابتكار الاجتماعي في نظام الابتكار الوطني الياباني (السبعينيات-التسعينيات)

التدفقات الأفقية للمعلومات وشبكات الاتصالات داخل الشركات والمجموعات تعطي فرصة للتنفيذ قياسية زمنياً وعمليات أفضل. تعمل الشركات كمنظمات للتعليم والابتكار المستمرين عن طريق التدريب وإعادة التدريب العام. يوفر سوق رأس المال الأموال اللازمة للاستثمار طويل الأجل في البحث والتطوير والتدريب والمعدات. البحث وتشجيعه من خلال جمعيات البحوث الميكانيكية والكيميائية والهندسية. حلقات اتصال بين منظمات البحوث الأساسية لتحسين البحوث الأساسية في مجال الصناعة.

والتطبيق المحدد لبعض الرؤى المتعمقة المتأصلة في النموذج الياباني يرد بإيجاز في المثال الموجود في الجدول ٣، الذي يقارن بين مستحدثات التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها مع التكنولوجيات القديمة.

الجدول ٣- سمات المشاريع القديمة والجديدة "الموجهة نحو أداء المهام"

| الجديدة: التكنولوجيات البيئية | القديمة: الدفاع، النووي والفضاء الخارجي |
|--|--|
| المهمة محددة من حيث الحلول التقنية العملية اقتصادياً لمشاكل بيئية معينة. | المهمة محددة من حيث عدد المنجزات التقنية، مع إيلاء اهتمام قليل لجدواها الاقتصادية. |
| يتم التحكم في توجه التغيير التقني من جانب طائفة واسعة من العناصر الفاعلة، تشمل الحكومة والشركات الخاصة وجماعات المستهلكين. | أهداف واتجاهات التطوير التكنولوجي محددة مسبقاً من قبل مجموعة صغيرة من الخبراء. |
| التحكم لا مركزي مع وجود عدد كبير من الوكلاء المعنيين. | التحكم ضروري مع وجود إدارة حكومية. |
| نشر النتائج هدف رئيسي ويتم تشجيعه بنشاط. | نشر النتائج خارج مجموعة رئيسية من المشاركين قليل الأهمية أو ليس بالأمر المشجع بنشاط. |
| التركيز على زيادة تطوير كل من الابتكار الجذري والابتكار الإضافي للسماح بمشاركة عدد كبير من الشركات. | المشاركة قاصرة على مجموعة صغيرة من الشركات بسبب التركيز على عدد صغير من التكنولوجيات الأساسية. |
| السياسات التكميلية أساسية للنجاح مع إيلاء اهتمام وثيق للترابط مع أهداف أخرى. | المشاريع مستقلة ذاتياً مع عدم الحاجة الكبيرة إلى سياسات تكميلية وإيلاء اهتمام طفيف للترابط. |

وتصور حالة شبكات التعاقد من الباطن تماماً التنوع الكبير للترتيبات المؤسسية وإلى أي مدى يمكن لها التأثير على نشر التكنولوجيات. وعلى سبيل المثال، فإن البحث الذي يقارن بين شبكتي التعاقد من الباطن البريطانية واليابانية في نفس الصناعات، يبين أن النهج المتبع مختلف جداً. ففي الأولى، يتألف من ترتيبات تعاقدية قانونية رسمية مع وجود قدر قليل من الاتصالات الرفيعة المستوى؛ وفي الأخيرة، توجد اتصالات شفوية على مختلف المستويات العديدة فيما يتعلق بالترتيبات القانونية الرسمية. ونهج عدم التدخل المباشر، البريطاني، هو نمطياً، نهج قصير الأجل ولا يتضمن إلا القليل من التعاون الفني، بينما النهج الياباني "الخاضع للالتزامات" يبحث، نمطياً، عن الشراكات الطويلة الأجل مع زيادة التعاون الفني.

وكشف أحد البحوث عن أهمية هذه الترتيبات في تعزيز أداء الابتكار الوطني، والتي أصبح من الشائع تجميعها بوصفها سمات لنظم الابتكار الوطنية، التي اقترحها أساساً لوند فال. وقائمة هذه السمات طويلة جداً حالياً وتشمل:

- (أ) العلاقة بين المستعمل والمنتج؛
- (ب) شبكات مقاولي الباطن؛
- (ج) شبكات العلم والتكنولوجيا؛
- (د) حلقات البحث والتطوير؛
- (هـ) الهندسة العكسية؛
- (و) المهارات والمعرفة الضمنية؛
- (ز) نظام الاستشارات والسوق؛
- (ح) القدرة على توريد التكنولوجيا؛
- (ط) صلة العلم والتكنولوجيا بالبحث والتطوير.

ولا يمكن المبالغة في أهمية هذه القضايا والاعتبارات بالنسبة لراسمي السياسات العرب. وسيتم تجنب ما تفعله وما لا تفعله السياسات العربية في مجال التكنولوجيا واستراتيجيات الانتقال إلى أن يتم بمزيد من الدقة تحديد تاريخ نظم الابتكار الوطنية وتأثيراتها.

٣- تطور نظم الابتكار الوطنية في السبعينيات والثمانينيات

بدأ تراكم الدليل العملي والتحليلي حول البحث والتطوير والابتكار في المجال الصناعي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأصبح من الواضح بصورة متزايدة أن نجاح الابتكارات ومعدل نشرها ومكاسب الإنتاجية المرتبطة بها، يعتمد على مجموعة متنوعة واسعة من المؤثرات الأخرى وكذلك على البحث والتطوير على الصعيد الرسمي. ومن بين العوامل بالغة الأهمية ما يلي:

(أ) الابتكارات الإضافية مصدرها المهندسين والفنيين والورش في مجال الإنتاج وترتبط بقوة بمختلف أشكال تنظيم الأعمال؛

(ب) كثير من التحسينات في المنتجات والخدمات آتية من التفاعل مع السوق والشركات ذات الصلة مثل المقاولين من الباطن وموردي المواد والخدمات؛

(ج) مساهمة البحث والتطوير حاسمة، عادة، في الابتكار الإضافي لكنها ليست قوة كافية لتوليد ونشر الابتكارات الأساسية؛

(د) العلاقة بين الشركات والصلات الخارجية مع نظام العلم والتكنولوجيا المحترف والأضيق نطاقاً، كلها أمور حاسمة، لنجاح الابتكارات الأساسية بوجه خاص؛

(هـ) الجوانب الشاملة للابتكار مؤثرة بصورة متزايدة في تحديد معدل الانتشار ومكاسب الإنتاجية المرتبطة بأية عملية معينة لنشر الابتكار؛

(و) نجاح أي ابتكار تقني معين، مثل الروبوت وغيرهم يتوقف على التغييرات في نظم الإنتاج.

وتبين هذه الجوانب الشاملة للابتكار وجود اختلافات في أداء نظم الابتكار الوطنية ومدى أهميتها. وعلى سبيل المثال، فإن الاختلاف التام بين نظامي الابتكار الوطنيين في اليابان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، يرجع إلى الالتزام الهائل للبحث والتطوير السوفياتي بالتطبيقات العسكرية والفضائية مع تحقيق فوائد عرضية قليلة مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد المدني. وقد تبين حالياً أن الرغبة في مسايرة الولايات المتحدة في سباق الأسلحة الفائقة القوة أدى إلى ذهاب نحو ثلاثة أرباع موارد البحث والتطوير السوفياتية الكثيفة إلى الدفاع وبحوث الفضاء. ويصل ذلك إلى قرابة ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ولم يتبق إلا نحو واحد في المائة للبحث والتطوير المدني. ونسبة البحث والتطوير المدني هذه إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نصف نسبتها في معظم بلدان أوروبا الغربية وأصغر بكثير مما هي عليه في اليابان.

وهذا هو السبب في أنه كان بوسع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية أن يكون أكثر إنتاجية لو كانت الصلات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية في نظام الابتكار ونظام الحوافز المجزي للكفاءة، أقوى من ذلك. وقد نشأ النظام السوفياتي على أساس معاهد مستقلة ونظام أكاديمي (البحث الأساسي) لكل قطاع صناعي (البحث والتطوير التطبيقي) وللتصميم واستيراد التكنولوجيا (تنظيم تصميم المشاريع). وكانت الروابط بين هذه المؤسسات ضعيفة؛ وفضل المخططون استمرار الصلات الرأسية ولم يشجعوا الصلات الأفقية. وكان التركيز القوي الخالص على الوفاء بحصص الإنتاج المادي، يتعارض مع الابتكار، حيث فضل المديرون اتباع الاتجاهات الماضية ولم يشجعوا خوض التجربة والمبادرات الجديدة. وفي حين كان تكامل البحث والتطوير والإنتاج والتكنولوجيا على أهميته على مستوى الشركة أقوى ملامح النظام الياباني، كان هو الجانب الأضعف في الصناعات السوفيتية، باستثناء صناعة الطائرات وقطاعات الدفاع الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الصلات بين المستعملين والمنتجين التي كانت مهمة جداً في كثير من البلدان الصناعية، كانت ضعيفة جداً أو معدومة

تقريباً في كثير من مجالات الإنتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفيما يتعلق بأوجه التشابه كان لدى الطرفين الأوروبي والسوفياتي، ولا يزال، نظاماً تعليمية جيدة مع وجود نسب عالية من الشباب في المرحلة الثالثة، وتركيز قوي على العلم والتكنولوجيا. وكان لـديهما أيضاً أساليب لوضع أهداف ورؤى اجتماعية طويلة الأجل بشأن العلم والتكنولوجيا؛ وفي حين كانت الرؤى الطويلة الأجل في حالة اليابان متولدة من عملية تفاعلية لا تقتصر المشاركة فيها على وزارة التجارة الدولية والصناعة والهيئات الحكومية الأخرى، بل تضم أيضاً الصناعة والجامعات، كانت العملية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أكثر تقييداً وتسيطر عليها إلى حد أكبر للاحتياجات العسكرية أو احتياجات الفضاء.

ويمكن أن يمتد هذا التحليل ليشمل عقد مقارنة بين أمريكا اللاتينية والنمور الآسيوية الأربعة، وبالتحديد البلدان الصناعية الحديثة العهد في الثمانينيات ومنها: البرازيل وكوريا الجنوبية. فقد بدأت البلدان الآسيوية من مستوى للتصنيع أكثر انخفاضاً في الخمسينيات، بينما في الستينيات والسبعينيات، كانت بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا تصنف غالباً معاً كبلدان صناعية حديثة أخذة في النمو بسرعة كبيرة، ولكن في الثمانينيات بدأ تباين حاد في الظهور: كان نمو الناتج القومي الإجمالي لبلدان شرق آسيا بمتوسط معدل سنوي يبلغ نحو ٨ في المائة، ولكن في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، بما فيها البرازيل، انخفض إلى أقل من ٢ في المائة، مما يعني، في كثير من الأحوال، انخفاض دخل نصيب الفرد. وهناك بالطبع تفسيرات كثيرة لهذا التباين الحاد. فقد أجرى بعض البلدان الآسيوية تغييرات اجتماعية جذرية، مثل إصلاح الأراضي والتعليم العام أكثر مما تحقق في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، ومن الواضح أن هذه التغييرات الاجتماعية يسرت حدوث تحول هيكلي وتقني بهذا الحجم الكبير في ذلك الوقت.

الجدول ٤ - نظم الابتكار الوطنية: منظور مقارن

| اليابان | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
|--|---|
| نسبة منخفضة جداً للبحث والتطوير العسكري ومجال الفضاء (أقل من ٢ في المائة من ميزانية البحث والتطوير). | نسبة عالية للغاية للبحث والتطوير العسكري ومجال الفضاء (أكثر من ٧٠ في المائة من ميزانية البحث والتطوير). |
| نسبة عالية من إجمالي البحث والتطوير على مستوى المشاريع وتمويل الشركات (٦٦ في المائة تقريباً). | نسبة منخفضة من إجمالي البحث والتطوير على مستوى المشاريع وتمويل الشركات (١٠ في المائة تقريباً). |
| تكامل قوي بين البحث والتطوير والإنتاج واستيراد التكنولوجيا على مستوى المشاريع. | الفصل بين البحث والتطوير والإنتاج واستيراد التكنولوجيا وصلات مؤسسية ضعيفة. |
| صلات قوية بين المستعملين والمنتجين وشبكات المقاولين من الباطن. | صلات ضعيفة أو معدومة بين التسويق والإنتاج والشراء. |
| حوافز قوية للابتكار على مستوى المشاريع تشمل الإدارة وقوة العمل على السواء. | بعض الحوافز المقدمة تزايدت قوتها في الستينيات والسبعينيات، ولكن تعادلها مثبطات أثرت على كل من الإدارة وقوة العمل. |
| خبرة مركزة للتنافس في الأسواق الدولية. | اتجاه ضعيف نسبياً للمنافسة الدولية فيما عدا سباق التسلح. |

٤ - المكونات الكلية/الجزئية/القطاعية لنظام الابتكار الوطني

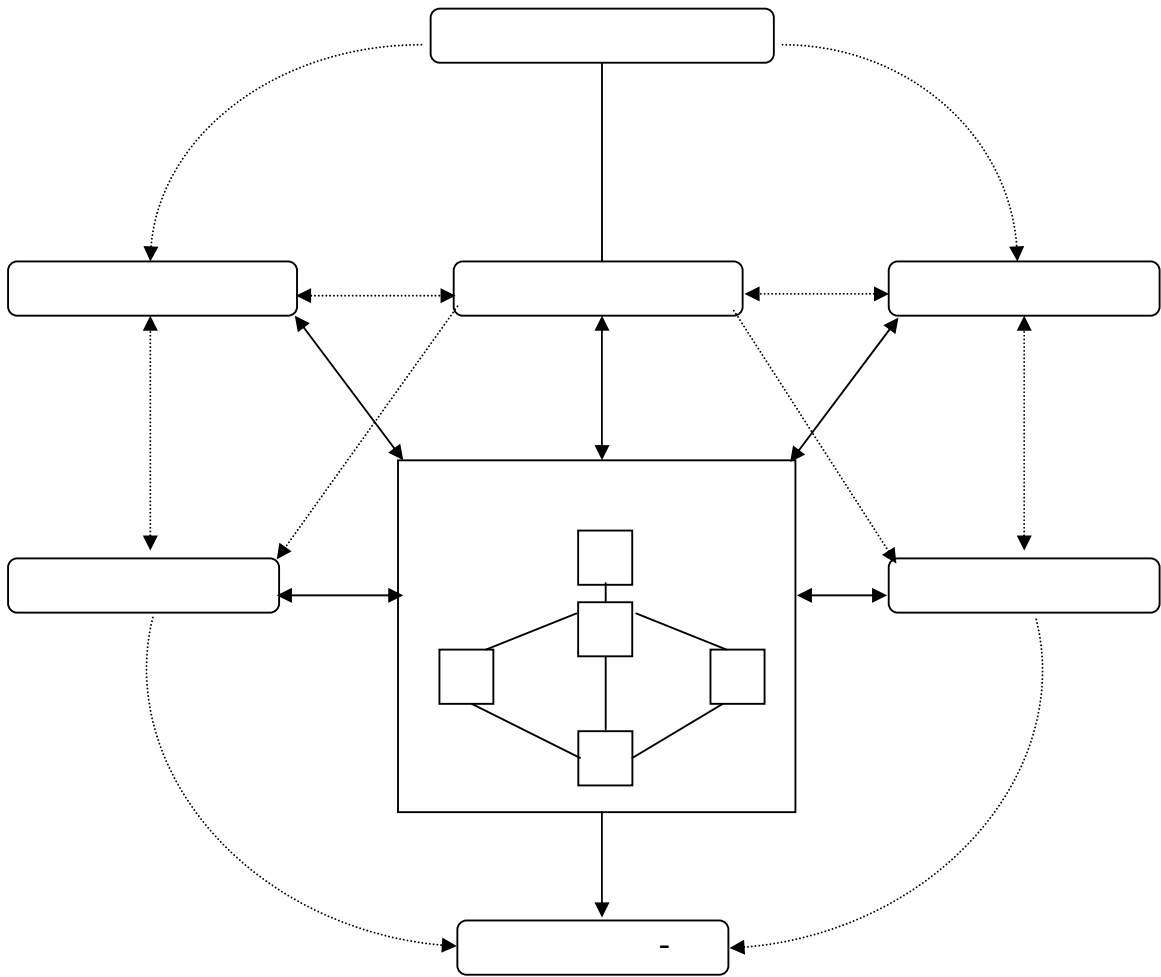
بينما توجد أشكال كثيرة لنظم الابتكار الوطنية، فإن تلك التي حققت النجاح تنتزع إلى الكشف عن مجموعة لبعض السمات المحددة الوارد التعبير عنها في الشكلين ١ و ٢. وينبغي النظر إلى هذين الشكلين

بوصفهما نظامين لهياكل متكاملة تضم السياسات، والتنظيمات الصناعية، ونظم التعليم والتدريب، والبنية التحتية للاتصالات وأسواق المنتجات وعوامل السوق وكذلك نظم المعرفة.

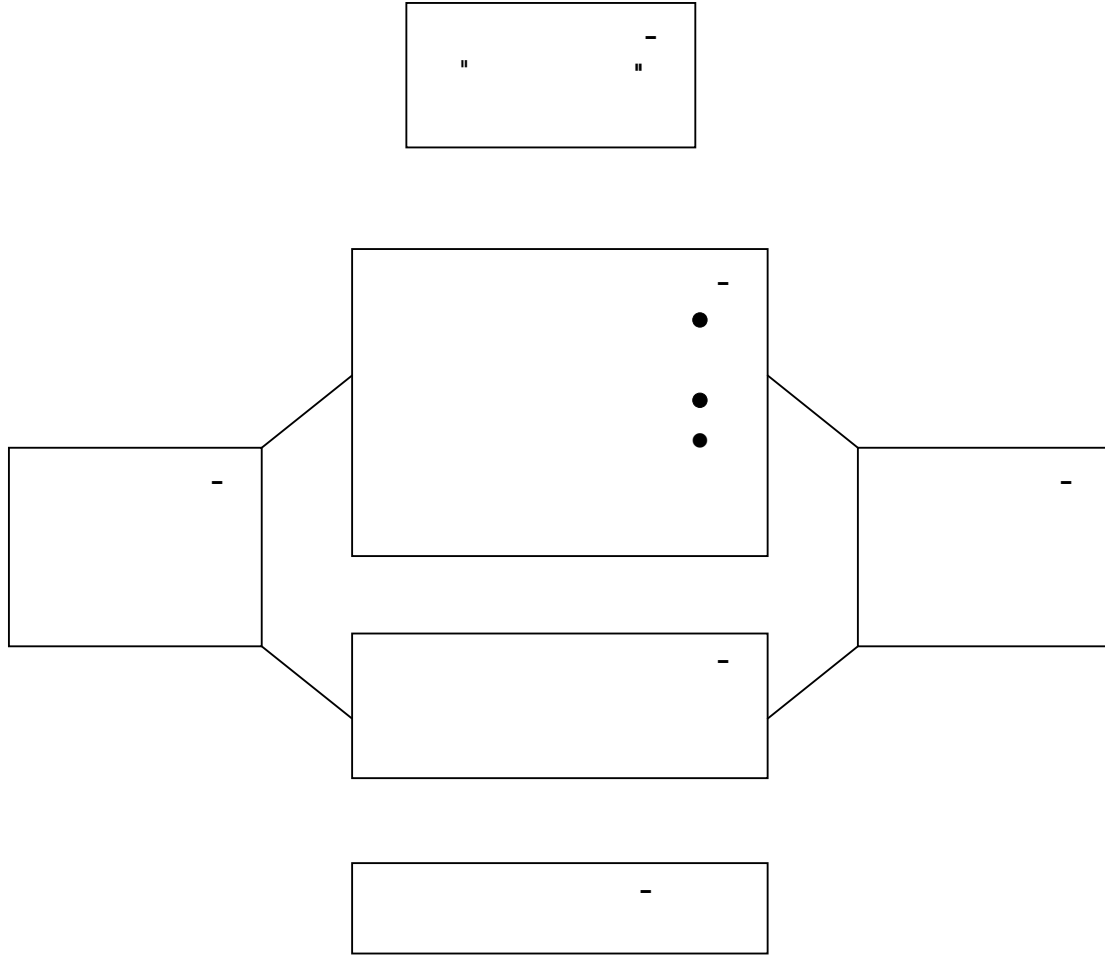
والمهم في هذين الشكلين هو مدى وصفهما وتحديدتهما للسياسات على المستوى الكلي/القطاعي/الجزئي الذي يثبت جدارتهما وإمكانية استعانة البلدان الأخرى بهما. وعلى الطرف الآخر، يرسمان مجموعة من المعالم التي يمكن استخدامها لوصف تجربة أحد البلدان وقدراته وهياكله وسياساته.

وقد تخلف العالم العربي عن المجموعات الإقليمية الأخرى في تعزيز التطوير التكنولوجي وفي العلم والتكنولوجيا، ولم يحدد بعد إطاراً لانتقال سلس إلى الاقتصاد الجديد. وينبغي أن تبرهن الأفكار الواردة في الأشكال ١ و٢ و٣ على أنها مفيدة.

الشكل ١ - إطار مؤشرات شامل



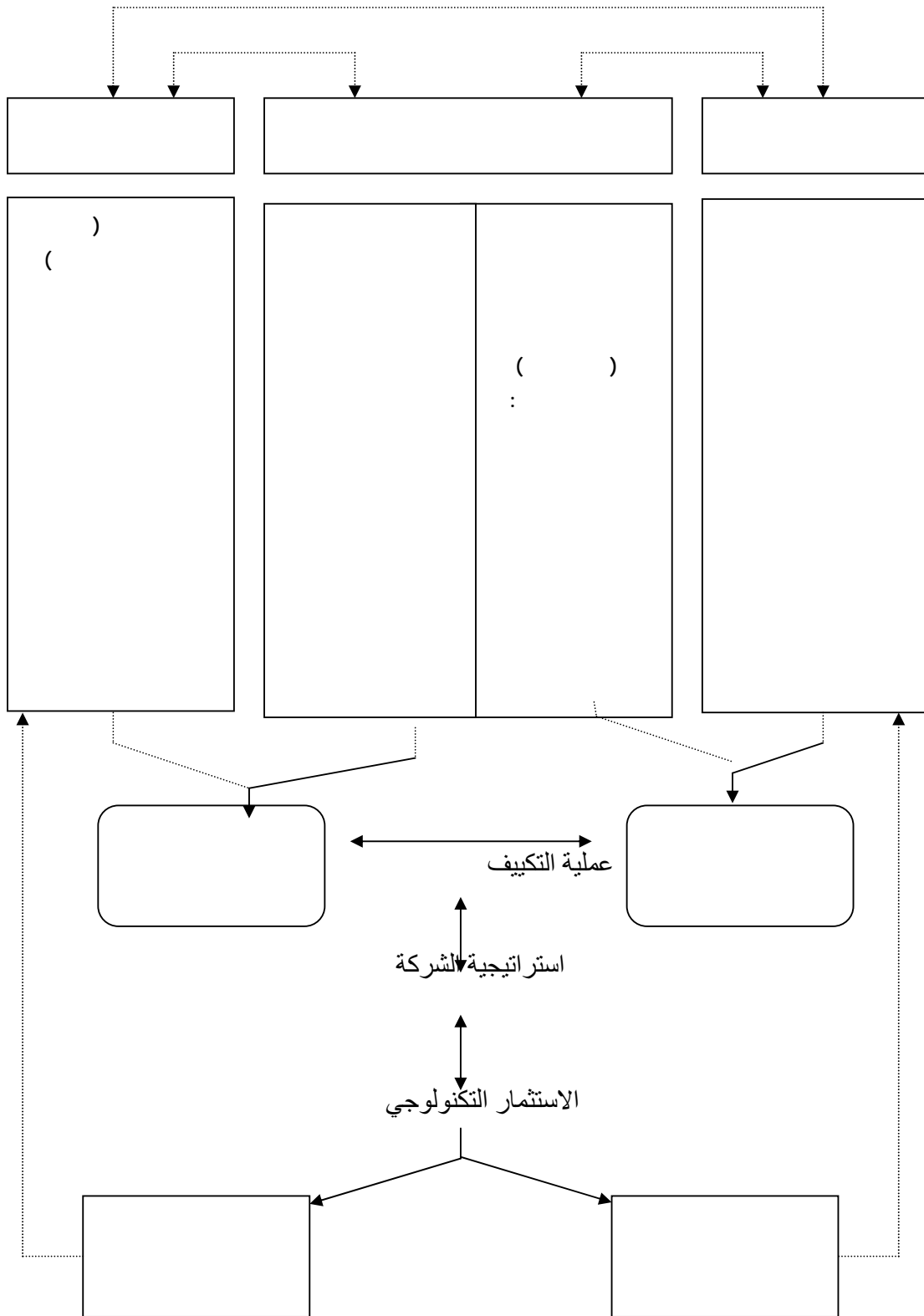
الشكل ٢- مؤشرات لقدرة نظام ابتكار وطني على التوزيع



زاي- التجربة الماليزية

اعتمدت ماليزيا مشروعاً اجتماعياً رئيسياً يسعى لتحويل الاقتصاد في البلد إلى بيت القدرة التكنولوجية في آسيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتمتد جذور هذا المشروع في النجاح المحدود للمنهج الشامل (نموذج الولايات المتحدة). وتعتمد ماليزيا توفير قيادة كاملة قادرة على تحقيق دفعة شاملة في مجال التكنولوجيا. والسمة المميزة لهذه المبادرة وجود برنامج مكرس ومحدد لمشاركة جميع الماليزيين في ثورة المعلومات والتكنولوجيا. وتستهدف الخطة تغيير تأثيرات الموجات الصغيرة للتغيير إلى أمواج عارمة من التغييرات العالمية والإقليمية والوطنية بقيادة الماليزيين. وفي لب هذه الخطة إضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية رسم السياسات ودفع اللاعبين الرئيسيين والعناصر المؤثرة في المشاركة إلى بناء جدول الأعمال الوطني، وتحويل ماليزيا إلى مركز للتفوق متعدد الأوساط وبناء المضمون. وترمي الخطة إلى أن يصبح مركز التفوق القوة الدافعة لتحقيق عملية التحول في هذا البلد.

الشكل ٣- ديناميات الاستثمار التكنولوجي



ويستند هذا المشروع الاجتماعي إلى وجهة نظر ثلاثية الأبعاد: فهو يرمى إلى إيجاد القيمة، وإحداث التحول الكمي، وتحسين الوصول، وتحقيق الإنصاف. ويجمع الناس من خلال التعليم والمهارات والتنمية والتبادل الثقافي لاستحداث هيكل معلوماتي على درجة عالية من الكفاءة متأصل في القوانين، والأنظمة الداعمة، وشبكات وعقوديات الشركات وتطوير تطبيقات تكون مقبولة. ويشمل العنصر الأخير تطوير المحتوى المحلي، والنشاط الداخلي، ونظم المعلومات، والتعليم، والاتصالات المعلوماتية. ويعني بناء هيكل المعلومات بناء شبكة عريضة النطاق وتكنولوجيا للحوسبة المتحركة؛ وينبغي أن يكون كل بيت وجميع المباني مربوطة بالشبكة، وأن يكون لكل طريق جديد أو مبنى هيكل وصلات جاهزة.

ويشمل إعداد الناس توفير التعلم المحسن للجميع. وستكون كل مدرسة مربوطة كلية وتاماً بالإنترنت. وسيتم إنشاء جامعة متعددة التخصصات وتنفيذ برنامج أساسي لتعليم جميع الماليزيين فنون الحاسوب، وأيضاً تنفيذ برنامج للتعليم الإلكتروني عن بعد.

وسوف يستهدف التطوير، تطوير نظم دعم القرار لمساعدة العمال والمدراء على السواء، وبإعادة هندسة الأعمال والأدوات، ونشر برنامج لتطوير المعرفة بتكثيف المهارات.

وسيتم تعزيز التثقيف من خلال نظام تعليمي شامل، وخدمات المعلومات المباشرة، والربط الشبكي لجهات المشاركة الإلكترونية، والتعريف بقيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وسائط الإعلام وتدعيم القيم التقليدية.

ويمثل المشروع الماليزي تطبيقاً خاصاً لنظام ابتكار وطني له أهمية خاصة للعالم العربي بقدر ما يقدمه كمثال. فقد حقق البلد الإسلامي الثالث في العالم خطوات واسعة رئيسية في الاقتصاد الجديد والتكنولوجيا المتقدمة.

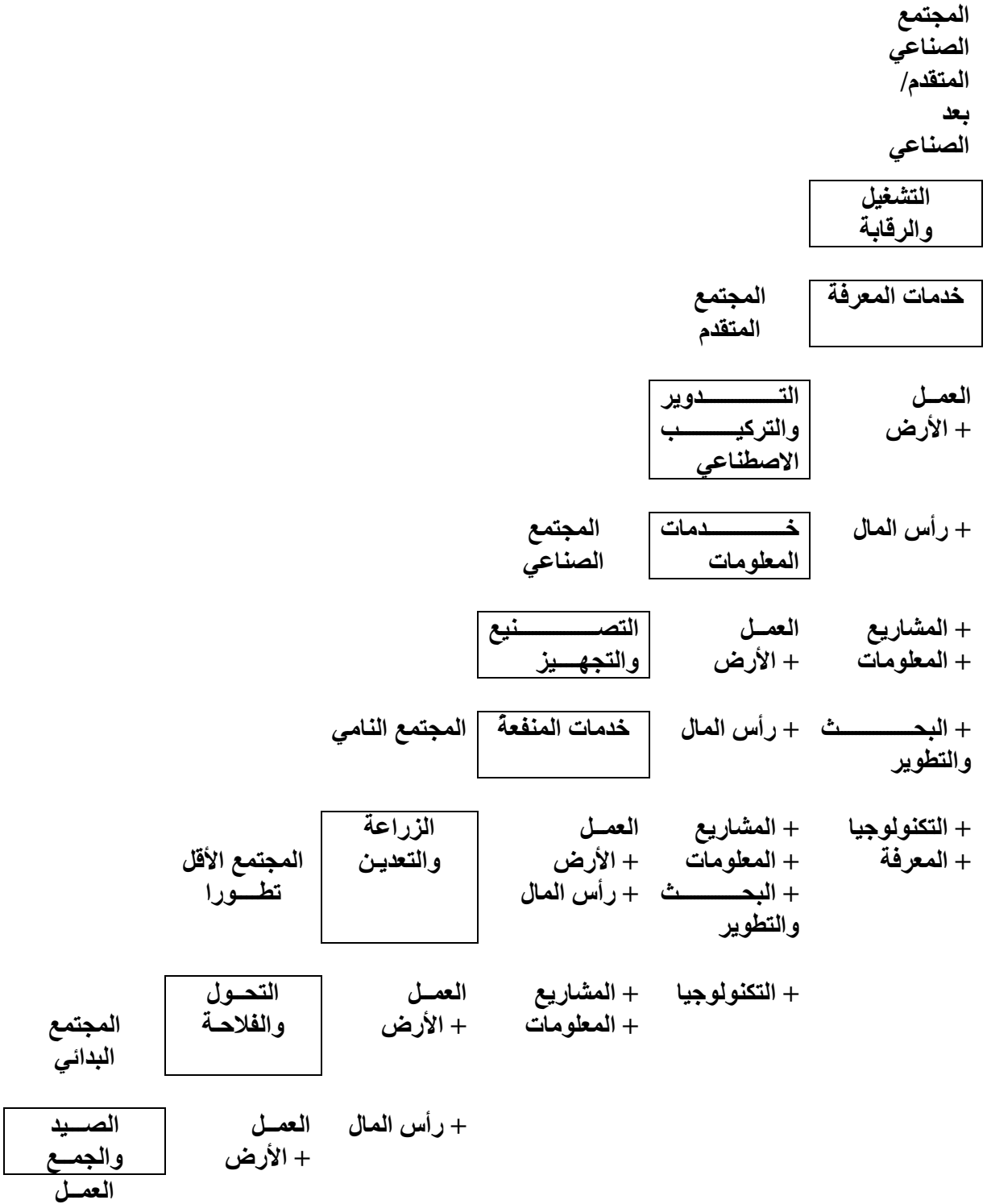
حاء- استدلالات للعالم العربي

يجب أن يكون الإطار العريض لاستراتيجية الانتقال العربية واضحاً منذ الآن. ونظم الابتكار الوطنية لليابان وماليزيا وغيرها من النظم الناجحة في بلدان شرق آسيا، توفر إطاراً في مسيس الحاجة إليه يمكن تعديله لكي يناسب الظروف الخاصة في العالم العربي. كما أن أوجه فشل النظام السوفييتي وعدم موضوعية النظم الأخرى، كنظام البرازيل، تعد أيضاً مفيدة حيث أنها تبين عدداً من السياسات والتنظيمات التي يتعين تجنبها.

وليست هناك طرق مختصرة إلى الانتقال الناجح ويلزم معالجة كثير من القضايا بقوة في آن واحد. ويرد أدناه بإيجاز العناصر التي تبدو حاسمة من أجل الانتقال:

(أ) يحتاج العالم العربي إلى برنامج اجتماعي يشارك فيه الجميع في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة هنا، إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع السياسات ومشاركة العناصر الرئيسية والأطراف المؤثرة في بناء جدول الأعمال الإقليمي. والانتقال هو عملية: تعمل على أفضل ما يكون عندما تصبح شاملة وكلية وديمقراطية، لا سيما عندما تشارك في إيجاد السبيل لتوليد أهداف طويلة الأجل ومناظير اجتماعية بشأن العلم والتكنولوجيا والتصنيع من خلال عملية تفاعلية تضم الوزارات ذات الصلة والهيئات الحكومية الأخرى والجامعات وبيوت الخدمات الاستشارية وغيرهم من الأطراف المؤثرة؛

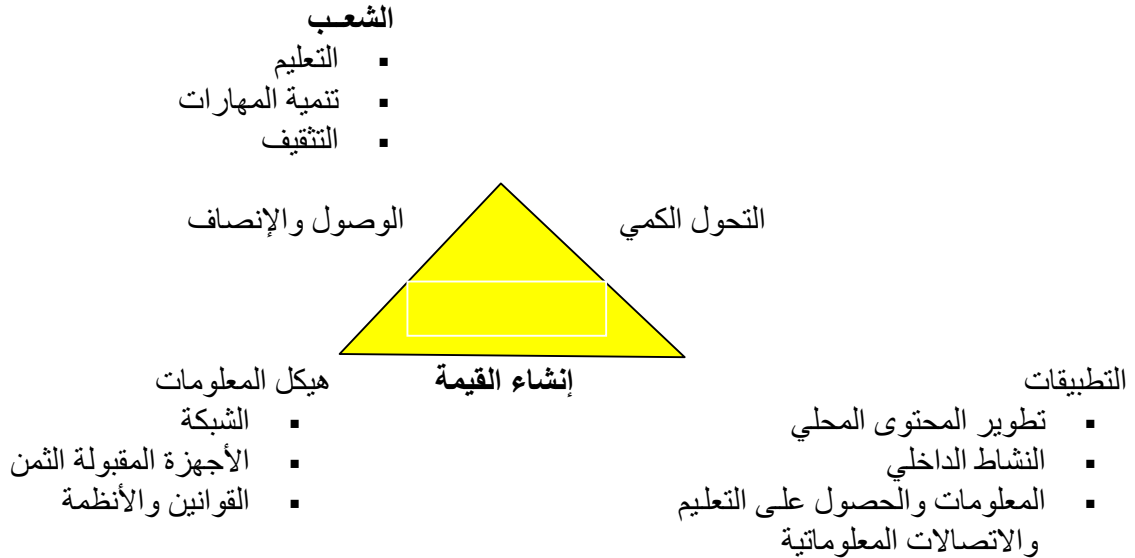
الشكل ٤- المد العالي/المد المنخفض في المفهوم المالىزي الحالى للتطور الاجتماعى



الشكل ٥- بدء الموجات الصغيرة: استراتيجية شاملة/كاملة

| التحديات | الخطوة التالية |
|--|---|
| نجاح محدود للنهج الشامل | <ul style="list-style-type: none">• توفير قيادة شاملة• تنظيم دفع التكنولوجيا الكاملة• توليد جذب الطلب في الخارج والداخل |
| الحاجة إلى مبادرة مكرسة ومحددة في مجال تكنولوجيا المعلومات | <ul style="list-style-type: none">• جعل المجتمع الماليزي منصة اختبار لتنمية قدرة متعددة الوسائط وللمشاركة الأهلية |
| إشراك جميع الماليزيين في ثورة تكنولوجيا المعلومات | <ul style="list-style-type: none">• إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صياغة السياسات• مشاركة اللاعبين الرئيسيين/أصحاب المصلحة في وضع جدول الأعمال الوطني من أجل إشراك الجميع |
| تحويل الفرص إلى موجات عارمة من التغيرات الوطنية والإقليمية والعالمية | <ul style="list-style-type: none">• وضع المجتمع الماليزي للتفوق الدولي المتعدد الوسائط• التركيز على مبادرة المجتمع الماليزي لتحويل البلد بأسره |

الشكل ٦- تحويل الموجات الصغيرة إلى موجات عارمة: الإطار الوطني لتكنولوجيا المعلومات



الشكل ٧

| العنصر | الاستراتيجيات | أمثلة للبرامج | الهدف |
|---------|---------------|--|-------------------------------|
| الشبكات | | <ul style="list-style-type: none"> • تكنولوجيا الشبكات العريضة النطاق • تكنولوجيا الحواسيب المحمولة • ضرورة ربط كل منزل أو مبنى جديد بالشبكة • ضرورة أن يكون لكل طريق أو مبنى جديد موصلات جاهزة للتغطية العالمية • لا سياسة تنقيب ولا سياسة تقطيع | <p>بحلول سنة ٢٠٠٥</p> |
| | | <ul style="list-style-type: none"> • أجهزة وصول ذكية تتسم بالجودة وتكون مقبولة الثمن • علامة تجارية مألوفة للمنتجات والخدمات • علاقة مع المستعملين من ذوي الثقافات الملائمة | <p>بحلول سنة ٢٠٠٥</p> |
| التشريع | | <ul style="list-style-type: none"> • قوانين التحكم الأوتوماتي • معهد رابطة جنوب شرق آسيا لقوانين التحكم الأوتوماتي • المحكمة الدولية لقوانين التحكم الأوتوماتي • مرفأ الأموال المتعددة الوسائط | <p>أهداف محددة</p> |

(ب) يلزم أن تصلح البلدان العربية نظمها التعليمية ومؤسسات تنمية المهارات فيها. وهناك فجوات رئيسية في نوعية التعليم والحفاظ على توازن مناسب بين التعليم الثانوي والمرحلة الثالثة من التعليم وبين العلم والتكنولوجيا والميادين الأخرى. وهناك أوجه نقص حادة في العلماء المؤهلين والمتخصصين في مجال التكنولوجيا ونسب الطلبة في التعليم بالمرحلة الثالثة، مع تحسين نوعية وخبرات الخريجين على كافة المستويات. ويتضمن إعداد الشعب للانتقال إلى الاقتصاد الجديد توفير التعليم السريع للجميع. ويجب أن تكون كل مدرسة مربوطة كلياً وتاماً بالإنترنت في الوقت المناسب ووفقاً لخطة متطورة تماماً. ويجب بأسرع وقت ممكن إنشاء جامعة متعددة الوسائط وتنفيذ برامج أساسية لجميع العرب لتعلم فنون الحاسوب. ومن المستصوب أيضاً وضع أساس لتقديم التعليم الإلكتروني عن بُعد للجميع. ويجب أن تستهدف تنمية المهارات تطوير نظم دعم القرار الرامية إلى تقديم المعونة للعمال والمدراء على السواء، واستحداث معرفة داخلية بإعادة هندسة الأعمال والأدوات، وبرامج لتنمية المهارات الخاصة بتكثيف المعرفة؛

الشكل ٨

| الهدف | أمثلة للبرامج | الاستراتيجيات | العنصر |
|----------------------|--|---------------|-------------------|
| بحلول سنة ٢٠٠٥ | <ul style="list-style-type: none"> التعليم السريع للجميع مدارس مرتبطة بالإنترنت جامعة متعددة التخصصات برنامج أساسي لتعليم الحاسوب للجميع التعليم الإلكتروني عن بُعد للجميع | | التعليم |
| بحلول سنة ٢٠٠٥ | <ul style="list-style-type: none"> تعلم الثقافة في جميع القطاعات دعم الأداء الذكي ونظم دعم القرار معرفة إعادة هندسة الأعمال والأدوات البرامج المتعلقة بزيادة المعرفة | | تطوير المهارات |
| بحلول سنة ٢٠٠٥ | <ul style="list-style-type: none"> التثقيف من خلال نظام التعليم الشامل خدمات المعلومات المباشرة الربط بين الدوائر العاملة في مجال الإلكترونيات التعريف بتكنولوجيا المعلومات عن طريق وسائط الإعلام تعزيز القيم التقليدية | | التثقيف |

(ج) بناء هيكل المعلومات اللازم هو الأساس ذاته لهذا المشروع الاجتماعي، مما يعني إنشاء تكنولوجيا شبكات عريضة النطاق، وتكنولوجيا حواسيب متنقلة، وضرورة ربط كل منزل وكل مبنى بالشبكة، وضرورة أن يكون لكل طريق أو مبنى جديد هيكل توصيلات جاهزة للعمل؛

(د) يلزم أن تستحدث البلدان العربية قوانين وأنظمة داعمة، وشبكات وبنوديات للشركات وتطبيقات مقبولة الثمن. وسيشمل العنصر الأخير تطوير المحتوى المحلي والنشاط الداخلي ونظم المعلومات وتوفير التعليم والاتصالات في مجال المعلومات؛

(هـ) يجب أن تحرص البلدان العربية على التوازن في اعتمادها لمعرفة جديدة مع الحفاظ على القيم التقليدية. وينبغي تعزيز التثقيف من خلال نظام تعليمي شامل وخدمات مباشرة للمعلومات، والربط الشبكي بين الجماعات العاملة في مجال الإلكترونيات، والتعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق وسائط الإعلام، وأولاً وقبل كل شيء، من خلال البرامج التي تقوي القيم التقليدية؛

(و) كان بالإمكان أن يصبح كثير من نظم الابتكار مثمراً على نحو أكبر فيما لو كانت الصلات الاقتصادية في النظام ونظام الحوافز لمكافأة الأداء الكفاء أكثر قوة. ويلزم أن تتأكد البلدان العربية من أن الصلة بين مؤسساتها التكنولوجية قوية وأفقية. وينبغي تنفيذ حوافز قوية وواضحة وموثوق بها لتشجيع الابتكار على

مستوى المشاريع، والعمل على تحسينها. وهناك حاجة ملحة لإدماج البحث والتطوير والإنتاج والتكنولوجيا على مستوى الشركة. وعلاوة على ذلك، فإن الصلات بين المستعمل والمنتج التي لها أهمية كبيرة جداً في كثير من البلدان الصناعية، ضعيفة جداً أو تكاد تكون معدومة في كثير من الدول العربية. وينبغي إثراء هذه العلاقة بين المستعملين والمنتجين وتنميتها بسرعة وبصورة تراكمية. وينبغي تكوين شبكات للتعاقد من الباطن على مستوى المنشأة، أو على الأقل من أجل عقوديات الشركات محددة، وضرورة استكمالها بشبكات للعلم والتكنولوجيا. كما يجب إعطاء مزيد من التركيز على إقامة صلات قوية بين الإنتاج والبحث والتطوير والهندسة العكسية، وتطوير نظم الاستشارات واستخدامها، وتعزيز القدرة على استيراد التكنولوجيا، وعدم تشجيع مشاريع تسليم المفتاح الضارة والمسرقة؛

(ز) يلزم وجود خطة رئيسية لتحويل الدول العربية الرئيسية إلى مراكز للتفوق في بناء المحتوى والأوساط المتعددة. وتستطيع مراكز التفوق في المجالات الرئيسية دعم التحول في المنطقة بأسرها وانتقالها بالكامل إلى الاقتصاد الجديد؛

(ح) لا يمكن لكثير مما أوصي به أعلاه إحداث التحول إلى الاقتصاد الجديد ما لم يتحقق الحد الأدنى للتطوير التكنولوجي العربي. ويتطلب ذلك أولوية اجتماعية شاملة تقودها الدولة. غير أن التطوير الكامل للتحول التكنولوجي يقتضي وجود استراتيجية شاملة تستعين بمشاركة الأطراف المؤثرة، إن لم يكن المجتمع بأسره. وهذا هو ما يدعو إلى ضرورة وجود برنامج اجتماعي لتحقيق الانتقال وفقاً لما توصي به تجربة ماليزيا؛

(ط) من الضروري وجود بيئة مواتية واستيعابية لاقتصاد كلي تستطيع قيادة عملية الانتقال ومراقبتها. وتشير المؤلفات الحديثة إلى أن وجود نظام ثابت لأسعار الصرف، وسياسة نقدية مستقرة وموثوق بها، يعد شرطاً هاماً لحيازة تكنولوجيا سلسلة اقتصادية بالنسبة لمنطقة لا تزال تعتمد بشدة على استيراد تلك التكنولوجيا.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

ناقش المشاركون في الاجتماع مختلف الأوراق المقدمة، واستعرضوا توصيات الاجتماع السابق ذي الصلة المعقود في البحرين عام ١٩٩٥؛ واتفقوا على أن النتائج التي توصل إليها اجتماع البحرين لا تزال صالحة. ورأوا، بوجه خاص، أنه من الضروري تأكيد ما يلي:

(أ) لا تزال البلدان العربية تصارع التحديات الاقتصادية التي تواجهها منذ منتصف التسعينيات. ولا يزال مستقبل الاقتصادات العربية مرتبطاً بقدرتها على التعاون وكيفية استجابة حكوماتها وقادة الأعمال والمستثمرين والعمال والمجتمعات المحلية معاً للتحديات التي تواجهها، والتي مازالت قدراتها على العمل إزاءها بطيئة. ولا تزال هناك حاجة ماسة لوجود اتفاق عريض القاعدة بشأن ما يجب عمله للنجاح في الدخول في الاقتصاد العالمي الجديد. ولم تطور البلدان العربية بعد فهماً صائباً لمقصدها أو رؤيا مشتركة تعينها على تحسين إنتاجيتها والقدرة التنافسية لهياكلها ومؤسساتها، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي؛

(ب) البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها البلدان العربية في بداية الألفية الجديدة مختلفة اختلافاً هائلاً عن تلك التي كانت قائمة في السبعينيات أو الثمانينيات أو حتى مطلع التسعينيات. ومع تحرير التجارة، وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي امتدت لتشمل عدداً متزايداً عن ذي قبل من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عدداً متزايداً من البلدان العربية، هناك تغييرات رئيسية تعيد رسم خرائط التجارة والإنتاج في العالم، وزيادة هيمنة الشركات عبر الوطنية. والتكتلات التجارية الإقليمية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، تدعم أسواقها وتهتمش البلدان خارج تلك التكتلات. والشراكة الأوروبية-المتوسطة، بوجه خاص، تمارس ضغوطاً متزايدة على السياسات التجارية المعتمدة من جانب البلدان العربية؛

(ج) تتوسع خطى التغيير التكنولوجي بدرجة أكبر من ذي قبل، مع وجود تكنولوجيات جديدة أكثر تقدماً تغزو جميع جوانب التصنيع وأنشطة الخدمات. كما أن الثورة التكنولوجية تزيد كثيراً المدخلات القائمة على المعرفة والخاصة بالسلع والخدمات، والتي تتحول إلى عوامل تفوق أهميتها ما كانت عليه في أي وقت مضى في القدرة التنافسية للبلدان والمؤسسات. والتكنولوجيات الجديدة، مثل التكنولوجيات البيولوجية والمواد الجديدة وبوجه خاص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تضغط الزمان والمكان بصورة تراكمية، وتغير جذرياً البيئة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تغير الابتكارات التكنولوجية قاعدة النجاح الاقتصادي وتحدث انخفاضاً حاداً في كثافة موارد المنتجات، وتؤدي إلى حلول البرامجيات والصفات البشرية، بوتيرة لا تنفك تتسارع، محل العناصر الرئيسية الأخرى للكفاءة المحسنة والميزة التنافسية؛

(د) القلق العالمي النطاق بشأن البيئة يضغط بإلحاح على الحكومات والمؤسسات. وتدعم الحكومات والمستهلكين في معظم البلدان الضغط من أجل وضع قيود بيئية صارمة، واعتماد تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تتطابق مع عمليات إنتاج سلع وخدمات أكثر ملاءمة للبيئة.

١- التطورات الأخيرة في البلدان العربية

في العقود الأخيرة، استثمرت البلدان العربية مبالغ هائلة في مشاريع البنية التحتية والتصنيع مقارنة مع المناطق الأخرى، غير أن النتائج كانت في أفضل الأحوال دون المستوى. وإدراكاً منها بأنها في حاجة إلى

إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها السابقة، اعتمد كثير من البلدان العربية برامج لإعادة هيكلة قطاعها الصناعي ومراجعة سياساتها واستراتيجياتها الصناعية. ومع ذلك، رغم بعض الإنجازات الإيجابية، لا يزال القطاع في المنطقة غير مستعد بدرجة كافية لمواجهة التحديات، وغير قادر على اتخاذ الخطوات اللازمة لمسايرة تحرير التجارة والابتكار التكنولوجي السريع. وفي معظم البلدان الأعضاء، لا يزال القطاع الصناعي قائماً على الموارد، ويقتصر على تصنيع عدد قليل من السلع الأساسية منخفضة التكنولوجياً. ولا يزال غير قادر على التحرك صعوداً صوب إنتاج سلع عالية القيمة المضافة وقائمة على مزيد من المعرفة.

وقد أثرت الاستجابات للضغوط الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البلدان بدرجات متباينة. ولكن لا يزال من الصحيح أيضاً أن معظم البلدان العربية لم تستجب على النحو الملائم للحقائق الجديدة الناتجة عن الابتكار التكنولوجي وتأثير الثورة التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم أن تجري مزيداً من المراجعة الجادة لاستراتيجياتها وسياساتها التكنولوجية لمراعاة دلالات الابتكار التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرهما على خرائط التجارة والإنتاج في العالم، لا سيما الدور المتزايد للشركات عبر الوطنية في إعادة تحديد مواقع الإنتاج، وإعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه مسار نقل التكنولوجيا والمعرفة والدراية في جميع أرجاء العالم.

ووسعت اتفاقات منظمة التجارة العالمية من امتداد وصول النظام المتعدد الأطراف. أما التنفيذ الفعال للاتفاقات المتعلقة بالإعانات والتدابير التعويضية، ومكافحة الإغراق، والجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، والتصنيف الجمركي، والحوافز التقنية على التجارة، فكلها تؤدي إلى زيادة المنافسة في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تأثيراتها الرئيسية على القطاع الصناعي في المنطقة. ومعظم بلدان المنطقة إما أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو بصدد أن تفعل ذلك أو إنها تستعد للشروع في هذه العملية. غير أن جوانب كثيرة من الاتفاقات ليست بعد مفهومة لدى مختلف الأطراف المعنية في المنطقة، لا سيما تلك البنود التي قد تتيح فرصاً حقيقية للقطاع الصناعي على مستوى البلد وعلى صعيد الشركات. ويلزم بذل جهد جاد لتحقيق مزيد من الفهم لتلك الاتفاقات وتأثيراتها على المنطقة. ولا يزال من المطلوب بذل مزيد من الجهد لإعداد البلدان للتفاوض على العضوية لكي تستفيد بالكامل من جميع الفرص المفتوحة أمامها بموجب البند المتعلق بالبلدان النامية.

ويبذل كثير من بلدان المنطقة جهوداً واسعة ومتنوعة للتكيف مع التأثير المتزايد للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة. وقد تفاوض كثير من البلدان لعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وشارك في عملية الشراكة الأوروبية-البحر متوسطة، رغم أن التأثير يقتصر على عدد قليل من البلدان. ويعكف كثير من البلدان على وضع برامج واستحداث بيئة أعمال ملائمة لاجتذاب الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تأثير هذه البرامج لا يزال محدوداً. غير أن تقلص تأثير هذه الجهود كثيراً، لا سيما مؤخراً، بسبب التحول السلبي للأحداث في عملية السلام، وعودة قدر من عدم الاستقرار السياسي إلى المنطقة، وعدم التيقن في كثير من البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً ونحو زيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، يجعل الانتقال أكثر صعوبة وتقل إمكانية التنبؤ بما سيسفر عنه من نتائج.

وتولي البلدان العربية مزيداً من الاهتمام الجاد لإنشاء كتلة اقتصادية عربية جامعة. وتمت ترجمة ذلك إلى جدول زمني لتنفيذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والتي من المتوقع أن تكتمل في غضون عشر سنوات. وهناك أيضاً اتفاقات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف تمضي قدماً لتعزيز التعاون الاقتصادي الصناعي بين بلدان المنطقة، بما في ذلك التقدم المحرز في تعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيد دون الإقليمي، ولكن النتائج دون التوقعات بكثير.

وكانت هناك مناقشة واسعة النطاق حول دور جديد قوي للدولة، وخيارات جديدة للقطاعين العام والخاص في الاقتصادات الوطنية والإقليمية لكي تسهم جميع الأطراف معاً في تعزيز انتقال المنطقة إلى الاقتصاد الجديد ومواجهة تحديات تحرير التجارة والعولمة على نحو أفضل، وكذلك مواجهة التحديات التي فرضتها الثورة التكنولوجية. وينبغي صياغة دور قوي ومحدد للدولة وتحديد بوضوح، على أساس الحاجة إلى استراتيجية صناعية تطلعية إلى الخارج وميزة تنافسية معززة للقطاع الصناعي في المنطقة. ويشمل ذلك ما يلي: خلق بيئة عمل ودية ومفتوحة، وبيئة استثمار جذابة للمستثمرين المحليين وكذلك للشركات عبر الوطنية وللاستثمار الأجنبي المباشر، ونظام قانوني عملي وجدير بالثقة يحمي الملكية الخاصة والمال الخاص؛ وبرنامج متقدم لتنمية الموارد البشرية والتنمية المتوائمة للعلم والتكنولوجيا ومواءمة ذلك مع تطوير نظم وطنية متينة بغية إثراء الموارد القائمة على المعرفة. وينبغي أيضاً تمكين الدولة من تنظيم وتحسين قدرتها التساومية إزاء الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي معظم البلدان، يشارك القطاع الخاص ومؤسساته بصورة متزايدة في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك في استحداث استراتيجيات صناعية منقحة. وظلت مؤسسات القطاع الخاص أكثر نشاطاً في دعم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص المحلي، لا سيما من خلال توسيع نطاق المشاركة في المنظمات الدولية - والتركيز على مجالات مختارة. وينبغي تعزيز هذه العملية وتوسيع نطاقها عندما يقتضي الأمر مساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات المتزايدة للأسواق المفتوحة والابتكارات التكنولوجية، وينبغي بوجه خاص، بذل مزيد من الجهود لوضع معايير ومواصفات دولية وحواجز تقنية على التجارة وصدّها.

والبرامج التي تراعي الفروق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية بطيئة جداً أو لا وجود لها تقريباً. ولا يزال دور المرأة قاصراً على الأنشطة التقليدية منخفضة المستوى، مع اختراق متدني للنساء المهارات للمستويات العليا للإدارة وصنع القرار. غير أنه ينبغي ملاحظة أن النظام التعليمي أصبح مفتوحاً للفتيات والنساء مع زيادة كبيرة في النسبة المئوية للمرأة في جميع مستويات التعليم وفي جميع التخصصات والمجالات.

٢- نظرة عامة

على الرغم من الجهود الكثيرة وإعادة الهيكلة وبرامج الاستعراض المختلفة، لا تزال الاقتصادات العربية، عموماً، تعتمد أساساً على الأنشطة القائمة على الموارد. وقد أحرزت تقدماً قليلاً صوب الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. ويلزم وجود استراتيجية انتقال عربية تستند إلى تجارب الآخرين. وقائمة الخيارات طويلة. ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الجديد تنظيمياً مؤسسياً محدداً وبنية تحتية عملية تقوم على الابتكار التكنولوجي، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام للقيم يستطيع استيعابها ليتسنى المضي قدماً عن طريق مختلف مراحل الانتقال من الاقتصاد القديم إلى الجديد. ولكن هذه الشروط ليست كافية. فمن المهم والضروري، على قدم المساواة، وجود إطار للسياسات ومجموعة من الأدوات والأهداف التي توجه الانتقال وتيسره وتضمن مضيه قدماً في التحول من القديم إلى اقتصاد جديد.

والأدلة التجريبية بشأن تأثير الفجوات التكنولوجية وغيرها من العوامل على الفروق في النمو الاقتصادي، قد بينت أن إمكانية اللحاق موجودة هناك، ولكن لا تدركها سوى البلدان التي لديها مقدرة اجتماعية قوية، أي تلك التي تملك الإرادة السياسية لإدارة وتعبئة الموارد (الاستثمار والتعليم والبحث والتطوير). كما توضح البحوث التجريبية ضرورة النظر إلى الاستثمارات في مجال البنى التحتية، والبحث والتطوير والتعليم، بوصفها عناصر مكملة للنمو الاقتصادي وليست بدائل له. وقد عالجت النظريات القديمة للنمو التغييرات التكنولوجية على أنها مخططات أولية أو تصميمات يمكن شراؤها من الأسواق، وفي المقابل، تعالج النظريات الجديدة للنمو التغييرات التكنولوجية بوصفها راسخة وضمنية وتراكمية في طبيعتها، وتتأثر بالتفاعل بين الشركات وبيئتها، وذات صبغة محلية جغرافية مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية التكنولوجية الوطنية وإلى

نظم ابتكار في نهاية المطاف. وهناك أيضاً دليل تجريبي يؤيد تدخل الحكومات في الأسواق المالية بطريقة أو بأخرى - لدعم نمو القدرات التكنولوجية. ومن جيرشنيكرون فصاعداً، أكد المؤرخون أن الأسواق غير المكتملة تكون بمثابة قيد على إلحاق النجاح، ومن ثم يصبح تدخل الحكومات ضرورياً.

وتعتبر الشركات حالياً بمثابة مختبرات تقنية-اقتصادية، وترى أن قدراتها تكمن في حل مشاكلها وفي المهارات وأوجه الكفاءة والصلات الخارجية (الشبكات والتحالفات الاستراتيجية والعلاقة بين المستعملين والمنتجين) مع المؤسسات الأخرى، ومن بينها، ولكن ليس بصورة مطلقة، المؤسسات المنتجة للمعرفة. ومن أجل أن تبتكر الشركات، يلزم أن تدخل في تربيطات مع منتجي المعرفة الآخرين وتكون على اتصال معهم. وفي نهاية المطاف، فإن هياكل الاتصالات والتكنولوجيات، إما أن تيسر عملية الابتكار أو تعوقها.

ولا توجد هناك أوجه قصور في عملية الانتقال الناجحة، وهناك مسائل كثيرة يلزم معالجتها في آن واحد وبصورة قوية:

(أ) نحتاج إلى برامج اجتماعية تشمل كل الطبقات الاجتماعية، في مجال الابتكار التكنولوجي، مع التركيز بوجه خاص على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال حوار على الصعيد الوطني ومشاركة وسائط الإعلام الجماهيري. وينبغي أيضاً أن تشمل هذه البرامج عملية صنع السياسات وإشراك العناصر الفاعلة الرئيسية والأطراف المؤثرة في وضع جدول الأعمال، تحت قيادة الدولة. والانتقال هو عملية: فهو يعمل على أفضل ما يكون عندما يكون شاملاً و كلياً، وديمقراطياً، لا سيما عندما يتضمن وسائل لتوليد أهداف طويلة الأجل، ومناظير اجتماعية بشأن العلم والتكنولوجيا والتصنيع، من خلال عملية تفاعلية نشطة تشمل الوزارات المعنية والمؤسسات العامة الأخرى، والجامعات، وبيوت الاستشارات وغيرها من الأطراف المؤثرة، كما هو الحال في تجربة ماليزيا؛

(ب) ينبغي أن تركز البلدان العربية على التعليم بجميع جوانبه، وعلى جميع المستويات، وأن تصلح من شأن نظمها التعليمية ومؤسساتها العاملة في مجال تنمية المهارات وأن تعتمد نهجاً ابتكارياً مدققاً. وهناك أوجه قصور في نوعية التعليم، وفي الحفاظ على توازن مناسب بين التعليم الثانوي والمرحلة الثالثة من التعليم وبين العلم والتكنولوجيا والمجالات الأخرى. وهناك نقص خطير في الفنيين والعلماء والتكنولوجيين في معظم بلدان المنطقة. ومن الضروري زيادة نسبة الطلاب في مجال العلم والتكنولوجيا وأيضاً الطلاب في التعليم في المرحلة الثالثة والتعليم الفني بغية الوفاء باحتياجات السوق من الأيدي العاملة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تغيير الأساليب التعليمية تماماً للتأكيد على البحث والابتكار ومهارات حل المشاكل؛

(ج) يشمل إعداد الناس للانتقال إلى الاقتصاد الجديد توفير التعليم السريع وأخيراً، ينبغي ربط كل مدرسة وجامعة بالإنترنت. وينبغي تنفيذ برامج لتعليم الحاسوب للجميع ووضع الأساس لتوفير التعليم الإلكتروني من بُعد للجميع، وتطويره ليناسب ظروف كل بلد واحتياجاته؛

(د) يجب أن يتم قريباً بناء الهيكل الأساسي لهذا المشروع الاجتماعي والأساس اللازم له. ويعني بناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناء شبكة تكنولوجيا عريضة النطاق وتكنولوجيا حوسبة متنقلة؛ ويجب في النهاية ربط كل منزل أو مبنى بالشبكة، ويجب أن يكون لكل طريق أو مبنى جديد هيكل موصلات جاهز للعمل. وينبغي أن يكون هذا المشروع الاجتماعي المقدمة لبرنامج سنة ٢٠٢٥ لكل بلد عربي، وللمنطقة ككل، وليس فحسب استجابة للضغوط الخارجية الحالية. ويجب أن يكون هدفاً تحتضنه جميع العناصر الاقتصادية المؤثرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

باء- التوصيات

يجب أن يكون استحداث استراتيجيات صناعية ابتكارية تطلعية للخارج جزءاً من جدول أعمال أوسع نطاقاً من أجل التجديد الاقتصادي الذي يتيح للبلدان العربية التغلب على المشاكل الهيكلية الحادة الناجمة عن القواعد الصناعية الضعيفة والمحدودة والاعتماد الشديد على النفط وعائداته. ولن تقتضي الاستجابة العربية وضع مخططات أولية لإعادة الهيكلة الاقتصادية أو إنشاء مجموعة من البرامج الحكومية باهظة التكلفة، ولكن كل ما هو مطلوب بصفة أولية إطار يمكن جميع شرائح المجتمع من العمل معاً كشركاء.

ويتطلب استحداث إطار استراتيجية جديدة تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى المستوى الجزئي وعلى مستوى المؤسسات. ومع مراعاة ذلك، أكد الاجتماع من جديد على التوصيات السابقة ودعا الحكومات العربية، بمساعدة الوكالات والمؤسسات الإقليمية والدولية، أن تستحدث، أو أن تطور على نحو أكبر، استراتيجيات وسياسات اقتصادية وصناعية جديدة وأن تعمل على تنفيذها، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً المناقشات والاستنتاجات المحددة بإيجاز أعلاه.

وشدد الاجتماع أيضاً على التوصيات العملية المنحى التالية الموجهة إلى الوكالات الإقليمية والدولية المعنية وأيضاً إلى مؤسسات القطاعين العام والخاص:

كان الهدف الرئيسي للاجتماع هو دراسة القضايا ذات الصلة بإنشاء إطار للاستراتيجيات الصناعية من أجل البلدان العربية والمنطقة. ومن ثم أوصى الاجتماع أن تواصل الوكالات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية المعنية التصدي لأسئلة رئيسية من بينها ما يلي:

- (أ) لماذا تخلفت التنمية الصناعية في المنطقة العربية؟
- (ب) ما هو المطلوب لعكس هذا الاتجاه السلبي؟
- (ج) هل الحاجة إلى استراتيجيات وسياسات صناعية هدف مشروع في حد ذاته، أم أنها مجرد استجابة للأحداث العالمية التي تهدد بالخطر؟
- (د) ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص ومؤسساته لمعالجة هذه المسألة؟
- (•) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في التنمية الصناعية؟
- (و) ما هي آليات التنفيذ التي ينبغي استحداثها لتحسين ترجمة الاستراتيجيات والسياسات إلى عمل؟
- (ز) كيف يمكن لإطار استراتيجية صناعية عربية عمومية وجماعية الإسهام في تحقيق مستقبل اقتصادي للمنطقة أكثر إشراقاً، وما هو المكان الذي ينبغي زيادة التركيز عليه بالنسبة للبلدان العربية (المجاورة أو غيرها) والتنمية دون الإقليمية؟

وينبغي أن تكون هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة موضوع المزيد من المناقشات والاجتماعات الدورية لمواصلة متابعة اجتماعي عمان والبحرين. وينبغي أن تنشئ جميع الوكالات المعنية آلية للمتابعة.

وهذه الأنشطة والجهود البحثية، وكذلك ما صدر عنها من تقارير ومطبوعات، ينبغي بأسرع ما يمكن نقلها إلى العربية أو جعلها متاحة بالعربية، ليتسنى نشر الفوائد الناتجة عن المناقشات والتوصيات والنتائج على أوسع نطاق ممكن.

والإنترنت وسيلة فعالة في هذا الصدد، ولكن يقتضي الأمر بذل مزيد من الجهود الجادة لتحسين عملية تجهيز وتشغيل ما سلف بالعربية عن طريق الحاسوب وشبكات الاتصالات.

وينبغي أن يولي القطاع الخاص ومؤسساته اهتماماً خاصاً بالفوائد واسعة الانتشار للتكنولوجيات المتقدمة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها في القطاع الصناعي ومن بينها ما يلي:

(أ) المساهمة المباشرة والكبيرة والشراكة مع وكالات الدولة في تطوير استراتيجية الانتقال وتنفيذها؛

(ب) زيادة إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، وتطوير المنتجات والتجهيز، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالمشاريع؛

(ج) إعطاء اهتمام جاد للتدريب المستمر، وإعادة التدريب، والتدريب في موقع العمل، لا سيما فيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي المستمر، الوارد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛ كما يجب إيلاء اهتمام للابتكار غير التكنولوجي، لا سيما في مجالي الإدارة والتسويق؛

(د) المشاركة في إنشاء وإدارة نظم جديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كحاضنات التكنولوجيا، ومراكز العلم والتكنولوجيا. والمواقع الصناعية مع التركيز على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي توجيه مزيد من الاستثمار الخاص للصناعات والخدمات القائمة على المعرفة وذات الصلة بوجه خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتطوير المنتجات والتجهيز، لا سيما في مجال السلع الرئيسية والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.

ومع ملاحظة الدور الهام الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير ونشر الميزات التنافسية والمبتكرة لعمليات التجهيز والمنتجات، شدد الاجتماع على الحاجة المتزايدة إلى تعزيز مهارات مباشرة الأعمال الحرة وتعزيزها، لا سيما ما يلي:

(أ) تعزيز مهارات تطوير المنتجات وعمليات التجهيز على مستوى الشركة للمساهمة في تقوية الميزة التنافسية للشركة من خلال الابتكار والتحسين المستمرين؛

(ب) تعزيز خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتماشي على نحو أفضل مع الاحتياجات المتزايدة، ومن بين أشياء أخرى، الوصول إلى قواعد البيانات، والوصول إلى الإنترنت، وترويج الصادرات، وخدمات الدعم، والاستشارات والمشورة القطاعية؛

(ج) تشجيع ودعم عنقوديات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي أو القطاعي، والربط الشبكي مطلوب لتطوير المنتجات والتصميمات، وخدمات التعاقد من الباطن، والتعاقدات مع الشركات الكبيرة (الموردين والعملاء)، والتسويق والمعايير؛

(د) تنمية وتعزيز الصلات مع الشركات الأكبر حجماً داخل البلد نفسه وعلى المستوى الإقليمي من خلال أشكال التعاون وعلاقات العمل وينبغي، بوجه خاص تشجيع التعاقد من الباطن ودعمه سواء بطريق مباشر أو من خلال وكالات الاتصال؛

(هـ) تقوية الاتحادات، والجمعيات، ونقابات الصناعيين، وكذلك غرف الصناعة وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، لتواكب على نحو أفضل الاحتياجات المتزايدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. ويجب أن يكون لدى هذه المؤسسات القدرة على توفير التدريب، وخدمات المشورة والخدمات الاستشارية والمعلومات ذات الصلة بتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها؛

(و) توفير مشاريع صغيرة ومتوسطة ابتكارية، لا سيما في الصناعات القائمة على المعرفة، إلى جانب الحصول على رأس المال المخاطر. وينبغي تشجيع النظامين المصرفي والمالي في المنطقة على المبادرة بتكوين آليات رأس المال المخاطر. والمطلوب من الحكومات في المنطقة توفير آليات مختلفة لضمان القروض التي يقدمها رأس المال المخاطر لدعم مبادرات القطاع الخاص في هذا الصدد.

واختتم الاجتماع أعماله بتوجيه الشكر إلى جلالة الملك عبد الله الثاني، وحكومته ولشعب الأردن لكرم الضيافة التي قدمت لجميع المشاركين من خارج الأردن.

ووجه الاجتماع أيضاً الشكر لمن قاموا بتنظيم الاجتماع وشاركوا في رعايته، مشيراً إلى أن تعاون هذه الوكالات كان عاملاً حاسماً في نجاح الاجتماع.

ومع الإشارة إلى الضرر الهائل الذي لحق بالقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قهر، مما حال دون حضور المشاركين الفلسطينيين الاجتماع في عمّان، أعرب الاجتماع عن تقديره العميق وتضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل سلام عادل ودائم، وطلب إلى الوكالات المشاركة في رعاية الاجتماع، وإلى جميع الوكالات الإنمائية الإقليمية والدولية أن تبذل كل ما في وسعها لمساعدة قطاع التصنيع الفلسطيني على التصدي للصعاب التي يواجهها والتغلب على المشاكل الحالية والمضي نحو مستقبل أكثر ازدهاراً.

المرفق

قائمة بالورقات المقدمة في اجتماع فريق الخبراء لاستعراض السياسات الصناعية الرامية إلى زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية في السياق العالمي

| اسم المشترك | عنوان الورقة | المنشأ | الرمز | العنوان | البريد الإلكتروني |
|-------------------|--|----------------------------|-------------------------|---|--------------------|
| أنطوان منصور | Competitiveness of SMEs and Enterprise Support Policies and Programmes | الإسكوا | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/2 | | |
| لطفي مظهر | The Role of the Private Manufacturing Sector in Economic Development in Egypt | مصر | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/3 | 1195 Corniche El Nil, Ramlet Boulaq, Cairo | |
| ريتشارد ن. دريمان | The Morocco Experience: Lessons for Improving SME-Government Relations | الولايات المتحدة الأمريكية | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/4 | Chemonics International Inc., 1133 20 th street, N.W. #600, Washington, D.C. 20036 | |
| كاي. أو. فالك | Governance and Modern Industrial Policy | اليونيدو | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/5 | | www.chemonics.com |
| نسرين بركات | Developing Competitiveness: Jordan Case Study | الأردن | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/6 | P.O. Box 555, Amman | Nesreen@mop.gov.jo |
| رياض الخوري | Qualifying Industrial Zones (QIZs) as a Model for Industrial Development: The case of Jordan and its Implications for the ESCWA Region | الأردن | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/7 | | Meba@nets.com.jo |
| علي رضا منتظمي | Information Technology in Support of BPR and Knowledge Management | كندا | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/8 | | Montazem@iusb.edu |
| هيثم القحطاني | Challenges in Minimizing Production Costs of SMIs in GCC Countries under an Open Market Policy | البحرين | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/9 | P.O. Box 1435, Manama | |
| عاطف قبرصي | The Transition from the Old Economy to the New Economy: The Arab Case | كندا | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/10 | | |
| رحبي أبو الحاج | The Political Economy of | الولايات المتحدة | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/11 | | |

| اسم المشترك | عنوان الورقة | المنشأ | الرمز | العنوان | البريد الإلكتروني |
|-------------|---|---|-------------------------|---------|-------------------|
| | Industrialization Revisited | الأمريكية | | | |
| منى حداد | Is there Potential for Arab Regional Integration? | الإسكوا | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/12 | | |
| | واقع الصناعة العربية ومستقبلها في ظل العولمة | الاتحاد العربي للصناعات الغذائية | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/13 | | |
| | الإطار العام للسياسة الصناعية الوطنية في الأردن البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير قطاع الصناعة في الأردن | الأردن | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/14 | | |
| | دور مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الصناعية في البلاد العربية | الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/15 | | |
| | القطاع الصناعي الخاص في البلاد العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار خطواتها التنفيذية | الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/16 | | |
| | السياسات الصناعية في الدول العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | المنظمة العربية للصناعة والتعدين | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/17 | | |
| | إعادة هيكلة القطاع الخاص العربي في ظل العولمة | قطر | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/18 | | |
| رياض الخوري | Review of Arab Industrial Strategies and Policies: Preparing for the 21 st | الأردن | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/19 | | |

| اسم المشترك | عنوان الورقة | المنشأ | الرمز | العنوان | البريد الإلكتروني |
|----------------------|--|-------------------------|-------------------------|---------|-------------------|
| | Century | | | | |
| محسن هلال | الفرص والتحديات أمام قطاع الصناعة في اتفاقات التجارة الدولية | الإسكوا | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/20 | | |
| فؤاد ثابت عبد الرحمن | مخرجات ندوة العولمة والاعتبارات الإقليمية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المشرق العربي وشمال أفريقيا | مصر | E/ESCWA/ID/2001/WG.1/21 | | |
| محمد مراياتي | Impact of Recent Events in IT on the Industrial Sector in the Arab Countries | الإسكوا | No symbol | | |
| جمال زروق | Impact of Recent global Events | منتدى البحوث الاقتصادية | No symbol | | |
| كمال شهادي | Private Participation in Infrastructure in the Arab World: Strategy by Default | منتدى البحوث الاقتصادية | No symbol | | |